قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	7
خطة التنمية الوطنية 2018-2022	8
الاهداف الاستراتيجية للخطة	8
الفصل الأول: متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022)	118 - 9
اولاً: السكان والقوى العاملة	13 -10
ثانياً: إطار الاقتصاد الكلي	25 -14
1. السياسة المالية	14
2. السياسة النقدية	18
3. السياسة التجارية	24
ثالثاً : القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار	29 -26
رابعاً : التخفيف من الفقر	35-30
خامساً : التنمية القطاعية والمكانية	93 -36
1. قطاع الزراعة والموارد المائية	36
2. قطاع النفط والغاز	42
3. قطاع الكهرباء	47
4. قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)	53
5. قطاع النقل والاتصالات والخزن	55
6. قطاع الثقافة والسياحة والأثار	72
7. قطاع المباني والخدمات	86
8. قطاع التنمية المكانية	94
سادساً : التنمية البشرية والاجتماعية	112-94
1. قطاع التربية والتعليم العالي	94
2. قطاع الصحة	103
3. قطاع التنمية الاجتماعية	109
سابعاً : الاستدامة البيئية للتنمية	116-113
الفصل الثاني : التوصيات	128-118
مصادر البيانات	131-129

الجداول

ت	المحتويات	الصفحة
.1	معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للاعوام 2017-2018	10
.2	نسبة السكان الحضر والريف من إجمالي السكان للاعوام 2017-2018	11
.3	التوزيع السكاني بين محافظات العراق للاعوام 2017-2018	11
.4	معدل البطالة ونسبة الاعالة وتوزيع السكان حسب الفئات 2017- 2018	12
.5	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات 2015-2018	15
.6	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد لعام 2018	15
.7	هيكل النفقات العامة للعامين 2017-2018	16
.8	هيكل الايرادات العامة للعامين 2017-2018	16
.9	مؤشرات الاستقرار المالي للعامين 2017-2018	18
.10	مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للعامين 2017-2018	19
.11	المكونات الرئيسية للاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2017-2018 (مليار دينار)	21
.12	مؤشرات السياسة التجارية للأعوام 2017- 2018	24
.13	مؤشرات التوازن في ميزان المدفوعات للأعوام 2017- 2018	25
.14	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام 2017-2018	26
.15	عدد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص للأعوام 2017-2018	26
.16	مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام 2017- 2018	28
.17	نسبة الفقر وفجوة وعمق الفقر حسب التقسيم الجغرافي للاعوام 2017 - 2018	30
.18	نسبة الفقر موزعة حسب البيئة والنوع الاجتماعي للاعوام 2017 - 2018	31
.19	عدد المشاريع المدرجة في إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لعامي 2017 - 2018	32
.20	التخصيصات المقرة لمشاريع إستراتيجية التخفيف من الفقر والتغيرات التي طرات عليها للاعوام 2017-2018 حسب الجهات المنفذة (مليون دينار)	33
.21	أنتاج المحاصيل الزراعية للاعوام (2015-2018)	37
.22	الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للاعوام 2017-2018	39
.23	الواردات المائية لنهري دجلة والفرات ومدى انعاش الاهوار للاعوام 2017-2018	40
.24	أهم مؤشرات القطاع النفطي للأعوام 2017- 2018	43
.25	كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل/ يوم) للاعوام (2017-2018)	44
.26	كمية الغاز الطبيعي والمستثمر (مقمق) للاعوام 2017 - 2018	44
.27	كمية النفط الخام المكرر للأعوام 2017- 2018	45
.28	كمية الغاز المحروق وكمية الاستهلاك للمشتقات النفطية للأعوام 2017 - 2018	46
.29	مؤشرات الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية للأعوام 2017 - 2018	48
.30	متوسط حصة الفرد ومعدل التجهيز للطاقة الكهربائية الاعوام 2017 - 2018	49
.31	خطوط النقل وشبكات التوزيع للأعوام 2017 - 2018	49
.32	كمية الطاقة المستهلكة وحسب الاصناف للأعوام 2017- 2018	50
.33	مؤشرات تعزيز الحوكمة لقطاع الكهرباء للأعوام 2017- 2018	52
.34	مؤشرات الانتاج الصناعي للأعوام 2017 - 2018	53
.35	مؤشرات اداء نشاط الموانئ للأعوام 2017 - 2018	55
.36	الحمولة الاجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري للأعوام 2017 - 2018	56

.37	مؤشرات الاداء لنشاط النقل الجوي للأعوام 2017 - 2018	57
.38	مؤشرات الاداء لنشاط النقل البري للأعوام 2017 - 2018	58
.39	مؤشرات الاداء لنشاط السكك الحديد للأعوام 2017 - 2018	59
.40	مؤشرات الاتصالات للأعوام 2017 - 2018	63
.41	عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال واللاسلكي للاعوام 2017-2018	63
.42	عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام 2017 - 2018	64
.43	مؤشرات الاداء لقطاع الخزن للأعوام 2017 - 2018	65
.44	مؤشرات الاداء للنشاط الثقافي للأعوام 2017 - 2018	67
.45	مؤشرات مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2017 - 2018	69
.46	المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الإرث الحضاري – التأريخي للأعوام 2017 - 2018	70
.47	مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي للأعوام 2017 - 2018	71
.48	مؤشرات قطاع السكن للأعوام 2017 - 2018	73
.49	توزيع عدد الدور السكنية الاقتصادية التي تبنتها إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحافظات	75
.50	نسبة المخدومين بالمياه الصالحة للشرب ومتوسط نصيب الفرد منها للاعوام 2017-2018	77
.51	مؤشرات تحسين نوعية الماء الصالح للشرب للاعوام 2017 -2018	78
.52	مؤشرات خفض الضائعات للاعوام 2017-2018	79
.53	نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي ومدى رضاهم عن الخدمة المقدمة للاعوام 2017-2018	80
.54	نسب المياه المعالجة الى المتولدة للاعوام 2017-2018	81
.55	مؤشرات قياس أداء خدمات الماء الصالح للشرب للاعوام 2017-2018	81
.56	مؤشرات خفض الضائعات في الشبكة والعوامل المؤثرة عليها للاعوام 2017-2018	82
.57	نسبة المخدومين بالمياه الصالحة للشرب ومتوسط نصيب الفرد منها للاعوام 2017-2018	83
.58	نسبة المياه المعالجة الى المتولدة وعدد محطات المعالجة المؤهلة للاعوام 2017-2018	84
.59	عدد مشاريع تنمية الاقاليم للمحافظات حسب سنوات الخطة	86
.60	التباين في التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات حسب سنوات الخطة (مليون دينار)	87
.61	توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب المحافظة (ميكا واط / ساعة)	88
.62	كمية الانتاج والمبيعات للماء الصافي في مشاريع المديرية العامة للماء ودائرة ماء بغداد حسب المحافظات لسنة 2017-2018 (مليون $م^3$)	89
.63	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات لسنة 2017-2018	90
.64	نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة والمحافظة للاعوام 2017- 2018	91
.65	النسبة المئوية لسكان الحضر المخدومين بشبكات المجاري (العادمة،المشتركة) وشبكات مياه الامطار (الامطار ، المشتركة) لسنة 2017- 2018	92
.66	مؤشرات قطاع التربية للأعوام 2017 - 2018	95
.67	عدد مدارس رياض الاطفال،الابتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي وديني) للأعوام 2017-2018	96
.68	مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام 2017 - 2018	97
.69	عدد مدارس الموهوبين (ابتدائي) والطلاب الملتحقين للأعوام 2017- 2018	97
.70	عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام 2017 - 2018	98

.71	عدد مراكز محو الامية والمحاضرين للأعوام2017- 2018	99
.72	مؤشرات تحسين وتحديث النظام الصحي للاعوام 2017-2018	103
.73	مؤشرات الوقاية الصحية للاعوام 2017- 2018	105
.74	مؤشرات تحسين آليات تقديم الخدمة الصحية للاعوام 2017- 2018	106
.75	مؤشرات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية للاعوام 2017- 2018	107
.76	التخصيصات السنوية للمشاريع الصحية والاهمية النسبية للاعوام 2017- 2018	108
.77	مؤشرات الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية للاعوام 2017- 2018	110
.78	مؤشرات ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص للاعوام 2017- 2018	111
.79	عدد الباحثين والقوى الاجرائية للاحداث للاعوام 2017- 2018	112
.80	كمية المياه العادمة المتولدة والمعالجة للسنوات 2016 -2018	113
.81	إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحات المزروعة ونسبة الغابات للاعوام 2017 - 2018	114
.82	مساحة الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر والكثبان الرملية والمتملحة والمتغدقة (دونم) للاعوام 2017 - 2018	115

الاشكال

ت	المحتويات	الصفحة
1	التباين السكاني بين محافظات العراق لعام 2018	12
2	هيكل الموازنة العامة للاعوام 2017- 2018	17
3	الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي للاعوام 2017-2018(مليار دينار)	21
4	عدد المنشآت في القطاع الخاص للأعوام 2017 -2018	27
5	عدد المشتغلين في المنشآت في القطاع الخاص للأعوام 2017- 2018	27
6	عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للأستثمارللأعوام 2017-2018	28
7	نسبة الفقر حسب التقسيم الجغرافي في العراق للاعوام 2017-2018	31
8	الأهمية النسبية لتخصيصات لمشاريع إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحافظات للاعوام 2017- 2018	34
9	الانتاج الزراعي والحيواني بين المخطط والفعلي لعام 2018	38
10	المساحات المزروعة للمحاصيل الاستراتيجية (الف دونم) للاعوام 2017-2018	38
11	التخصيصات المالية لانشطة القطاع الزراعي (مليون دينار) للعامين 2017 - 2018	39
12	كمية المياه المجهزة للاستخدامات الصناعية والزراعية والبلدية و حجم الخزين المائي للاعوام (2017-2018) (مليار م^3/ سنة)	40
13	أكبر احتياطات النفط المؤكدة في العالم 2017	42
14	كمية إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم) للاعوام (2017-2018)	43
15	كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل/ يوم) للاعوام 2017-2018	44
16	كمية الغاز الطبيعي والمستثمر (مقمق) للاعوام 2017-2018	45
17	كمية النفط الخام المكرر (الف برميل/يوم) للاعوام 2017-2018	45
18	كمية الغازالمحروق للاعوام 2017-2018 (مقمق)	46
19	إجمالي الطاقة الكهربائية والمنتجة والمستوردة (ميكا واط) للاعوام 2017- 2018	48
20	نسبة الاستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع	50
21	كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب الاصناف للأعوام 2017 - 2018	51
22	نسب الاستهلاك من الطاقة الكهربائية حسب الاصناف لعام 2018	51

23	قيمة الانتاج الصناعي للأعوام 2017- 2018	54
24	كمية البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق الموانئ العراقية (الف طن)	55
25	الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري (الف طن) للأعوام 2017 - 2018	56
26	عدد المسافرين (القادمين والمغادرين) للأعوام 2017،2018	57
27	كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للأعوام 2017- 2018	59
28	أطوال الخطوط الرئيسية والفرعية والمزدوجة للسكك الحديد للاعوام 2017-2018	60
29	عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد للأعوام 2017 - 2018	60
30	عدد ابراج الاتصالات للأعوام 2017 - 2018	63
31	عدد المكاتب البريدية للاعوام 2017-2018	64
32	عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية للأعوام 2017 - 2018	67
33	مؤشرات الاداء للنشاط السياحي للاعوام 2017 - 2018	69
34	عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات للأعوام 2017 - 2018	71
35	عدد إجازات بناء العمارات السكنية واجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص	64
36	عدد الوحدات السكنية العشوائية	64
37	توزيع الدور السكنية الاقتصادية التي تبنتها إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحافظات	75
38	توزيع الوحدات السكنية العشوائية حسب المحافظة	75
39	نسبة السكان المخدومين بمياه الشرب ومدى رضا الناس بالخدمة للاعوام 2017-2018	77
40	متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب للاعوام 2017-2018 لتر/ يوم	78
41	معدل الهدر بالماء المنتج للاعوام 2017-2018	79
42	نسبة المخدومين بشبكات المجاري العادمة ومدى رضا المواطنين عن الخدمة للاعوام 2017-2018	80
43	نسبة المياه المعالجة الى المتولدة للاعوام 2017-2018 (1000م^3/سنة)	81
44	مدى تأثير القوانين في تقليل أعداد المتجاوزين	83
45	نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة ومدى رضا المواطنين عن الخدمة للاعوام 2017-2018	84
46	نسبة المياه المعالجة الى المتولدة وعدد محطات المعالجة المؤهلة للأعوام 2017- 2018	85
47	عدد مشاريع تنمية الاقاليم للمحافظات	87
48	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات لسنة 2017-2018	90
49	نسبة سكان الريف المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب المحافظة للاعوام 2017- 2018	92
50	معدل الالتحاق الصافي (رياض الاطفال، الابتدائية، الثانوية، المهني) للأعوام 2017-2018	95
51	عدد مدارس رياض الاطفال والابتدائية والثانوية للأعوام 2017- 2018	96
52	عدد الهيئات التعليمية لرياض الاطفال والابتدائية والثانوية للأعوام 2017- 2018	97
53	عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الموهوبين (ابتدائي) للأعوام 2017- 2018	98
54	عدد المدارس المهنية للأعوام 2017- 2018	98
55	عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا من العراقيين والعرب للأعوام 2017- 2018	100
56	نسبة المتحقق من اهداف لقطاع التعليم العالي لعام 2018	101
57	عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية والمستشفيات الاهلية ومراكز الرعاية	104

	الصحية الاولية للاعوام 2017-2018	
58	معدل وفيات الاطفال لكل 1000 ولادة حية ووفيات الامهات لكل 1000 نسمة للاعوام 2017-2018	104
59	نسبة لقاح البي سي جي ولقاح الحصبة المنفردة ولقاح شلل الاطفال G3 للاعوام 2017-2018	106
60	مؤشرات تحسين اليات تقديم الخدمات الصحية للاعوام 2017- 2018	107
61	الوفيات المبكرة ومعدل الاصابة بالعوز المناعي للأعوام 2017-2018	108
62	التوزيع النسبي لوحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لعامي 2017-2018	110
63	عدد المستفيدين برواتب شبكة الرعاية الاجتماعية للأعوام 2017-2018	111
64	عدد الباحثين الاجتماعيين في مراكز الاحداث للاعوام 2017-2018	112

المقدمـــــة

كجزء من مهام دائرة السياسات الإقتصادية والمالية في وزارة التخطيط بإعداد ومتابعة الخطط التنموية وبشكل خاص خطة التنمية الوطنية (2018-2022) ، يأتي هذا التقرير السنوي الاول لمتابعة وتقييم مؤشرات تحقق أهداف الخطة لعام 2018 على المستوى الكلي والقطاعي وتسليط الضوء على التفاوت في تحقيق الاهداف من خلال تحليل إقتصادي وإحصائي للمؤشرات ومعرفة مواطن الخلل والقصور ووضع المعالجات وإتخاذ التدابير اللازمة لحل تلك المشاكل التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية.

وقد إعتمد التقرير المنهج التشاركي مع الجهات المعنية في جمع البيانات حول القيم المحدثة لمؤشرات قياس الاهداف ،إذ تضمن التقرير مؤشرات قياس تحقق الاهداف من خلال إطار متابعة قياس الاداء الذي إعتمد كنظام أساسي في المتابعة والتقييم وتحليل الاداء التنموي وتشخيص التحديات التي تواجه تحقق الاهداف وإعطاء مقترحات وحلول لتصحيح المسار التنموي.

ويتمحور التقرير حول ثمان قطاعات رئيسية هي (السكان والقوى العاملة ، الاقتصاد الكلي، القطاع الخاص، التخفيف من الفقر، التنمية القطاعية، التنمية المكانية، التنمية البشرية والاجتماعية، الاستدامة البيئية) إضافة الى أهم التحديات التي واجهت هذه القطاعات والتوصيات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.

خطة التنمية الوطنية 2018-2022

إعتمدت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 شعار عنوانه "ارساء اسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية" انطلاقا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق لاسيما في ظل تصاعد الحملات الارهابية من جهة وتقلب اسعار النفط العالمية من جهة اخرى مما افرز مخاطر كبيرة على المسيرة التنموية في العراق متعددة الابعاد والاتجاهات وهذا الواقع يتطلب جهدا علميا مخططا بمشاركة كافة الاطراف لاجل رسم مسارات منتظمة تستطيع التغلب على كل تلك التحديات والقطاعات وعليه فقد جاءت فلسفة النموذج التنموية لخطة 2018 -2022 بحسب الاتي "دولة تتبنى وتمارس ادوارا تنموية موجهة ومنفذة في رسم السياسات، ويكون القطاع الخاص شريكا فاعلا في تحديد وتنفيذ الاولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأساليب شراكة متنوعة، ومن خلال بيئة تمكينية جاذبة لرؤوس الاموال والخبرات وعلى وفق مبدأ الكفاءة والمنافسة الحقيقية في ظل حوكمة رشيدة، وبما يهيئ لأعتماد نظام إقتصاد السوق الأجتماعي بوصفه منهجاً للأدارة الاقتصادية"

الأهداف الاستراتيجية للخطة:

لاجل إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية إجتماعية فلا بد من تحقيق أهدافاً إستراتيجية إنبثقت من توجهات الدولة المتمثلة ببرنامجها الحكومي وأهداف التنمية المستدامة 2030 والاستراتيجيات القطاعية والتي تضمنت الاتي :

1. إرساء أسس الحوكمة الرشيدة.
2. تحقيق الإصلاح الاقتصادي بجميع أبعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري.
3. تعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الامن الانساني.
4. توفير متطلبات بيئة تمكينية للاستثمار بأشكاله كافة وتعزيز دور القطاع الخاص.
5. رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم وإمكانات ومتطلبات الاقتصاد العراقي.
6. زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.
7. خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة.
8. أمن انساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة.
9. الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
10. إرساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية.
11. المواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة الى اسس التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية.

الفصل الأول

(متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية 2018-2022)

أولاً : السكان والقوى العاملة

ثانيا : إطار الاقتصاد الكلي

ثالثاً : القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار

رابعاً : التخفيف من الفقر

خامساً : التنمية القطاعية والمكانية

سادساً : التنمية البشرية والاجتماعية

سابعاً : الاستدامة البيئية للتنمية

أولاً : السكان والقوى العاملة

تعد دراسة عدد السكان ونموهم خطوة أساسية ومهمه لعمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، خاصة وان الأعداد تشير الى تزايد عدد السكان في العراق وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للاحصاء، ولذلك وضعت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 أهدافاً خاصة لهذا القطاع، توضح فيها انه لايوجد تقييد على عدد الولادات وبمعنى آخر إن نسبة النمو في عدد السكان وخلال التقديرات الحالية ولخمس سنوات قادمة تعتبر نسبة مقبولة. وفيما يلي أهم المؤشرات التي تعبر عن الاهداف الموضوعة :

الهدف الاول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات او المباعدة بينهما

وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للاحصاء قد بلغ عدد سكان العراق من ضمنها محافظات اقليم كردستان حوالي (38124182) نسمة عام 2018 بعد إن كان (37139519) نسمة عام 2017 أي بنسبة نمو مقدارها (2.58%) خلال عام 2018. اما فيما يخص معدل الخصوبة فقد كان تقريبا ثابتا للعامين (2017-2018) بما يقارب (4) ولادات لكل إمرأة. وأيضا سجل مؤشر الولادات الخام نسبة ثابتة قدرها (28) ولادة لكل 1000 نسمة من السكان. وبخصوص الطلب على تنظيم الاسرة، أوضح تقرير المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق (MICS) لعام 2018 إن نسبة الطلب كانت (54.6%) لعام 2017. وبلغت نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من 15 سنة (40.5%) ونسبة السكان في الفئة العمرية 15- 64 (56.5%) وأخيراً بلغت نسبة السكان في الفئة أكثر من60 سنة (5%).

جدول (1)

معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للاعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
معدل النمو السنوي للسكان %	2.5	2.58
معدل الخصوبة الكلي (ولادة لكل امرأة) عدا اقليم كردستان %	4	3.9
معدل الولادات الخام لكل (1000) نسمة من السكان %	28.05	28.8
استخدام وسائل منع الحمل %	52.5	52.8
توقع العمر للذكور (سنة)	----	71.7
توقع العمر للاناث (سنة)	----	75.6
نسبة السكان في الفئة العمرية (اقل من 15) %	40.5	40.5
نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64) %	56.5	56.5
نسبة السكان اكثر من (60) سنة %	5	5

المصدر : - الجهاز المركزي للاحصاء،تقديرات سكان العراق 2015-2018.

-وزارة الصحة / البيئة، التقرير الاحصائي السنوي، 2018.

- الجهاز المركزي للاحصاء / اللمحة الاحصائية الخاصة بالعراق ، 2019

الهدف الثاني : تحقيق الإستقرار السكاني في الريف وفي المدن الاقل نمواً.

يتبين من خلال المؤشرات أدناه الفجوة بين البيئتين من حيث عدد السكان، فلا زال الحضر يعاني من تزايد الاعداد وهجرة أهل الريف اليها، عموما فأن نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف الى إجمالي سكان العراق قد كانتا ثابتتين خلال العامين 2017-2018 وكذلك نسبة سكان الحضر الى سكان الريف والتي بلغت (231.6%) مما يعني إن عدد سكان الحضر يعادل ضعفين ونصف الذين يعيشون في الارياف وهو ما يتطلب من الحكومة العراقية بذل جهود أكبر في توطين السكان في الريف عن طريق تنفيذ سياسات وإستراتيجيات تحافظ على التوازن بين البيئتين والحد من الهجرة الى الحضر .

جدول (2)

نسبة السكان الحضر والريف من إجمالي السكان للاعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
نسبة سكان الحضر	69.8	69.8
نسبة سكان الريف	30.2	30.2
نسبة سكان الحضر الى الريف	231.6	231.6

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2017،2018

جدول (3)

التوزيع السكاني بين محافظات العراق للاعوام 2017-2018

المحافظة	2017	2018
نينوى	3633648	3729998
كركوك	1556618	1597876
ديالى	1594942	1637226
الانبار	1725914	1771656
بغداد	7916847	8126755
بابل	2011706	2065042
كربلاء	1187245	1218732
واسط	1343125	1378723
صلاح الدين	1554037	1595235
النجف	1433583	1471592
القادسية	1257689	1291048
المثنى	793343	814371
ذي قار	2041066	2095172
ميسان	1083937	1112673
البصرة	2833375	2908491
اربيل	1806871	1854778
دهوك	1259150	1292535
سليمانية	2106423	2162279
المجموع	37139519	38124182

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق للأعوام 2015-2018.

وفيما يخص التباين السكاني بين المحافظات، فيتبين من خلال الجدول السابق ان العاصمة بغداد إحتلت المركز الاول فيما يتعلق بعدد السكان بواقع (8126755) نسمة أي بنسبة (21.3%) من إجمالي السكان تليها محافظة نينوى بنسبة (9.7%) في حين تأتي محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة في هذا المجال اذ بلغت نسبة السكان في هذه المحافظة (2.1%) من إجمالي السكان.

شكل (1)

التباين السكاني بين محافظات العراق لعام 2018

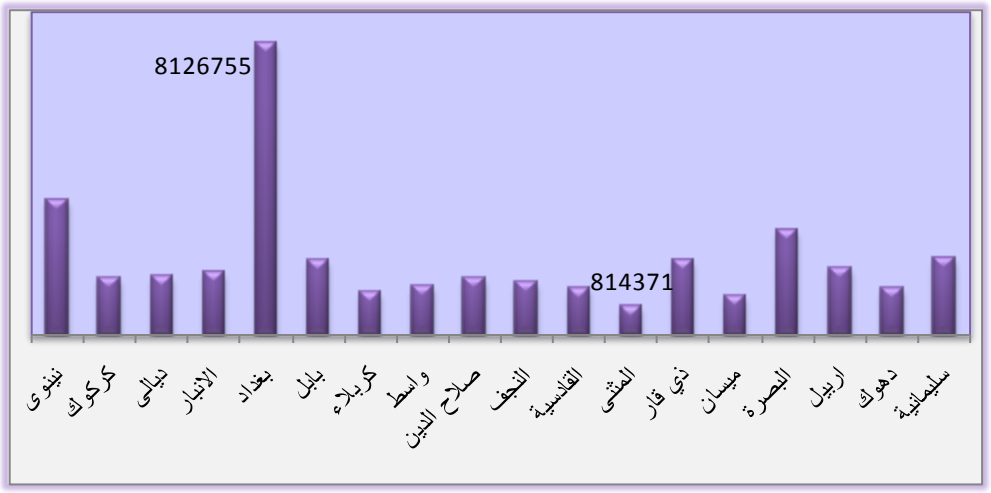

الهدف الثالث : خفض معدل البطالة وإستثمار النافذة الديموغرافية.

إرتفع معدل البطالة في العراق ليصل الى (13.8%) عام 2017 بعد ان كانت (10.8%) عام 2016 وتشير البيانات الاولية لعام 2018 الى استمرار نفس المعدلات الخاصة بالبطالة، ولم تشهد نسبة الاعالة أي تغيير اذ بلغت (77.1%) للاعوام 2017-2018 وهذا يعني انه كلما قلت هذه الفئة كلما كان هنالك تحسن فيما يخص النافذة الديموغرافية.

جدول (4)

معدل البطالة ونسبة الاعالة وتوزيع السكان حسب الفئات 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
معدل البطالة %	13.8	13.8
نسبة الاعالة %	77.1	77.1
معدل النشاط الاقتصادي %	43.2	42.8

المصدر :
- الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2015-2018.
- وزارة الصحة / البيئة، التقرير الاحصائي السنوي، 2018.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع السكان والقوى العاملة وكما يلي :

1. إرتفاع معدلات النمو السكاني مع ضعف الاستجابة للسياسات السكانية، فضلا عن محدودية تقديم الخدمات وتغطيتها جغرافيا.
2. ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل وبالتالي ضعف القدرة على توليد فرص العمل.
3. محدودية دور القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي .
4. الاختلال البنيوي في توزيع قوى العمل وظيفياً ومهنياً وتعليمياً .
5. التباين الكبير بعدد السكان بين الريف والمدينه يرافقها تباين في الخدمات المقدمة مما يتسبب في تعميق الفجوة بين البيئتين.
6. الضعف الهيكلي في نوعية الخدمات الرئيسية المقدمة (السكن، الكهرباء، الماء).

ثانياً : إطار الاقتصاد الكلي

1 - السياسات المالية

- **الاقتصاد الكلي:**

إن خطة التنمية الوطنية 2018-2022 تسعى إلى تطوير الاقتصاد العراقي، والمجتمع ككل، ليكون أكثر ديناميكية ومرونة، ويقوم على المنافسة الحرة المنظمة والشفافة، ويوسع من دور وريادة القطاع الخاص، ويعظم المردود المالي للانفاق العام، وخلق فرص عمل جدية للافراد، وتحفيز روح الابداع والمبادرة وريادة الاعمال في الاقتصاد والمجتمع، الامر الذي يحقق توفير الحصانة والحماية للنشاط الاقتصادي والمالية العامة من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد للتنمية وهو النفط.

- **النمو الاقتصادي:**

تستهدف خطة التنمية تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 7% للناتج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5% وزيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5%، وبذلك تستهدف تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن ، ومنها تعزيز فرص عمل مناسبة الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على إستقرار الاسعار وثبات سعر الصرف ، والمحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل بتعظيم شبكات الضمان الاجتماعي وإستمرار دعم البطاقة التموينية.

وبمتابعة الاهداف الخاصة بالنمو الاقتصادي يتبين لنا أن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بلغ (254870.2) مليار دينار عام 2018 هو أكثر من القيمة المخططة والبالغة (223585.8) مليار دينار واكثر ايضا من القيمة في سنة الاساس والبالغة (221665.7) مليار دينار وبثبات نسبة النمو السكاني عند (2.58%) لعام 2018 بالتالي يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة أعلى من سنة الاساس والقيمة المخططة. وتوافقا لهذا يرتفع معدل النمو البسيط في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ليبلغ (14.98%) خلال العامين 2017-2018 . ووفقا للهدف فأن من الضروري متابعة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الذي يأخذ الارتفاع العام للاسعار بنظر الاعتبار، ومع إرتفاع معدل التضخم من (0.2%) عام 2017 الى (0.4%) عام 2018 فأن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قد سجل قيمة سالبة بلغت **(1.15%)** خلال العامين المذكورين.

جدول (5)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات 2015-2018 (مليار دينار)

القطاع	2015	2016	2017	2018
الزراعة والغابات والصيد	3707.5	4598.9	3863.2	4358.5
النفط الخام	100929.2	135142.9	129589	127885.3
الانواع الاخرى من التعدين	330	250.4	250.4	274.1
الصناعة التحويلية	1535.1	1787.4	1926.4	1957.7
الكهرباء والماء	2130.7	2251.5	1938.5	1973.7
البناء والتشيد	13768.4	8555.8	8987.2	7216.8
النقل والاتصالات والخزن	14313.9	15272.6	16160.2	16933.8
تجارة الجملة والمفرد	14872.9	13396.1	14672.9	13958.8
البنوك والتـأمين	1518.5	1949.1	2349.7	2715.7
ملكية دور السكن	7435.9	7714.1	7977	7971
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	19583.6	19067.1	19102	19259.8
المجموع	184497.5	209986.3	206816.9	204505.7

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء،2019

جدول (6)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد لعام 2018

المؤشرات	2017	2018
الناتج المحلي الأجمالي (مليار دينار)	221665.7	254870.2
متوسط نصيب الفرد (الف دينار)	5968.5	6685.3

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء،2019

-السياسة المالية:

تحضى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسية يمكن للحكومة أستعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض لها من عوامل سياسية ومؤسسية وتشريعية وتنظيمية وذلك بفضل أدواتها وبما يؤهلها من تحقيق التنوع الاقتصادي وتشجيع إستثمارات القطاع الخاص والانفتاح التدريجي نحو الاسواق الخارجية.

الهدف الاول : تصحيح هيكل الإنفاق العام

تهدف خطة التنمية الى تصحيح هيكل الانفاق العام من خلال زيادة نسبة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق العام والحد من النفقات الجارية. ولكن يتبين من الجدول التالي ان الهدف لم يتحقق في العام 2018 اذ بلغت نسبة النفقات الاستثمارية (26.6%)

في العام 2017 و(23.3%) في العام 2018 ، مع إنخفاض النفقات العامة بصيغتها الاجمالية من (107) ترليون دينار الى (99) ترليون دينار تقريبا.

جدول (7)

هيكل النفقات العامة للعامين 2017-2018

المؤشرات	2017	2018
النفقات العامة (ترليون دينار)	107.1	98.9
نسبة النفقات الاستثمارية %	26.6	23.3
نسبة النفقات التشغيلية %	73.4	76.7
نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي %	58.9	49.3

المصدر: - وزارة المالية / 2019.
- صندوق النقد الدولي،2019

الهدف الثاني : تنويع هيكل الايرادات العامة وزيادة حصلية الايرادات غير النفطية

وإستكمالا للهدف الاول هدفت الخطة بهذا الخصوص الى توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها وزيادة الوعاء الضريبي بشكل عام. ومن خلال الجدول اللاحق يتبين ان هذا الهدف هو الاخر لم يتحقق في هذا العام اذ ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من (87.5%) عام 2017 الى (90.95%) عام 2018 وذلك بسبب الزيادة في أسعار النفط العالمية ووصولها الى (56) دولار/ برميل في العام الاخير.

جدول (8)

هيكل الايرادات العامة للعامين 2017-2018

المؤشرات	2017	2018
الايردات العامة (ترليون دينار)	82.1	104.9
نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات (%)	87.5	90.95
نسبة الايرادات غير النفطية من إجمالي الايرادات (%)	12.5	9.05

المصدر: وزارة المالية / 2019

الهدف الثالث : معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة

ونتيجة للتطورات المذكورة في الهدفين الاول والثاني إستطاع العراق أن يقلب حالة العجز الى حالة فائض في الموازنة العامة للدولة فبعد إن سجل عام 2017 عجزاً قدره (24.9) ترليون دينار شهد عام 2018 فائضاً مالياً يقدر بـ(6) ترليون دينار ويعود ذلك الى إرتفاع الايرادات النفطية نتيجة إستمرار إعتماد الموازنة على الايرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام والذي ساهم في التغلب على العجز الحاصل في الموازنة العامة.

شكل (2)
هيكل الموازنة العامة للاعوام 2017- 2018 (ترليون دينار)

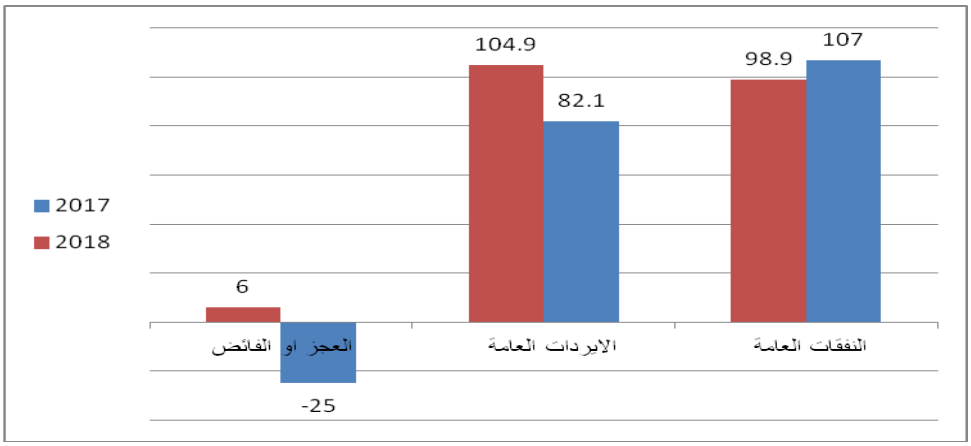

الهدف الرابع : رفع معدلات الإدخار الخاص

بالتنسيق مع إجراءات السياسة النقدية يقوم البنك المركزي العراقي بإستحداث أوعية جديدة لاستقطاب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الاستثمارات وذلك من خلال تنفيذ مشروع توطين رواتب موظفي القطاع العام مما أدى الى الزيادة الفعلية للودائع المصرفية نسبة الى العرض النقدي بمفهومة الواسع ولكن ما يقارب (70%) من هذه الودائع هي ودائع جارية ويرجع ذلك الى عدة أسباب من أهمها قلة الثقة بالجهاز المصرفي بالاضافة الى الاوضاع الامنية والسياسية غير المستقرة. ولكن هنالك جهود مبذولة لرفع نسب الأئتمان الممنوح للاستثمار وخاصة للقطاع الخاص ومن الممكن متابعة تحقق أهداف السياسة النقدية اذ تتضمن الشرح الوافي لهذا الهدف.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف السياسة المالية وكما يلي :

1. إختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مولد زيادة في مستويات الطلب الكلي.
2. إستمرار هيمنة الايرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنات الاتحادية.
3. تذبذب أسعار النفط التي تنعكس بشكل مباشر على استقرارية المالية العامة.
4. غياب البيئة الاستثمارية المناسبة.
5. إستمرار الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) في إعداد الموازنات العامة للعراق مما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي .

2 - السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن وضع الخطط الاستراتيجية للسياسة النقدية في العراق، إذ يهتم بشكل أساسي بدعم الاقتصاد وتحفيزه وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية من خلال إستخدام الادوات الاساسية وبالتنسيق مع السياسة المالية، وخلال مدة الخطة 2018-2022 ووفقا للاهداف الموضوعة فقد تبنى البنك المركزي إستخدام سياسة نقدية متوازنة تهدف الى تحقيق الاهداف قصيرة الاجل والتي من أهمها (الاستقرار المالي) أي المحافظة على إستقرار المؤشرات النقدية الاساسية كالتضخم وسعر الصرف.

الهدف الاول : المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة

الهدف متحقق حيث لا يزال التضخم عند المرتبة العشرية الواحدة فقد بلغ (0.4%) عام 2018.

الهدف الثاني : المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية

الهدف متحقق اذ ان سعر الصرف في السوق الموازية حافظ على إستقراره عند (1190) دينار/ دولار.

جدول (9)

مؤشرات الاستقرار المالي للعامين 2017-2018

المؤشرات	2017	2018
معدل التضخم %	0.2	0.4
العملة خارج البنوك (تريليون دينار)	40.3	40.5
نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد %	43	45
سعر صرف العملة تجاه العملة الاجنبية (دينار/ دولار)	1190	1190
كمية المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية نقداً (مليار دولار)	9	9
كمية المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية حواله (مليار دولار)	33	38

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية

الهدف الثالث : تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي من الاهداف الاساسية للسياسة النقدية التي تسعى الى إيصال الخدمات المصرفية الحديثة الى كافة فئات المجتمع وهذا من شأنه ان يحدث تحولاً جوهريا في مؤشرات عرض النقد وبالتالي قوة تأثير السياسة النقدية.

وبهذا الخصوص يمكن الاستعانة بالمؤشرات التالية لمعرفة مدى تحقق هذا الهدف:

ظل عدد المصارف الحكومية ثابتاً خلال العامين 2017- 2018 بواقع (7) مصارف بينما إرتفع عدد المصارف الأهلية بواقع مصرف واحد خلال العامين 2017-2018 اذ بلغ العدد الاجمالي (63) مصرفا عام 2018. وإن (25%) من السكان لديهم حسابات في المؤسسات المصرفية وهي النسبة الاقل في المنطقة. كما يوجد هنالك (4) فروع مصرفية لكل 100000 من السكان وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة والتي تسجل 12 فرعاً لكل 100000 من السكان.

بلغ عدد ماكنات الصراف الالي (3) ماكنات لكل 100000 من السكان بينما بلغ نفس المؤشر (32) في دول المنطقة و (50) في دول مجلس التعاون الخليجي.

الهدف الرابع : العمل على خلق نشاط إئتماني محفز للنمو

تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين لادارة عملية الائتمان النقدي وفي هذا الخصوص من الضروري ان تكون هذه العملية متلائمة مع توجهات السياسة النقدية المثبتة في خطة البنك المركزي وخطة التنمية الوطنية 2018-2022، ووفقا للهدف أعلاه فينبغي من سياسة المصارف التجارية أن تكون موسعة وخلق نشاط أئتماني محفز للنمو. وعلى هذا الاساس عمل البنك المركزي على تثبيت اسعار الفائدة على الأئتمان الاولي والثانوي والاخير ، كما وأن نسبة الاحتياطي الالزامي/ الودائع الخاضعة للاحتياطي هي الاخرى ثابتة عند نسبة (18%) تقريبا خلال العامين 2017 و2018. والجدول اللاحق يبين كيفية إدارة المصارف التجاريه لعملية الأئتمان وتأثر هذه العملية بسياسة البنك المركزي.

جدول (10)

مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للعامين 2017-2018

المؤشرات	2017	2018
نسبة الاحتياطي الالزامي/ الودائع الخاضعة للاحتياطي %	18.1	17.9
نسبة الودائع المصرفية / M2 %	50	53
نسبة الأئتمان النقدي / أجمالي الودائع %	60	54.5
نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع (العام والخاص) %	38	38.5
المضاعف النقدي (نسبة) %	1.4	1.5

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية،2018

الهدف الخامس : تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي

تكمن أهمية حيازة إحتياطيات كبيرة من النقد الاجنبي (الودائع والسندات من العملات الاجنبية فقط) في كسب ثقة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية وتشجيع التصنيف الأئتماني وذلك لأنه يعتبر مؤشراً يعكس مستوى الجدارة الأئتمانية للبلد وقدرته على سداد ديونه الخارجية، بالاضافة الى ذلك فأن للاحتياطي النقدي أهمية كبيرة في السيطرة على قيمة العملة من خلال التعويض في العرض والطلب على العملات الاجنبية. ولان البنك المركزي العراقي يهدف الى تثبيت اسعار الصرف والمحافظة على قيمة العملة المحلية من الانخفاض يقوم البنك المركزي باستخدام الاحتياطي النقدي لبيع العملة الاجنبية في مزادات العملة.

من الطبيعي ان تتخذ المصارف التجارية نهجا معينا لزيادة الارباح والمضاعف النقدي ولكن من المفترض أن تتأثر المصارف التجارية بالسياسة العامة للبنك المركزي. ويتبين من خلال الجدول رقم (10) أن هنالك تحسن ملحوظ اذ يتبين ان نسبة الودائع/ M2 إرتفعت من (50%) الى (53%) خلال العامين 2017 و 2018 وهذا مؤشر جيد يدل على زيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي (في الواقع يوجد هنالك تبرير منطقي لهذه الزيادة فأن نسبة الودائع الجارية الناتجة عن توطين رواتب الموظفين في المؤسسات الحكومية كانت المكون الاكبر للودائع بشكل عام وبنسبة 70% من اجمالي الودائع للعام 2018). بينما انخفض مؤشر الأئتمان النقدي/ إجمالي الودائع من (60%) الى (54.5%) خلال العامين 2017-2018. وللخوض أكثر في هذا الموضوع يتبين ان المصارف التجارية عمدت على خفض اسعار الفائدة المدفوعة على الودائع مع زيادة أسعار الفائدة المقتضاة على القروض المختلفة وهذا ما يوضحه مؤشر المضاعف النقدي للمصارف التجارية الذي سجل إرتفاعا من (1.4%) الى (1.5%) خلال العامين المذكورين. ويلاحظ ايضا أن حجم الائتمان* بشكل عام قد إرتفع بمقدار (0.5) ترليون دينار خلال العامين 2017-2018 شكل مؤشر الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص النسبة الاكبر بواقع (20) ترليون دينار تقريبا خلال العامين مما يدل على عدم تأثر المستفيدين بأسعار الفائدة المرتفعة.

* يعتمد حجم الأئتمان الممنوح على الودائع الثابته بالدرجة الاساس وكذلك يعتمد على الاصول والموجودات وحجم السيولة النقدية للمصرف التجاريه.

وتبين البيانات التحسن بمؤشرات الاحتياطي القانوني الموجود في الداخل والخارج وايضا في حساب الذهب وهذا ماانعكس على إجمالي الاحتياطيات (31%) خلال العامين 2017 و 2018.

جدول (11)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2017-2018 (مليار دينار)

المؤشرات	2017	2018
النقد الاجنبي في خزائن البنك (مليارديناار)	1.834	2.453
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك (مليارديناار)	51.626	68.875
الذهب الموجود في بغداد والخارج (مليارديناار)	4.433	4.689
المجموع (الاحتياطيات الأجنبية) (مليارديناار)	57.983	76.017

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية /2019

شكل (3)

الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي للاعوام 2017-2018 (مليار دينار)

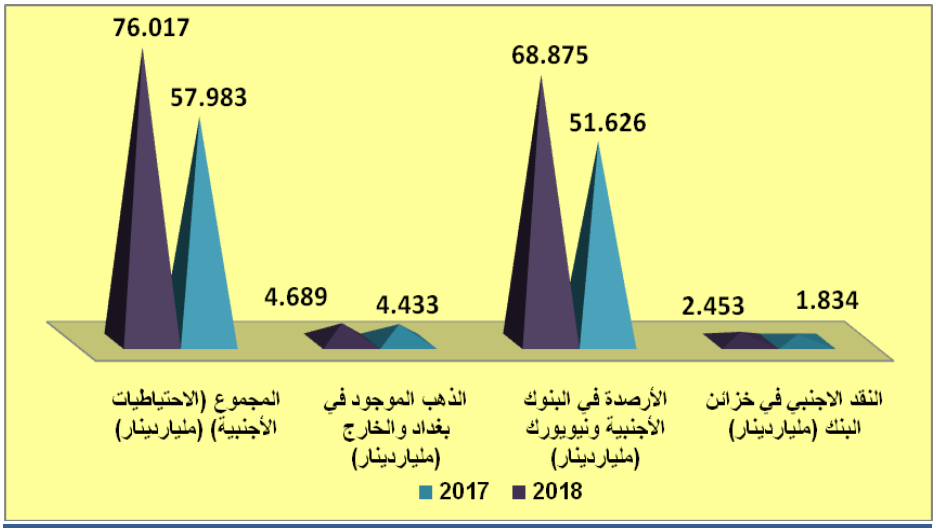

الهدف السادس : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

نتيجة جهود البنك المركزي العراقي خرج العراق من قائمة الدول الخاضعة لعملية الرصد والمتابعة ، اذ أعلنت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) في إجتماعها السابع والعشرون عن إنتقال العراق من مرحلة المتابعة الى التحديث كل عامين، اذ أجرى فريق المراجعة الإقليمية التابع لمجموعة العمل المالي (FATF) الزيارة الميدانية للعراق لغرض التأكد من الأمور الجوهرية التي قام بمعالجتها مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب، مما سيؤدي الى حضور اقوى

للقطاع المالي والمصرفي العراقي حول العالم، وإستقطاب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

ولغرض مواكبة التطور التقني في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتنفيذاً للفقرة (خامسا-المادة 9) من هذا القانون رقم (39) لعام 2015 قام مكتب غسيل الاموال وتمويل الإرهاب بتثبيت وتفعيل نظام (12N) وذلك لغرض تبادل المعلومات مع جهات إنفاذ القانون المحلية.

الهدف السابع : تفعيل دور البنك المركزي في تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والإستثمارية وشركات التأمين

تبنى البنك المركزي العراقي عدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف ومنها :

- إصدار قانون وتعليمات الصيرفة الإسلامية ومشروع قانون الصكوك الإسلامية لتحفيز المصارف الإسلامية على الاستثمار في السوق العراقي (قيد المناقشة في مجلس الدولة) زيادة رؤوس أموال المصارف لدعم ملاءتها المالية تجاه المودعين.
- إصدار دليل الحوكمة المؤسساتية للمصارف بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتنظيم صلاحيات مجالس الإدارة والإدارة العليا للمصارف ضمن المعايير الدولية لضمان حسن إستثمار ودائع الجمهور وإستثمارات المساهمين.
- تطبيق مقررات بازل وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) لزيادة الشفافية والملاءة المالية عبر تطبيقها للمعايير الدولية في إدارة المخاطر.
- مشروع إنشاء قاعدة بيانات للاستعلام الائتماني (CBS) لتحسين البنية التحتية الائتمانية والمساعدة في القرار الائتماني لمنح القروض وتمويل المشاريع.

الهدف الثامن : إعتماد تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي العراقي

سعى البنك المركزي العراقي الى تطبيق آليات عمل حديثة ومنها:

- إنشاء القسم الوطني لتسوية المدفوعات المتبادلة بين المصارف وزيادة العمليات المالية الالكترونية بين المصارف والشركات والمواطنين.
- دعم عمليات الجباية الالكترونية للدوائر الحكومية وتسهيل سبل الدفع للمواطنين توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فيزا العالمية، وشركة ماستر كارد العالمية، وشركة يونين - بي إنترنشيونال العالمية لدعم إستراتيجية الشمول المالي وتوفير بطاقات الدفع الالكترونية للمواطنين.

- إعتماد رقم الحساب المصرفي الدولي الموحد (IBAN) لحث المواطنين على التعامل من خلال الحسابات المصرفية داخليا وخارجيا.
- توحيد المواصفات الأمنية للصكوك لزيادة الثقة عند تبادل الصكوك وتشجيع التجار على التعامل بالدفعات الإلكترونية بدل من النقد.
- ترخيص 10 شركات للدفع الالكتروني بهدف دعم العمليات الالكترونية وإصدار بطاقات الدفع للمصارف
- ربط المصارف ومواقع البنك المركزي العراقي مع مراكز بيانات البنك بواسطة الكيبل الضوئي لتعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، وزيادة أمن المعلومات والشبكات فضلا عن سرعة نقل البيانات ذات الأحجام الكبيرة.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف السياسة النقدية وكما يلي :

1. إنخفاض مستوى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على حركة المتغيرات النقدية والمالية.
2. إستمرار نمو عرض النقد كنتيجة للاستمرار في اعتماد السياسة الانفاقية التوسعية مما يعمل على إشتداد حدة الضغوط على سعر صرف الدينار رغم الاجراءات في الحد من مناسيب السيولة النقدية.
3. الاستمرار في تطبيق سياسة الاستيراد المفتوح .
4. محدودية دور المصارف الاختصاصية في تمويل استثمارات القطاع الخاص التنموية.
5. ضعف تأثير سعر الفائدة في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الاهلية.
6. ضعف تأثيرمعدلات الفائدة على الادخار وتعبئة الموارد المالية محلياً.

3 - السياسة التجارية

إن للسياسة التجارية أهمية كبيرة لما لها من دور إستراتيجي في العديد من المجالات أبرزها ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض كما ويمكن التعرف من خلال مؤشراتها على قوة المنتجات المحلية وقدرتها التنافسية. وتؤدي التجارة الدولية الى زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي وأيضا من فوائدها نقل التكنلوجيا والمعلومات الاساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة، بالاضافة الى تحقيق التوازن في السوق الداخلية بين العرض والطلب والارتقاء بالاذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

الهدف الاول : تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً و النهوض بالانتاج المحلي

أكدت خطة التنمية الوطنية على أهمية النهوض بالانتاج المحلي من خلال عدد من الوسائل والاجراءات التي تساعد على زيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وفي التجارة الخارجية للعراق، الا ان الامر لايزال تواجهه صعوبات متعددة بسبب انفتاح السياسة التجارية على الاسواق الخارجية وعدم قدرة القطاع الخاص على المنافسة، وفي ادناه اهم المؤشرات التي توضح هذا الواقع:

جدول (12)

مؤشرات السياسة التجارية للأعوام 2017- 2018 (%)

المؤشرات	2017	2018
نسبة مساهمة القطاع السلعي غير النفطي بالناتج المحلي الاجمالي (%)	7	5.6
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)	1.9	1.4
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)	1.16	0.89
نسبة الاستيرادات الاستهلاكية من اجمالي الاستيرادات (%)	82	87.9
نسبة الاستيرادات الرأسمالية من اجمالي الاستيرادات (%)	18	12.1

المصدر : - الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء التجاري، تقارير متفرقة، 2018.
- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة،2018.

الهدف الثاني : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري فائضاً خلال العامين 2017 و 2018 يقدر بـ (33.588) ترليون دينار و(56.88) ترليون دينار على التوالي، أما الميزان التجاري السلعي (غيرالنفطية) فقد سجل عجزاً ماليا متزايداً مقداره (34.133) ترليون دينار عام 2017

و (39.267) ترليون دينار خلال العام 2018، والمؤشرات ادناه تمثل واقع ميزان المدفوعات العراقي :

جدول (13)

مؤشرات ميزان المدفوعات للأعوام 2017- 2018

المؤشرات	2017	2018
مقدار الفائض في الميزان التجاري (ترليون دينار)	33.6	56.8
مقدار العجز في الميزان التجاري السلعي غير النفطي (ترليون دينار)	34.1	39.2
قيمة الصادرات (ترليون دينار)	70.9	100.6
قيمة الاستيرادات (ترليون دينار)	37.3	43.8
نسبة الصادرات النفطية (الخام) من إجمالي الصادرات %	99.5	98.8
نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات %	0.5	1.2

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة،2018.

أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف السياسة التجارية وكما يأتي :-

1. قله القوانين وضعف التشريعات والبيروقراطية وتعقيد الاجراءات الكمركية والتخليص الكمركي.
2. تدهور الاوضاع الامنية مما أدى الى عدم الاستقرار السياسي في البلاد.
3. ضعف في البنى التحتية الاساسية والضرورية الداعمة للاستثمار المحلي والاجنبي.
4. ضعف تفعيل سياسة حماية المنتج الوطني.
5. الاستيراد غير المنظم واتباع سياسات الاغراق بالسلع والخدمات المستوردة .
6. ضعف بعض المنتجات المحلية مما جعلها غير قادرة عن منافسة المنتج المستورد .

ثالثاً : القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار

حرصت خطة التنمية الوطنية على دعم القطاع الخاص وتحسين بيئة الاعمال والاستثمارفي العراق ووضعت عدد من الاهداف المناسبة التي يمكن تحقيقها من خلال عدد من الوسائل والاجراءات .

الهدف الاول زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (33%) عام 2018 بينما بلغت (38.6%) عام 2017 كما هو الحال بالنسبة لمساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من إجمالي تكوين راس المال الثابت حيث إنخفض الى (41%) عام 2018 في حين كانت تمثل (45.9%) عام 2017 .

جدول (14)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام 2017-2018 (%)

المؤشر	2017	2018
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (%)	%38.6	%33
نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من إجمالي تكوين راس المال الثابت (%)	%45.9	%41

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / الحسابات القومية ، 2018

الهدف الثاني : تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ادناه عدد من المؤشرات التي تبين التطور الحاصل ضمن هذا الهدف :

جدول (15)

عدد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص للأعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
عدد المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص	1050	1161
عدد المنشآت المتوسطة في القطاع الخاص	182	198
عدد المنشآت الصغيرة في القطاع الخاص	27865	25747
عدد المشتغلين في المنشأت الكبيرة	111374	114762
عدد المشتغلين في المنشأت المتوسطة	2521	2624
عدد المشتغلين في المنشأت الصغيرة	93644	96066

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (السنوي) لسنة 2017 و 2018.

شكل (4)

عدد المنشآت في القطاع الخاص للأعوام 2017 -2018

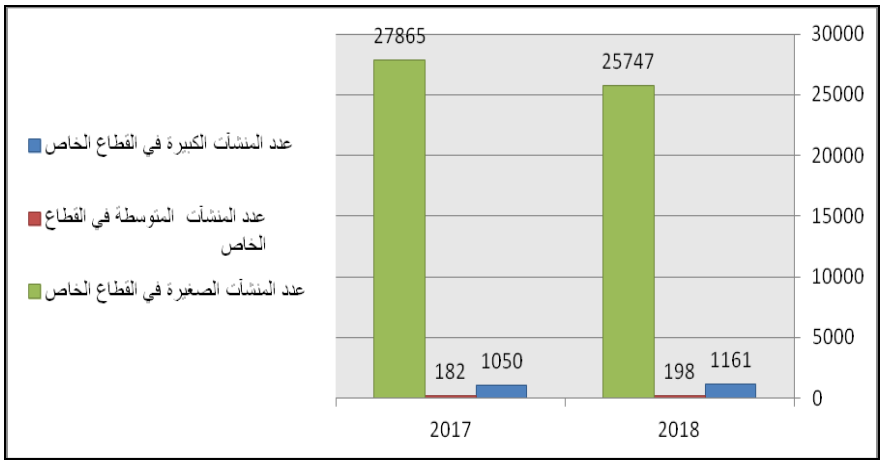

إرتفع عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة الى (114762) مشتغل بعام 2018 بضمنهم (445) مشتغل يعمل بدون أجر اي بنسبة ارتفاع مقدارها (3.1%) عن عام 2017 اذ كان عدد المشتغلين (111374) مشتغل وذلك بسبب ارتفاع عدد المنشآت وشمول محافظة نينوى ، كذلك الحال بالنسبة الى عدد المنشآت الصناعية المتوسطة الى (198) في عام 2018 مقارنة بعام 2017 حيث كان عددها (182) منشآة وبنسبة ارتفاع مقدارها (8.8%) كما ارتفع عدد المشتغلين بأجر في عام 2018 والبالغ عددهم (2624) مشتغلاً عما كان عليه في عام 2017 حيث كان عددهم (2521) مشتغلاً وبنسبة مقدارها (4.1%) كما شهد انخفاض بعدد المنشآت الصغيرة (25747) منشأة في عام 2018 بينما كان (27865) منشأة في عام 2017 .

شكل (5)

عدد المشتغلين في المنشآت في القطاع الخاص للأعوام 2017- 2018

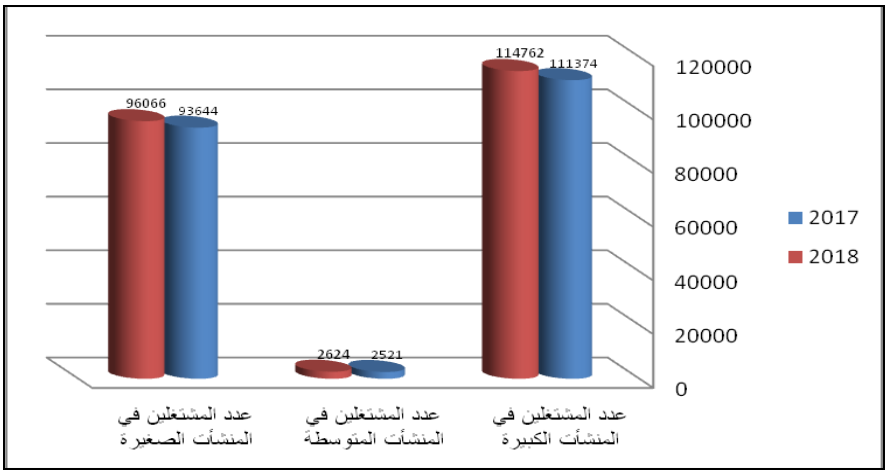

الهدف الثالث : تحسين بيئة الاعمال والاستثمار

منحت الهيئة الوطنية للاستثمار (88) إجازة ضمنها (4) إجازات لمشاريع إستراتيجية بكلفة (3.140) مليار دولار امريكي لعام 2018 بينما منحت (43) إجازة لعام 2017 ضمنها (5) إجازات لمشاريع إستراتيجية وبكلفة (1.456) مليار دولار أمريكي .

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي لم تمنح إجازة إستثمار (61) مشروعاً (بانتظار إستكمال الاجراءات والموافقات الاصولية) ، تم رفض ثلاثة منها لعدم شمول هذه المشاريع بقانون الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر إن العراق قد تراجع في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي (Doing business 2018, Reforming to create job) الى المرتبة 172 من أصل 190دولة وبـ (44.7) نقطة من أصل 100 نقطة .

جدول (16)

مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
عدد الطلبات الاستثمارية المقدمة الى دائرة النافذة الواحدة	**26**	**153**
عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للاستثمار	**190**	**257**

المصدر :- الهيئة الوطنية للاستثمار /2017-2018

بلغ عدد الطلبات الإستثمارية المقدمة الى دائرة النافذة الواحدة (153) طلباً إستثمارياً خلال عام 2018 موزعة على العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها (السكني،الصناعي، الزراعي، السياحي...) في حين كانت (26) طلباً إستثمارياً لعام 2017 . كما بلغت الاجازات الاستثمارية (257) إجازة خلال عام 2018 بكلفة إجمالية (8.466) مليار دولار أمريكي بينما كانت (190) إجازة في عام 2017 وبكلفة (5.090) مليار دولار أمريكي .

شكل (6)

عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للأستثمار للأعوام 2017 - 2018

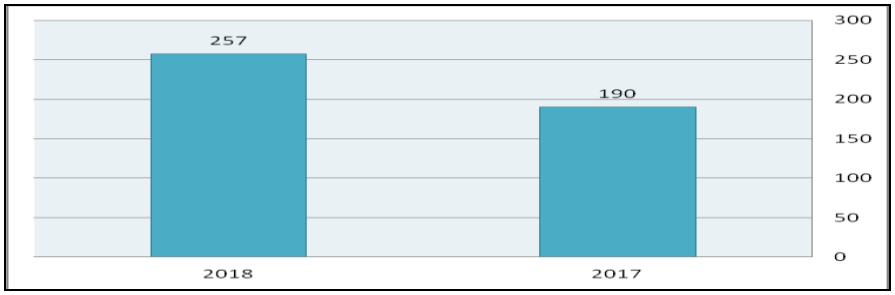

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الخاص وكما يلي : -

1. الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي – الريعي ، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص ، و تعزيز قدراته.
2. تدهور الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3. عدم كفاية مصادر التمويل المتاحة وصعوبة الشروط الإضافية على القروض وارتفاع أسعار الفائدة والية التسديد وضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص في التمويل .
4. تعقيد الحلقات البيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية .
5. تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً**.**
6. تخلّف الجهاز المصرفي ، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية (الخارجية والداخلية) على الدولة والقطاع الخاص معاً .
7. ضعف عمليات المراقبة والتقييم بصدد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص (2014-2030) .

رابعاً : التخفيف من الفقر

يعد الفقر من أكثر الاثار والتداعيات التي عاشها المجتمع العراقي أعقاب الازمات الاخيرة، فقدرت نسبة الفقر حوالي 20.05% في عامي 2017 و 2018 وهو ما عد تقدم محرز في مواجهة هذه الافة عن الاستراتيجية السابقة التي وصلت نسبة الفقر فيها إنذاك الى حوالي 23% عام 2014 مسجلة ارتفاع في النسبة عما كانت عليه عام 2012 والتي كانت لا تتجاوز 19% بعد ان كان من المتوقع ان تنخفض نسبته الى حوالي 15% عام 2014 لكن ما شهده العراق من ازمات وتدهور امني اثر في تفاقم نسبة الفقر .

وقد حاولت خطة التنمية الوطنية وبالموائمة مع استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 ان تواجه افة الفقر بتحقيق ستة اهداف تشمل جميع القطاعات باعتبار ان الاخير يحتاج الى إجراء تغييرات على جميع المستويات ، ولهذا شملت أهداف الخطة .

الهدف الاول : دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء .

الهدف الثاني : تحسن الوضع الصحي.

الهدف الثالث : تحسن تعليم الفقراء .

الهدف الرابع : سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات .

الهدف الخامس : حماية إجتماعية فاعلة للفقراء .

الهدف السادس : تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة .

جدول (17)

نسبة الفقر وفجوة وعمق الفقر حسب التقسيم الجغرافي للاعوام 2017 - 2018 (%)

المنطقة (التجمع)	2017- 2018			
	نسبة الفقر	فجوة الفقر	عمق الفقر	خط الفقر (الف دينار)
كردستان	5.5	0.7	0.2	-
المحافظات المحررة من الارهاب	27.5	5.6	1.9	-
الوسط	11.5	2.9	1.0	-
الجنوب	31.1	6.8	2.2	-
الاجمالي	20.5	4.1	1.4	110

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم أحصاءات أحوال المعيشة ، 2019 .

جدول (18)

نسبة الفقر موزعة حسب البيئة والنوع الاجتماعي للاعوام 2017 - 2018 (%)

	حضر%		ريف%	
	انثى	ذكر	انثى	ذكر
غير فقيرة	80	85.9	89.5	70.8
فقيرة	20	14.1	10.5	29.2

المصدر : تقرير مشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ومؤشرات التنمية المستدامة SDG ذات البعد البيئي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء البيئي ، 2019 .

وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للاحصاء إن المناطق الجنوبية (البصرة- ميسان- ذي قار-المثنى- الديوانية) قد سجلت أعلى نسبة فقر (31%) تليها المناطق المحررة من الارهاب (نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين) التي إرتفعت فيها نسبة الفقر نتيجة للاوضاع التي مرت بها تلك المناطق ومنها نزوح الملايين كما بقت محافظات إقليم كردستان الاقل فقراً بالنسبة لباقي المناطق .

شكل (7)

نسبة الفقر حسب التقسيم الجغرافي في العراق للاعوام 2017-2018 (%)

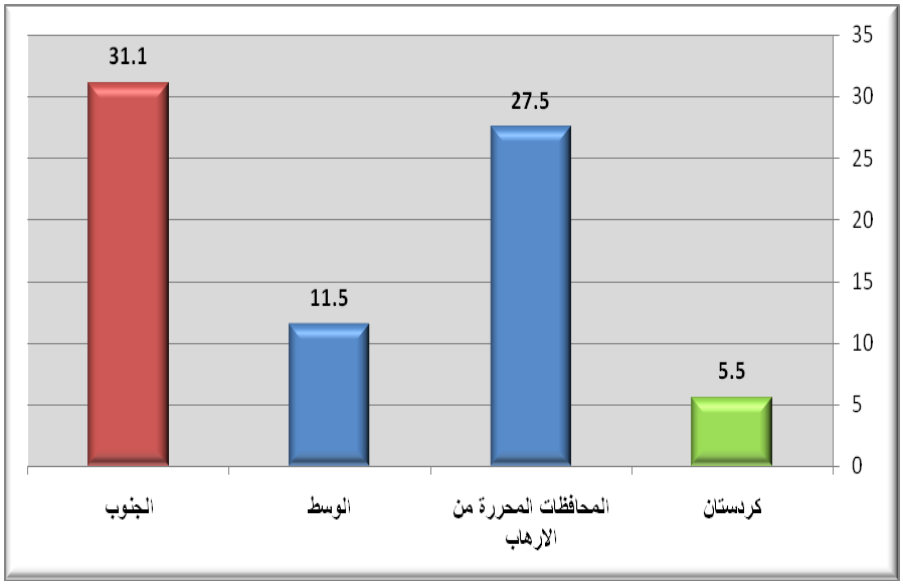

جدول (19)

عدد المشاريع المدرجة في إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لعامي 2017 - 2018

الجهة الحكومية المنفذة	2017	2018
ديوان الوقف الشيعي	1	1
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	2	2
وزارة الصحة والبيئة	17	17
وزارة التربية	1	1
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	2	2
محافظة نينوى	4	4
محافظة الانبار	4	4
محافظة صلاح الدين	1	1
محافظة بغداد	1	1
محافظة ذي قار	1	1
محافظة ديالى	5	5
محافظة بابل	1	1
محافظة واسط	1	1
محافظة كركوك	2	2
محافظة النجف الاشرف	3	3
محافظة الديوانية	4	4
محافظة المثنى	1	1
محافظة كربلاء	2	3
محافظة البصرة	0	0
المجموع	53	53

المصدر : دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، 2019 .

جدول (20)

التخصيصات المقرة لمشاريع إستراتيجية التخفيف من الفقر والتغيرات التي طرات عليها للاعوام 2017-2018 حسب الجهات المنفذة (مليون دينار)

الجهة الحكومية المنفذة	2017	2018
ديوان الوقف الشيعي	0.100	2000.03
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	108.251	2000.0
وزارة الصحة والبيئة	7919.600	8882.3
وزارة التربية	3.094	175.0
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	813.077	1840.6
محافظة نينوى	3450.00	2000.0
محافظة الانبار	772.653	4232.71
محافظة صلاح الدين	6050.00	4000.0
محافظة بغداد	2500.00	2500.0
محافظة ذي قار	176.700	2095.0
محافظة ديالى	226.100	1289.5
محافظة بابل	500.00	2500.0
محافظة واسط	1.000	1000.0
محافظة كركوك	327.500	2000.0
محافظة النجف الاشرف	4882.506	4106.3
محافظة الديوانية	1833.200	5408.8
محافظة المثنى	37.500	1500.0
محافظة كربلاء	1317.800	4150.8
محافظة البصرة	0.0	0.0
المجموع	30919.081	51681.03

المصدر : دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، 2019 .

شكل (8)

الأهمية النسبية لتخصيصات مشاريع إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحافظات للاعوام 2017- 2018 (%)

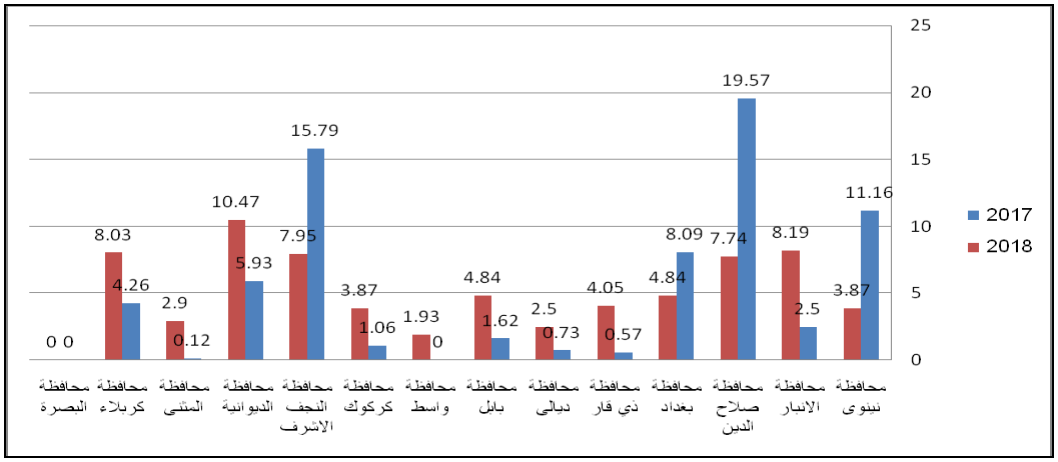

وبالاطلاع على البيانات السابقة الخاصة بالاجراءات المتخذة في طور القضاء على الفقر نلاحظ تفاوت عدد المشاريع والتخصيصات المقرة للمحافظات بهدف مواجهة هذه الافة ، فحسب ما ورد أعلاه في عام 2017 قد سجلت محافظة صلاح الدين أعلى نسبة للتخصيصات المقرة بين المحافظات والتي بلغت ما يقارب 19.57% من إجمالي التخصيصات ، في حين سجلت محافظة الديوانية أعلى نسبة من التخصيصات عام 2018 والتي بلغت حوالي 10.47% من اجمالي التخصيصات للمحافظات بعد ان كانت لا تزيد عن 5.93% في العام 2017 .ويعزى التفاوت في نسب التخصيصات الى تغير نسب الفقر بين المحافظات وتركزها في محافظات عن غيرها مما يستدعي الحكومة العراقية الى تغيير نسب التخصيصات للمشاريع في المحافظات وحسب نسب الفقر .

ومن الجدير بالذكر وضمن اجراءات تحقيق الهدف الخامس من هذا القطاع (حماية إجتماعية فاعلة للفقراء) تم انشاء مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية ، حيث وافق مجلس الوزراء بالقرار (379) عام 2017 على المشروع والذي قدم البنك المركزي دعما له بقرض قدره 300 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات وقامت الحكومة العراقية بتشكيل فريق وطني لتوجيه وتنسيق عملية اعداد وتاسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية واضافة الصبغة المؤسسية عليه حيث تم تشكيل خمس فرق فنية للعمل على مختلف الجوانب الخاصة بتاسيس الصندوق وهي (الحوكمة والنواحي المؤسسية والتشريعية ، التمويل والتعاون الدولي ، منظمات المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية ، العمليات والتنفيذ ، الرصد والتقييم) ، وفي تاريخ 2019/1/30 تم البدء بتنفيذ أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية لمدة خمس سنوات .

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر وكما يلي :

1. عدم إستقرار المناطق التي تعرضت الى عمليات التحرير وعودة العوائل النازحة بصورة كاملة.
2. ضعف عدالة توزيع مصادر الدخل في إقتصاد السوق.
3. الاثار السلبية للاصلاح .
4. عدم توفير التخصيصات المالية الكافية لتغطية مشاريع التخفيف من الفقر .
5. ضعف الاستجابة والانجاز.

خامساً : التنمية القطاعية والمكانية

1. قطاع الزراعة والموارد المائية

تعُد الزراعة من القطاعات الرئيسية التي لها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية لذلك وضعت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 هدفا إستراتيجيا يتضمن العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي (المنتجات الزراعية والحيوانية) في الناتج المحلي الاجمالي. اذ انقسمت الاهداف الى قسمين يعني الاول بتأهيل وتطوير القطاع الزراعي اما الثاني فيهتم بتوفير الموارد المائية بشكل مستدام لتقليل العوامل المناخية المفاجئة.

الهدف الاول : زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (للأنشطة غير النفطية) من 4.5% عام 2015 الى 5.2% عام 2022. وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل الى 8.4%

قدرت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق (23.446) مليون دونم و(18.142) مليون دونم من دون محافظات إقليم كردستان. وكما هو موضح في الجدول رقم (21) فقد تم التخطيط الى زيادة المساحة المزروعة وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

وبعد المتابعة تبين ان المساحة المزروعة انخفضت بنسبة (64.9%) بين السنتين 2017 و 2018. وفيما يخص منتوج (الشلب) فقد بينت نتائج تقرير مديرية الاحصاء الزراعي في الجهاز المركزي للاحصاء انخفاضا حادا بالمساحات المزروعة بمحصول الشلب للموسم الصيفي وذلك بسبب قرار منع زراعة هذا المحصول في جميع المحافظات بسبب الجفاف وقلة سقوط الامطار خلال هذا الموسم اضافة الى انخفاض متوسط غلة الدونم لمحصول الشلب بسبب تأخر زراعة المحصول في المحافظات بأنتظار الحصة المائية، وهذا ما يعلل انخفاض كمية الانتاج من (265.9) الف طن عام 2017 الى (18.2) الف طن عام 2018 وايضا انحرافه عن القيمة المستهدفة، بالاضافة الى انخفاض اغلب المنتجات الزراعية .مع تحقيق زيادة ملحوظة في المنتجات الحيوانية الامر الذي ادى الى إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (1.9%) عام 2017 الى (1.4%) عام 2018 والانحراف عن تحقيق الهدف الرئيسي والوصول الى نسبة مساهمة قدرت بـ (2.11%).

جدول (21)

إنتاج المحاصيل الزراعية للاعوام (2017-2018)

المؤشرات	2017	2018
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(%)	1.9	1.42
مساحة الاراضي المستصلحة سنويا بصورة متكاملة (دونم)	2295684	2295684
إجمالي التخصيصات لمشاريع الري والبزل وإستصلاح الاراضي (مليار دينار)	95.1	67.5
المساحات المزروعة لمحاصيل الاستراتيجية* (الف دونم)	5581	3931
إنتاج الحنطة (1000 طن)	2974	2178
إنتاج الشعير (1000 طن)	303	191
إنتاج الشلب (1000 طن)	265.9	18.2
البطاطا (1000 طن)	266.8	165.6
التمور (1000 طن)	618.8	646.2
الذرة الصفراء (1000 طن)	185.3	63.3
الطماطة (1000 طن)	304.9	467.6
البصل (تجميعي) (1000 طن)	12.9	13
بيض المائدة (مليون بيضة)	730	859
لحوم بيضاء (دجاج) (1000 طن)	96.1	109.4
اللحوم الحمراء (1000 طن)	175.5	178.8
الاسماك (1000 طن)	63.3	89.9
الحليب (1000 طن)	321.7	328.5

المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير متفرقة 2018.

أما فيما يخص المساحة المستصلحة فقد تم التخطيط الى زيادتها بمقدار (100.44) الف دونم عام 2018 ولكن ووفقا للبيانات لا توجد مساحات مستصلحة يمكن إستغلالها والاستفادة منها خلال الاعوام (2016-2018) نتيجة توقف جميع مشاريع الاستصلاح للاعوام الاخيرة وانعكاسا للازمة المالية والامنية التي حصلت منذ عام 2014 ، في حين يتبين من الجدول ان التخصيصات السنوية المخصصة لمشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي كانت (95.1) مليار دينار عام 2017 و(67.5) مليار دينار عام 2018 اي ما يقارب (21.11%) من مجموع ماهو مخصص للقطاع الزراعي .

*يقصد بالمحاصيل الاستراتيجية (الحنطة ، الشعير، الشلب، البطاطا، الذرة الصفراء، الطماطة، البصل) علما ان اغلب البيانات لاتتضمن اقليم كردستان والمحافظات (نينوى وصلاح الدين والانبار) .

شكل (9)

الانتاج الزراعي والحيواني للعامين 2017-2018

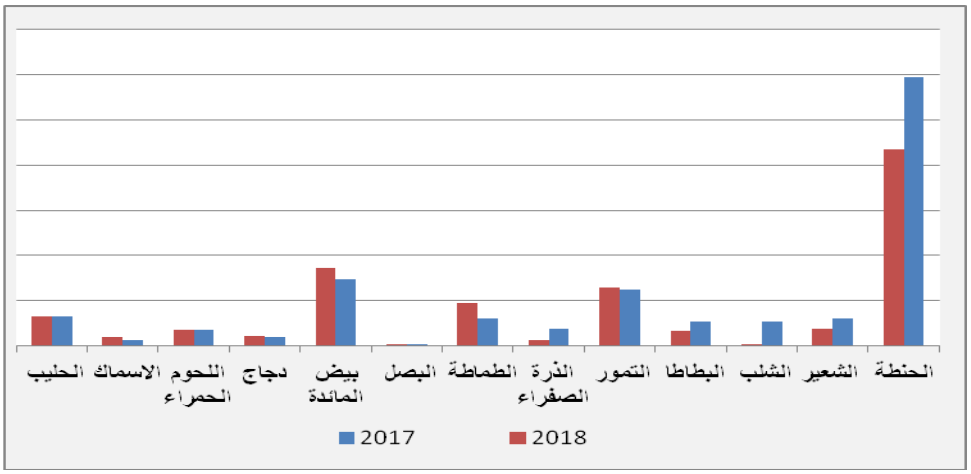

شكل (10)

المساحات المزروعة للمحاصيل الاستراتيجية للاعوام 2017-2018 (الف دونم)

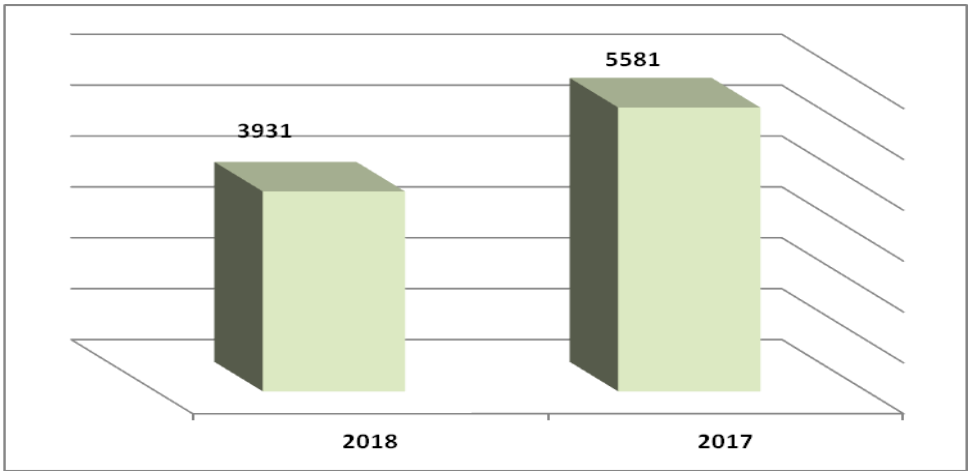

الهدف الثاني : تحقيق أمن غذائي مستدام

فيما يخص هذا الهدف، وضعت خطة التنمية بعض من الوسائل والاجراءات الخاصة لتحقيقه. وإستنادا لذلك تم تخصيص (520.835) مليار دينار عام 2017 للمشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية للقطاع الزراعي والتي إنخفضت الى (319.706) مليار دينار عام 2018 ويتبين خلال العامين قد تم اعطاء أولوية لمشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي لما لها من دور اساسي في تحقيق الامن الغذائي وجاء توزيع مشاريع القطاع الزراعي وفقا للشكل اللاحق :

شكل (11)

التخصيصات المالية لانشطة القطاع الزراعي للعامين 2017 - 2018 (مليون دينار)

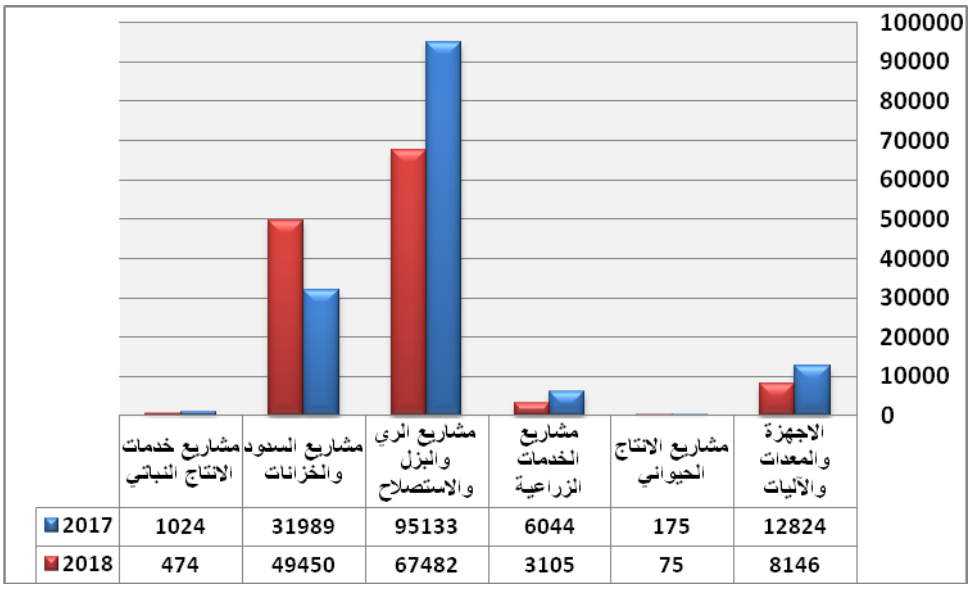

	مشاريع خدمات الانتاج النباتي	مشاريع السدود والخزانات	مشاريع الري والبزل والاستصلاح	مشاريع الخدمات الزراعية	مشاريع الانتاج الحيواني	الاجهزة والمعدات والآليات
2017	1024	31989	95133	6044	175	12824
2018	474	49450	67482	3105	75	8146

الهدف الثالث : تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية والصناعية والبلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م^3 سنوياً

من خلال متابعة أداء الهدف الثالث، يتبين ان هنالك إنخفاض كبير في كمية الخزين المائي بمقدار (80.6%) بين العامين 2017 و2018 وأيضا إنخفاض كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية، الصناعية والخدمية) من (43.82) مليار م^3/السنة عام 2017 الى (35.71) مليار م^3/ السنة عام 2018.

جدول (22)

الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للاعوام 2017-2018

مؤشرات	2017	2018
حجم الخزين المائي السنوي مليار م^3/السنة	55.71	10.78
كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية والصناعية والبلدية) (مليار م^3/السنة)	43.82	35.71

المصدر : - الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير متفرقة 2018.
- وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة،2018.

شكل (12)

كمية المياه المجهزة للاستخدامات الزراعية والصناعية والبلدية وحجم الخزين المائي للاعوام (2017-2018) (مليار م^3/ سنة)

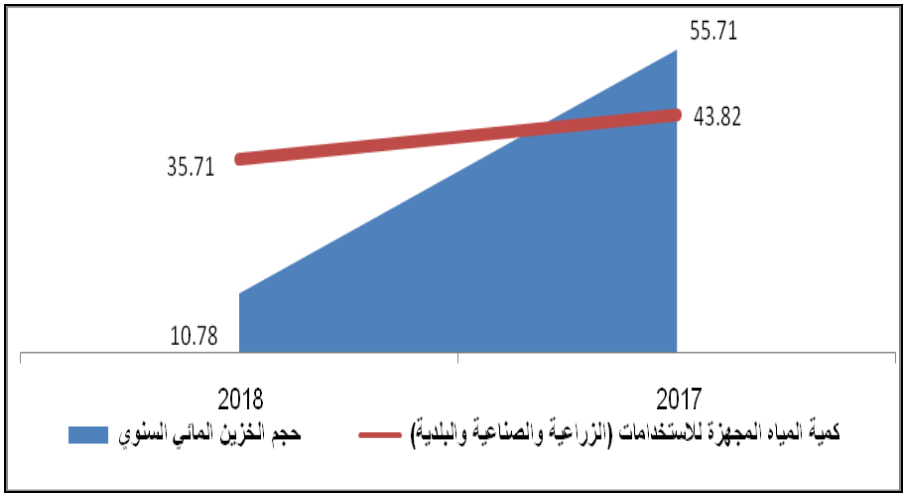

الهدف الرابع : العمل على توفير موارد مائية مستدامة

على الرغم من التخطيط الى توفير موارد مائية مستدامة تكفي لتلبية الطلب على المياه ولكن بسبب العديد من المعوقات انخفضت واردات دجلة والفرات من (40.69) مليار م^3/ السنة عام 2017 الى (33.2) مليار م^3/ السنة عام 2018 مما أثر على مساحة الاهوار المغمورة وعلية تم التخطيط لاحقا لمعالجة هذه المشكلة باغمار كل مساحة الاهوار، في حين لم يتم إغمار سوى (57.4%) من المساحة بشكل فعلي عام 2018 ، ولم يتم إضافة أية سدود جديدة خلال هذين العامين.

جدول (23)

الواردات المائية لنهري دجلة والفرات ومدى انعاش الاهوار للاعوام 2017-2018

مؤشرات قياس الاداء	2017	2018
نسبة مساحة الاهوار المغمورة بالمياه (%)	———	57.4
الواردات المائية لنهري دجلة والفرات و روافدهما (مليار م^3/السنة)	40.7	33.2

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقارير متفرقة 2018.
- وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة،2018.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الزراعي والموارد المائية وكما يلي:

1. إنخفاض التخصيصات اللازمة للمشاريع الاستثمارية للقطاع الزراعي .
2. عدم معرفة طبيعة وخصوصية المشاريع الزراعية البحثية بشقيها (النباتي والحيواني) ومتطلبات تنفيذها مما انعكس على عدم توفير مستلزمات الدعم اللوجستي المتمثلة بالاجور والرواتب للعمال الحقليين الوقتيين الذين تطلبهم التجارب البحثية والنشاطات الارشادية فضلا عن نفقات ومستلزمات خدمة ومتابعة الحقول والمحطات اثناء فترة البحث العلمي وتقييم النتائج.
3. إغراق السوق المحلية بالمنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) ذات النوعيات متدنية الجودة مما يؤثر على سعر المنتج المحلي.
4. عدم شمول بعض المنتجات الخاصة بـ (تكاثر المنتجات النباتية والحيوانية) بقانون حماية المنتج المحلي.
5. سيطرة دول المنبع على الحصة المائية للعراق مع تجاوز المحافظات الواقعة اعلى النهر على الحصة المائية للمحافظات الاخرى.
6. توقف جميع مشاريع الاستصلاح وايضا تقادم منشأت الري والمشاريع الاروائية .
7. التجاوزات ضمن حدود مناطق الاهوار ومقاطع الانهر والسدود للاغراض الزراعية والسكن.

2.قطاع النفط والغاز

تنبع أهمية النفط في العراق من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الوطنية . وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر ، وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة إستراتيجية وكمادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة وذلك من خلال ايرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك .

شكل (13)

أكبر احتياطات النفط المؤكدة في العالم 2017 (مليون برميل)

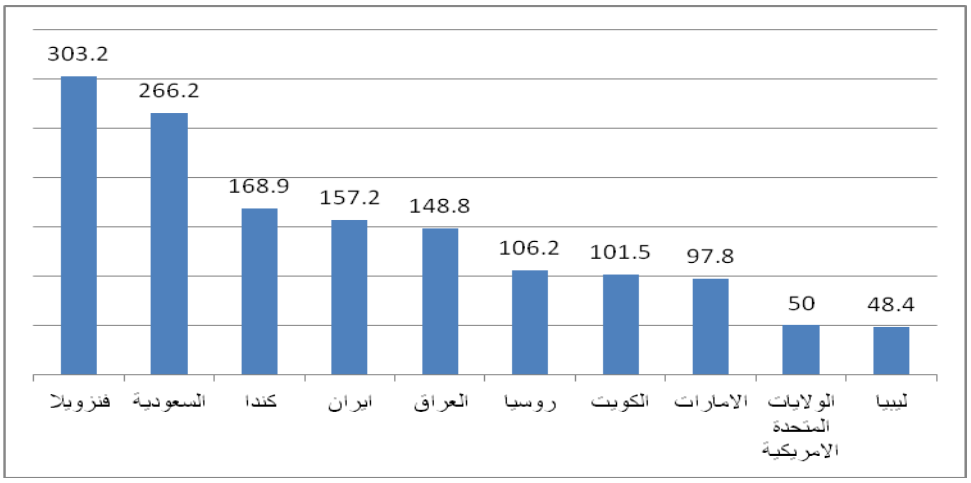

ويعد النفط العامل الاكثر تأثيراً على الاقتصاد العراقي كونه الممول الرئيسي للموازنة العامة والقطاعات الاخرى للدولة خاصة انه يتأثر بشكل كبير بالوضع الامني للبلد وتقلب أسعار النفط في الاسواق العالمية لهذا ركزت الخطة على تحقيق سبعة أهداف رئيسية لتنمية هذا القطاع الحيوي وخاصة في مجال زيادة القدرة الانتاجية والتصديرية.

إحتل العراق المرتبة الخامسة عالميا للاحتياطي النفطي المؤكده فقد بلغ الاحتياطي (148.8) ترليون قدم مكعب في عام 2017، كما وإحتل المرتبة الثانية عربيا في الاحتياطي النفطي عام 2017 .

الهدف الاول : زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام للوصول الى (6.5) مليون برميل يومياً.

من خلال المؤشرات أدناه نجد إن هناك إنخفاض في إجمالي التخصيصات المالية لوزارة النفط بنسبة (9.7%) وانخفاض إنتاج النفط بنسبة (1%) عن العام السابق بالرغم من الزيادة الحاصلة في عدد الابار المحفورة والمستصلحة بنسبة زيادة (54%، 73%) على التوالي والتي من المفترض ان تعطي أثاراً إيجابية على إنتاج النفط .

جدول (24)

أهم مؤشرات القطاع النفطي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
إجمالي التخصيصات المالية لوزارة النفط (ترليون دينار)	15.2	13.7
كمية إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم)	4.469	4.410
عدد الابار المستصلحة	324	560
عددالابار المحفورة	203	313

المصدر : تقرير وزارة النفط لعام 2018

شكل (14)

كمية إنتاج النفط الخام للاعوام (2017-2018) (مليون برميل/ يوم)

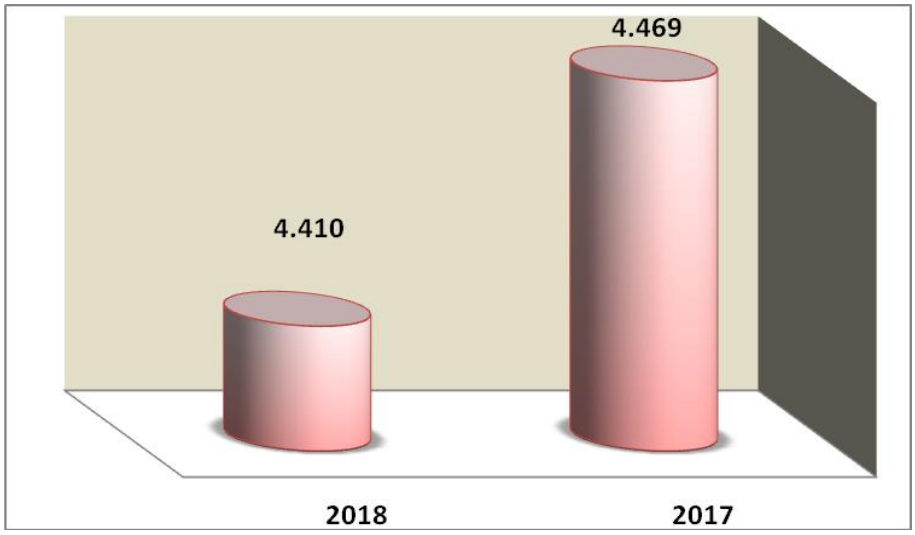

الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام الى (5.25) مليون برميل يوميا

بعد مرور عام على تنفيذ خطة التنمية الوطنية نجد أن هنالك زيادة في كمية النفط الخام المصدر والتي تتجه نحو تحقق المستهدف بنهاية الخطة والبالغ (5.25) مليون برميل / يوم ونتيجة للحاجة المتزايدة عالمياً على النفط وإنخفاض سعره في الوقت نفسه مما أدى الى زيادة كمية النفط المصدر في السنوات الاخيرة ، والذي من المتوقع أن يستمر هذا التزايد اذا ما إستمرت الظروف على ما هي عليه.

جدول (25)

كمية النفط الخام المصدر للاعوام (2017-2018) (مليون برميل/ يوم)

المؤشرات	2017	2018
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل/ يوم)	3.802	3.863

المصدر : تقرير وزارة النفط لعام 2018

شكل (15)

كمية النفط الخام المصدر للاعوام (2017-2018) (مليون برميل/ يوم)

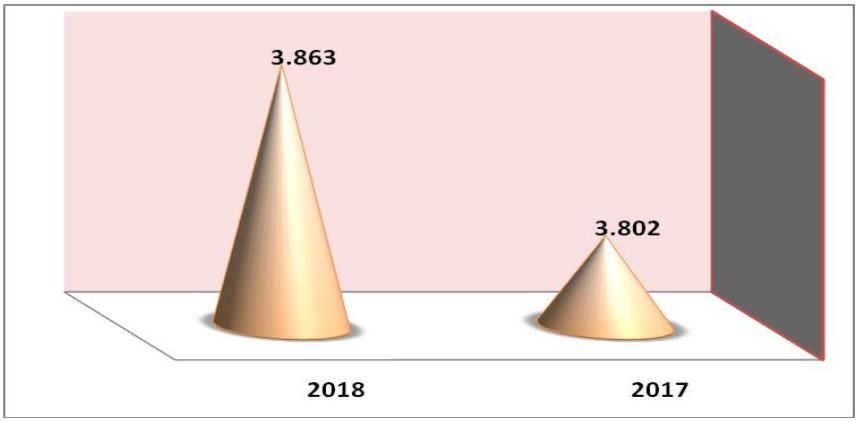

الهدف الثالث : رفع انتاج الغاز الطبيعي للوصول الى (3500) مقمق يوميا

من خلال متابعة بيانات الجدول أدناه نلاحظ أن هنالك إرتفاع على التوالي حاصل في كمية الغاز المستثمر والطبيعي بنسب إرتفاع بلغت (5% و10%) عن العام السابق.

جدول (26)

كمية الغاز الطبيعي والمستثمر للاعوام 2017 - 2018 (مقمق)

المؤشرات	2017	2018
كمية الغاز المستثمر (مقمق)	13230	14522
كمية الغاز الطبيعي (حر +مصاحب) (مقمق)	29870	31356

المصدر : تقرير وزارة النفط لعام 2018

شكل (16)

كمية الغاز الطبيعي والمستثمر (مقمق) للاعوام 2017-2018

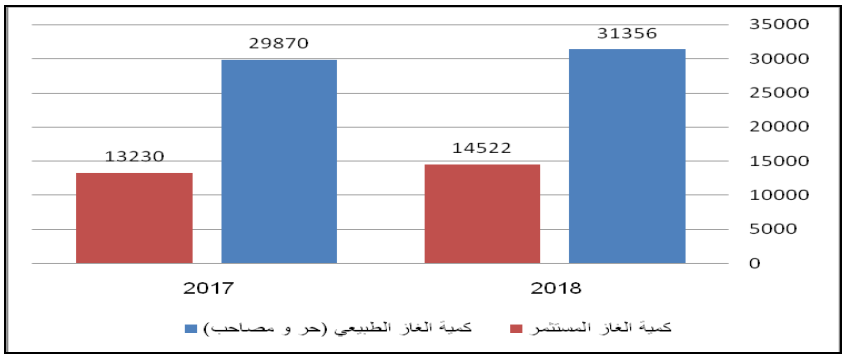

الهدف الرابع : تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول الى (900) الف برميل يوميا

من خلال متابعة بيانات الجدول أدناه يتبين إن هنالك تحسن ملحوظ في كمية النفط الخام المكرر وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي جاءت كمية الانتاج للنفط الخام المكرر بشكل يفوق المخطط له خلال عام 2018.

جدول (27)

كمية النفط الخام المكرر للأعوام 2017 -2018

المؤشر	2017	2018
كمية النفط الخام المكرر (الف برميل/يوم)	512	610

المصدر : تقرير وزارة النفط لعام 2018

شكل (17)

كمية النفط الخام المكرر للاعوام 2017-2018 (الف برميل/يوم)

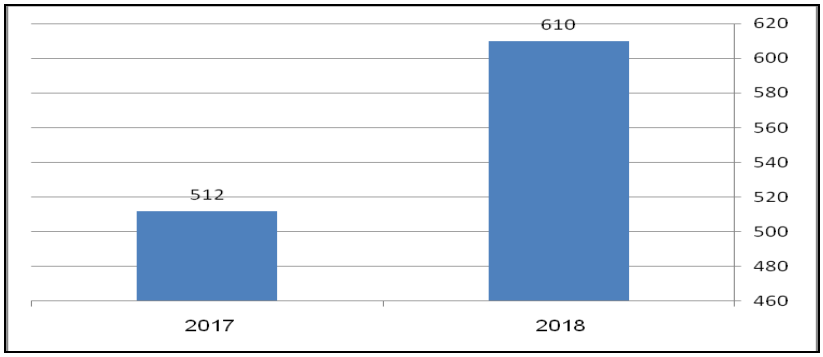

الهدف الخامس: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمةعن نشاط النفط والغاز للمنشأت القائمة وتقليل أنبعاث CO_2

من خلال المؤشرات أدناه تبين أن كمية الغاز المحروق قد ارتفع بشكل بسيط عما كان عليه وكذلك كمية استهلاك المشتقات النفطية قد ارتفع لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع عدد العجلات الداخلة الى البلد في الفترة الاخيرة والاعتماد على القطاع الخاص غير المنظم لتوليد الطاقة الكهربائية (المولدات) بنسبة كبيرة بسبب قلة عدد ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية للقطاع المنزلي والصناعي والتجاري.

جدول (28)

كمية الغاز المحروق وكمية الاستهلاك للمشتقات النفطية للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
كمية الغاز المحروق (مقمق)	16639	16833
كمية الاستهلاك للمشتقات النفطية (بنزين- وقود طائرات- نفط أبيض- زيت الغاز- زيت الديزل- زيت الوقود)(م3/ي)	73570	96438

المصدر:- تقرير وزارة النفط لعام 2018

شكل (18)

كمية الغاز المحروق للاعوام 2017-2018 (مقمق)

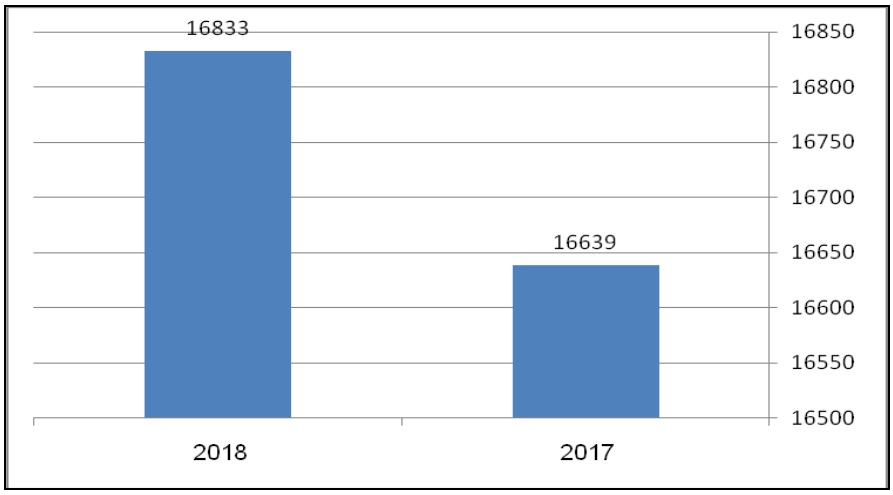

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع النفطي وكما يلي:

1. إعتماد العراق على إيرادات النفط بشكل رئيسي في رفد الميزانية العامة مما يجعله عرضه للازمات في حالة انخفاض الأسعار.
2. تعرضت الصناعة النفطية إلى الإهمال والأضرار بسبب العقوبات الدولية والحروب المستمرة التي طالت المصافي والآبار على حد سواء.
3. تقادم مصافي تكرير النفط في العراق وقلتها مما جعلها غير مؤهلة لتلبية الطلب المحلي للنفط.
4. تأخر اقرار القوانين والتشريعات المهمة للأستثمار في مجال النفط والغاز.
5. عدم استغلال المخلفات النفطية بشكل صحيح مما يؤدي الى تلوث البيئة .
6. انخفاض الطاقة الخزنية وضعف البنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الخام .

3.قطاع الكهرباء

يعد الكهرباء من القطاعات المهمة والحيوية التي تعتمد عليها البلدان في كل نواحي الحياة وتوثر بشكل مباشر في حياة جميع المواطنين وركيزة أساسية في تحريك عملية التنمية من خلال ترابطاته الامامية والخلفية مع الصناعة والزراعة والبنى التحتية وغيرها من القطاعات ومؤشرا لتطوير وتقديم الدول. وعليه قد وضعت خطة التنمية الوطنية (8) أهداف لتطوير هذا القطاع.

الهدف الاول : زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل (20869) ميكا واط

إرتفعت التخصيصات الاستثمارية لوزارة الكهرباء بنسبة (63%) عن العام السابق ، وإن التأهيل والصيانة المستمرة لمشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية ساهم بشكل إيجابي في زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية فقد بلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية لمشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية من إجمالي التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي (6.29%) لعام 2018 بينما كانت (5.09%) عام 2017 .

بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية (محطات الانتاج والديزلات + الطاقة الكهربائية المستوردة) (13003) ميكا واط عام 2018 بعد إن كان (10827) ميكا واط عام 2017 وبنسبة إرتفاع (20%)عن العام السابق مما يجعله يقترب من المستهدف في خطة التنمية الوطنية والبالغ (20869) ميكا واط .

جدول (29)

مؤشرات الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
إجمالي الطاقة الكهربائية (ميكا واط)	10827	13003
الطاقة الكهربائية المنتجة (ميكا واط)	11318	12116
معدل الطاقة الكهربائية المستوردة (ميكا واط)	1069	3627
التخصيصات الاستثمارية لمشاريع الكهرباء (ترليون دينار)	2.617	3.565
التخصيصات السنوية لمشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية (مليار دينار)	916.6	1093.8
نسبة التخصيصات لمشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية من اجمالي التخصيصات للقطاع الصناعي (%)	5.09	6.29

المصدر:- وزارة الكهرباء /مركز المعلوماتية والنظم/ 2018

أجمالي الطاقة الكهربائية (الطاقة المنتجة + الطاقة المستوردة (البارجات +المحطات الاستثمارية)

شكل (19)

إجمالي الطاقة الكهربائية والمنتجة والمستوردة للاعوام (2017- 2018) (ميكا واط)

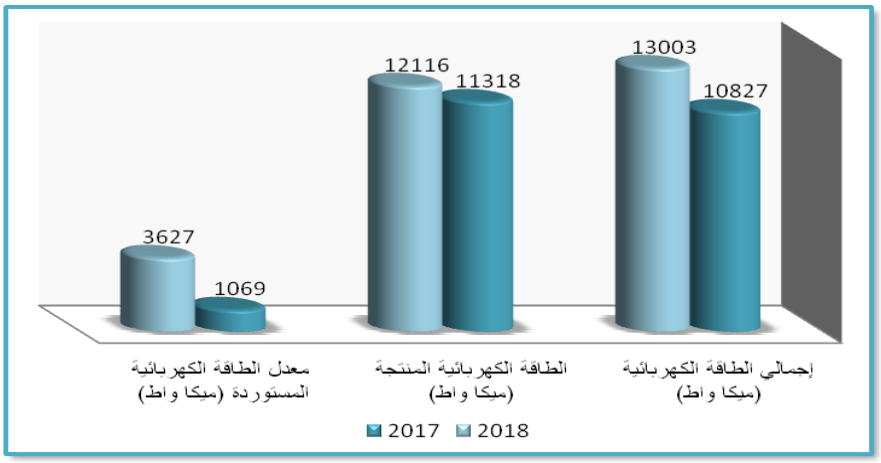

الهدف الثاني :زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول الى (4041) كيلواط . ساعة

ركزت خطة التنمية على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين بزيادة التجهيز بالطاقة الكهربائية لتصل الى (19) ساعة / يوم كمستهدف بنهاية الخطة ، لكن نجد المتحقق الفعلي لمعدل تجهيز الطاقة الكهربائية قد إنخفض من (17.6) ساعة / يوم لعام 2017 الى (16) ساعة / يوم وسبب تراجع ساعات التجهيز في 2018 .

وقد إستهدفت وزارة الكهرباء زيادة متوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية الى (2674) كيلو واط.ساعة عام 2018 وإستهدفت خطة التنمية الوطنية (4041) كيلواط

.ساعة في نهاية الخطة وعموماً يلاحظ زيادة في هذا المؤشر عن العام السابق قد بلغ (2731) كيلواط .ساعة وبنسبة زيادة (16.2%).

جدول (30)
متوسط حصة الفرد ومعدل التجهيز للطاقة الكهربائية الاعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
متوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلو واط.ساعة)	2349	2731
معدل تجهيز الطاقة الكهربائية (ساعة / يوم)	17.6	16

المصدر وزارة الكهرباء / مركز المعلوماتية والنظم/ 2018

الهدف الثالث : تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية

على الرغم من إن خطة التنمية الوطنية 2018-2022 قد ركزت على تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية من خلال زيادة أطوال خطوط النقل لتفادي مشكلة الاحمال الكهربائية لكن أطوال خطوط النقل (400 ك.ف و132 ك.ف) قد إنخفضت الى (15873) كيلو متر عام 2018 بعد إن كانت (17387) كيلو متر عام 2017 .

وقد هدفت الخطة الى تقليل نسبة الضائعات في قطاع التوزيع الى (30%) من الطاقة المتاحة كمستهدف لنهاية الخطة لكن في عام 2018 إرتفعت نسبة الاستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع إذ بلغت (58%)عام 2018 عن العام السابق والذي كان لايتجاوز (57%) حسب بيانات وزارة الكهرباء وبهذا يمكن ملاحظة الانحراف في تحقق الهدف وهو مايتطلب من وزارة الكهرباء أن تبذل جهود لتجاوز هذا الهدر من الطاقة .

ركزت خطة التنمية على تحسين كفاءة المنظومة بينما لوحظ من خلال المؤشر معامل كفاءة الانتاج للمحطات الغازية قد إنخفض ليبلغ (27%)عام 2018 بعد إن كان (28.50%) العام السابق وانعكس ذلك على نسبة الاستهلاك والضائعات وكما ذكر أعلاه.

جدول (31)
خطوط النقل وشبكات التوزيع للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
نسبة الاستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع %	%57	%58
أطوال خطوط النقل (كيلو متر)	17387	15873
معامل كفاءة الانتاج للمحطات الغازية %	%28.5	%27

المصدر:- وزارة الكهرباء / مركز المعلوماتية والنظم/ 2018

شكل (20)

نسبة الاستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع

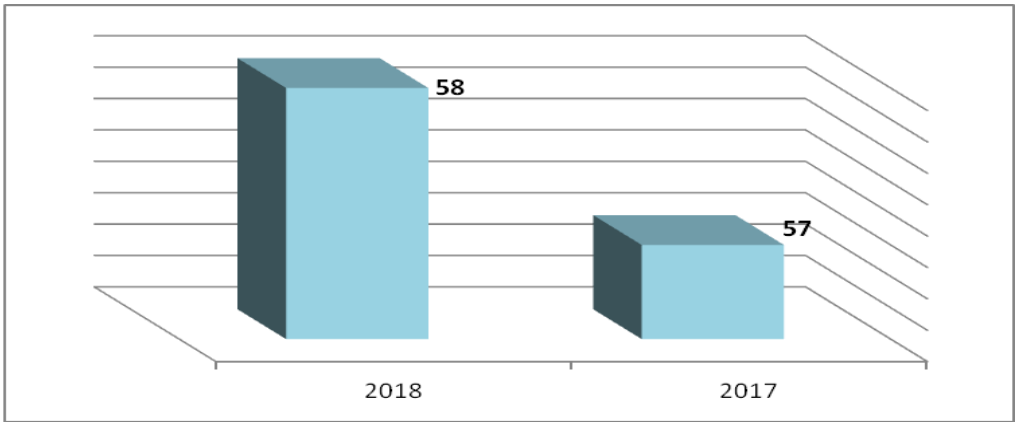

الهدف الرابع : ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية لاستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7% سنويا

ومن خلال متابعة المؤشرات لوحظ إن هناك تغيير إيجابي نحو ترشيد الاستهلاك الطاقة الكهربائية بأصنافهم (منزلي ، حكومي ، صناعي ، زراعي ، تجاري) عن العام السابق وهو مما يدل على تزايد مستوى الوعي عند المجتمع في مجال ترشيد الطاقة الكهربائية والحفاظ على هذه الثروه الوطنية.

جدول (32)

كمية الطاقة المستهلكة وحسب الاصناف للأعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
كمية الطاقة المستهلكة في المنزلي (ميكا واط)	2853	2664
كمية الطاقة المستهلكة الحكومي (ميكا واط)	862	671
كمية الطاقة المستهلكة التجاري (ميكا واط)	283	263
كمية الطاقة المستهلكة الزراعي (ميكا واط)	81	57
كمية الطاقة المستهلكة في الصناعي (ميكا واط)	574	546

المصدر : وزارة الكهرباء /مركز المعلوماتية والنظم/ 2018

شكل (21)

التوزيع القطاعي لكمية الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب الاصناف للأعوام 2017 - 2018

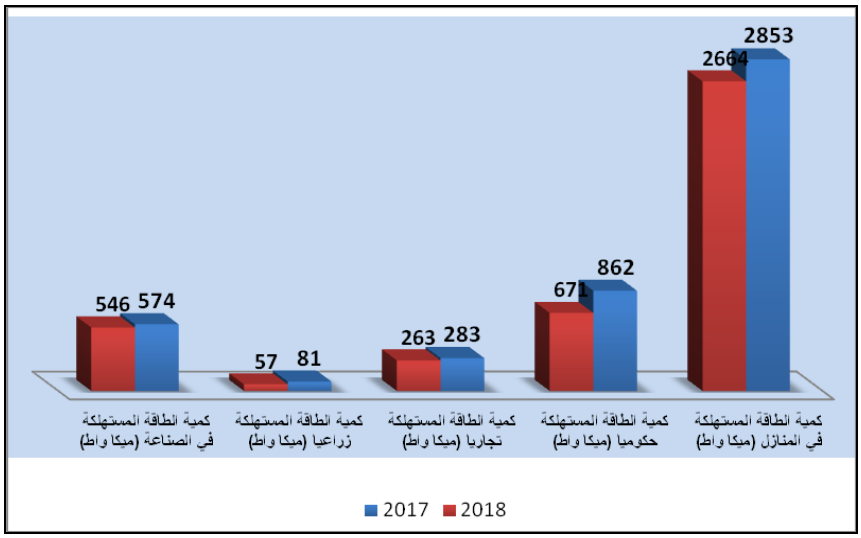

بالرغم من إنخفاض الاستهلاك لكن تبقى نسبة الاستهلاك المنزلي مرتفعة إذ بلغت (59%) من إجمالي الاستهلاك وتعد الأعلى بالاستهلاك بينما نجد إن نسبة الاستهلاك التجاري قد بلغت (5.8%) وهي أقل نسبة للأستهلاك لعام 2018 .

شكل (22)

التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة الكهربائية حسب الاصناف لعام 2018

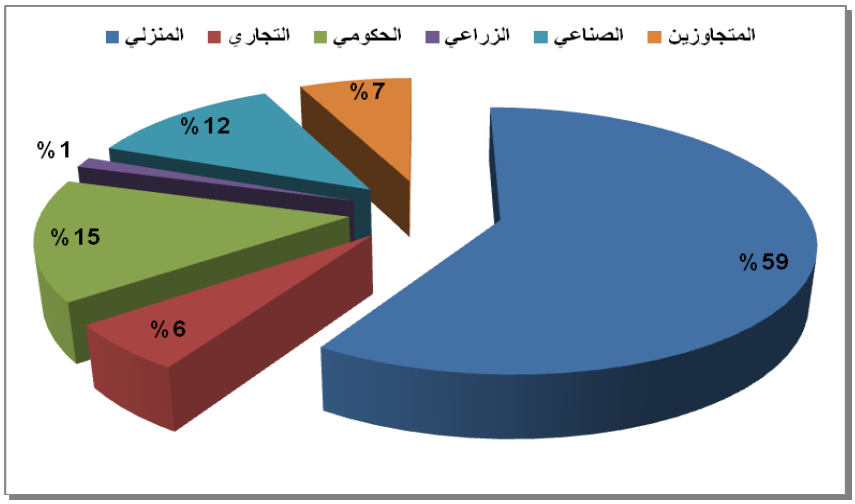

ومن الجدير بالذكر إنه تم عقد (106) ورشة وندوة في وزارة الكهرباء والتشكيلات التابعة لها للتوعية حول أهمية الترشيد في إستهلاك الطاقة الكهربائية للاعوام 2017 و2018.

الهدف االخامس :تعزيز حوكمة قطاع ومؤسسات الكهرباء

لتحقيق هذا الهدف قامت وزارة الكهرباء بتطوير قدرات العاملين في المجالات (الفنية والسلامة المهنية والادارية والمالية ودورات الحاسبات) بما يعزز احتياجات أدارة المحطات التدريبية، فقد إرتفع عدد الدورات التدريبية من (2818) دورة عام 2017 ليصبح (2836) دورة عام 2018.

جدول (33)

مؤشرات تعزيز الحوكمة لقطاع الكهرباء للأعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
عدد الدورات في مجالات (الفنية والسلامة المهنية والادارية والمالية ودورات الحاسبات)	**2818**	**2836**

المصدر : - الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية الاحصاء الصناعي
- تقرير وزارة الكهرباء/ 2018

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الكهرباء وكما يلي :

1. تدهور الوضع الامني في بعض المحافظات يسبب تاخر تنفيذ المشاريع المستقبلية وتضرر أغلب المحطات وخاصة الكبيرة منها وتوقفها عن العمل.
2. عدم توفر الغاز الجاف وزيت الغاز لتشغيل المحطات والذي أدى الى توقف بعض المحطات الانتاجية .
3. تقادم معدات نقل الطاقة وخطوط النفل ومحدودية سعتها مع تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية.
4. محدودية إستخدام التكنلوجيا الصديقة للبيئة واستخدامها للوقود الثقيل في تشغيل المحطات الغازية .
5. توقف عمليات توليد الطاقة الكهرائية من المحطات المائية بسبب شحة المياه وانخفاض منسوب المياه في الانهار .
6. عدم إقرار قانون النفط والغاز.

4.قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية الكبيرة (عدا النفط)

لعبت الصناعة التحويلية دوراً مهما في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية السابقة وذلك بحكم الاماكانات والمستلزمات المادية والبشرية المتاحة وغنى البلاد بالموارد الطبيعية وفي مختلف الانشطة ولاسيما الكيمياوية والبتروكيمياوية وصناعة المواد الانشائية والصناعات النسيجية والغذائية وعموما تبرز أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي بأعتبارها عنصر أساسي في توليد الناتج المحلي الاجمالي، وقد ركزت الخطة في هذا القطاع على عدة اهداف منها تفعيل الاستراتيجيات الصناعية وتحديثها ودعمها وكذلك تشابك قطاع الصناعات التحويلية مع القطاعات الاخرى ومن أهم أهدافها (زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40% عن سنة الاساس) .

جدول (34)
مؤشرات الانتاج الصناعي للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
قيمة الانتاج الصناعي (ملياردينار)	6937.5	6410.0
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (%)	2.14	1.91
عدد المشتغلون لنشاط الصناعات التحويلية (بأجر وبدون أجر)	114497	115986
قيمة المبيعات الفعلية (مليار دينار)	5861.6	6131.4

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات / الاحصاء الصناعي 2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ليصبح (1.91%) في عام 2018 بعد ان كان يشكل مايقارب (2.14%) في عام 2017 ، وينطبق هذا الامر أيضا على كمية الانتاج الصناعي السنوي حيث إنخفض بنسبة (7.6%) . ويعود سبب هذا التراجع الى تواضع الاجراءات الاصلاحية في القطاع الصناعي خاصة بعد ماشهده العراق من أزمات متتالية أقتصادية وأمنية .

شكل (23)

قيمة الانتاج الصناعي للأعوام (2017- 2018) (مليار دينار)

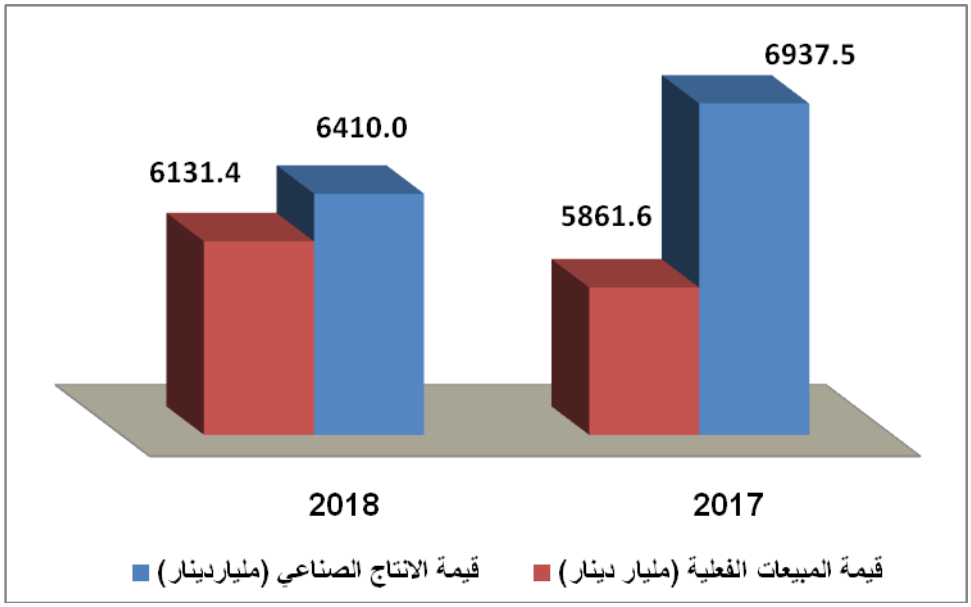

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصناعي وكما يلي :-

1. قلة التخصيصات المالية اللازمة لاكمال انجاز المشاريع الاستثمارية مما ادى الى تأخرها.
2. صعوبة منافسة المنتوج المحلي للمستورد الاجنبي في ظل ارتفاع كلف الانتاج المحلية وضعف القدرة على مجاراة المنتجات الاجنبية من ناحية التنوع والاسعار ومواكبة التطورات في اسايب الانتاج .
3. تأخر التشريعات والقوانين التي تتناسب مع التوجه الاقتصادي لدعم الصناعة الوطنية ومنها قوانين (تعديل قانون الاستثمار الصناعي ، الاستثمار المعدني ، الملكية الفكرية والعلامات التجارية ، الصناعات الحربية ، تعديل قانون وزارة الصناعة رقم 38 لسنة 2011).
4. ضعف الدعم الحكومي في تجهيز مصادر الطاقة لديمومة الانتاج (إنخفاض كمية تجهيز الكهرباء وارتفاع كلفته) .
5. إرتفاع كلف الانتاج من جراء تضخم أعداد العاملين في التشكيلات بعد عام 2003 .

5.قطاع النقل والاتصالات والخزن

أ . قطاع النقل

يأتي قطاع النقل على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي ويعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي ، حيث يمثل قطاع النقل بأنشطته المختلفة دعامة اساسية من دعائم التقدم ، كما يعتبر قطاع النقل احد اهم القطاعات التي توفر الكثير من فرص العمل في المجتمع و من اجل النهوض بالتنمية لابد من تأهيل البنية التحتية ومن بينها قطاع النقل بكل انواعه وتخصيص التمويل الكافي لتنفيذ مشروعات الطرق المختلفة.

الهدف الاول : رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنوياً

من خلال متابعة البيانات اللاحقة يمكن ملاحظة التقدم الحاصل في مجال طاقة الموانئ فقد شهد مؤشر طاقة الموانئ تقدماً اكثر مما كان مخطط له فبعد ان كان المخطط له الوصول الى (27) مليون طن سنوياً تم تسجيل طاقة استعابية تصل الى حوالي (28) مليون طن سنوياً ويوضح الجدول ادناه رقم (35) التطور الحاصل في هذا الجانب.

جدول (35)

مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
طاقة الموانئ (مليون طن)	22	28
عدد سفن البضائع القادمة (المحملة) للموانئ العراقية	2049	2044
عدد سفن البضائع (المغادرة) من الموانئ العراقية	537	995
كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية (الف طن)	17029	17898
كمية البضائع المصدرة الى الموانئ العراقي (الف طن)	5200	10456
عدد العاملين لدى الشركة العامة للموانئ العراقية	9097	9006
حمولة البضائع المصدرة من الموانئ النفطية (الف طن)	99986	107582

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ احصاءات النقل والاتصالات/ 2018 .

شكل (24)

كمية البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق الموانئ العراقية (الف طن)

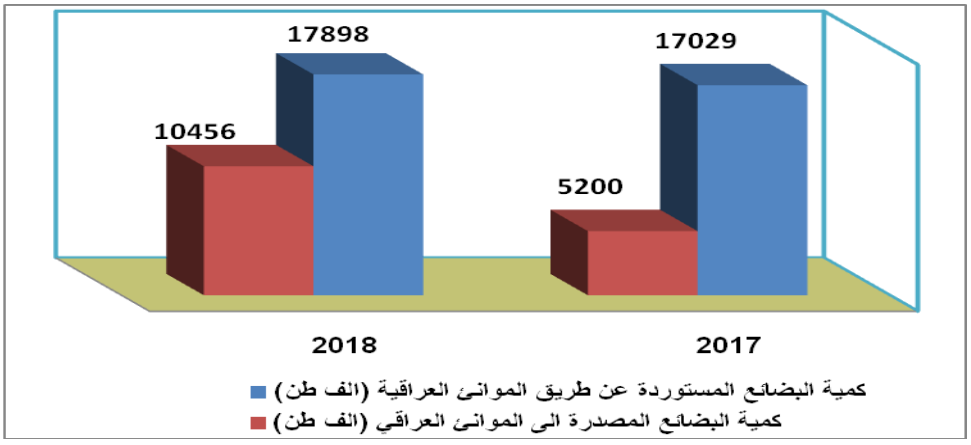

الهدف الثاني : تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق

تشير البيانات ادناه الى ان الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري قد سجلت تقدما ملحوظا عما كانت عليه في السنة السابقة وتجاوزت المخطط له في عام 2018 والبالغ (789) الف طن بعد ان كانت لاتتجاوز (406) الف طن في عام 2017 وبأرتفاع بلغ نسبته (94.3%) عن السنة السابقة كما مبين في الجدول ادناه، ونلاحظ ايضاً إنخفاض في عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري الى (1610) عامل في عام 2018 عن العام السابق حيث كانت (1683) عامل وبأنخفاض بلغت نسبته (4.3%) لأسباب انتهاء العمل والتقاعد وسياسة التقشف وتقليل الانفاق التشغيلي من قبل الحكومة ومحاولتها دفع الشباب للعمل في القطاع الخاص .

جدول (36)

الحمولة الاجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري (الف طن)	406	789
عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري	1683	1610

المصدر : مديرية احصاءات النقل والاتصالات / الجهاز المركزي للاحصاء /2018

شكل (25)

الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري للأعوام 2017 - 2018 (الف طن)

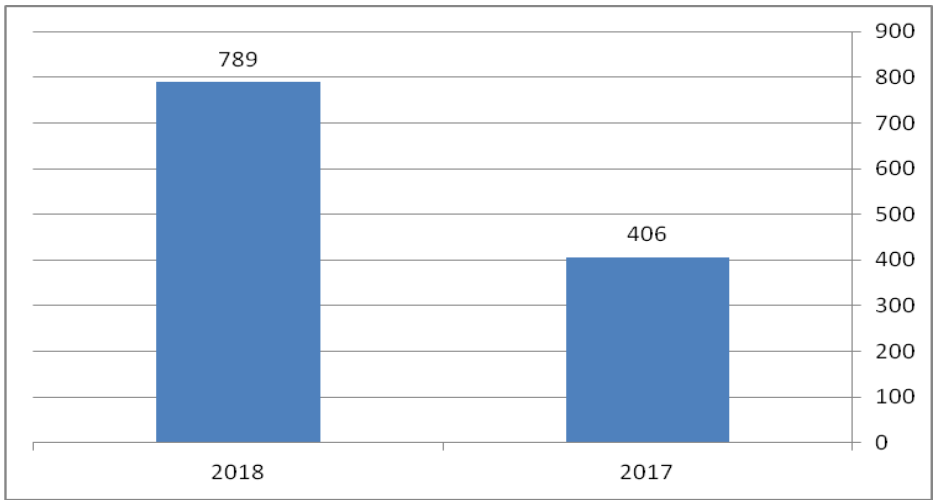

الهدف الثالث : تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في مجال النقل الجوي

لوحظ خلال سنة 2018 تقدم في مجال النقل الجوي من خلال زيادة عدد المسافرين القادمين والمغادرين عن عام 2017 ، الامر الذي يشير الى تحسن بيئة عمل النقل الجوي وتحسن مستوى الخدمة المقدمة اذ اصبح المواطن يفضل اعتماد النقل الجوي كخيار أول عند السفر، كما نلاحظ ارتفاع بإجمالي عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية لمختلف شركات الطيران العراقية والعربية والاجنبية اذ قد بلغت (92185) رحلة عام 2018 بعد ان كانت (45505) رحلة في عام 2017 الامر الذي دفع الى زيادة عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد الرحلات واعداد المسافرين ، فقد سجلت البيانات ان عدد العاملين في الشركة قد بلغ (3137) عامل في عام 2018 وبنسبة إرتفاع قدرها (2%) عن السنة السابقة .

جدول (37)

مؤشرات الأداء لنشاط النقل الجوي للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	3128	3137
عدد المسافرين (القادمين + المغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ولكافة المطارات العراقية	3840077	3968020
عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية لمختلف شركات الطيران العراقية والعربية الاجنبية	45505	92185

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات /2018

شكل (26)

عدد المسافرين (القادمين والمغادرين) للأعوام 2017 - 2018

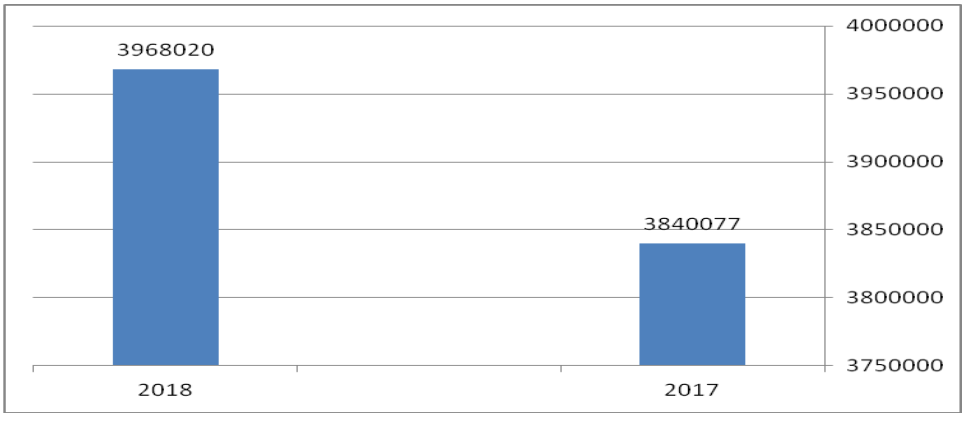

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام .

سجلت عدد الحافلات العاملة في الشركة العامة نقل المسافرين والوفود ارتفاع في عام 2018 فقد بلغت (636) حافلة بنسبة زيادة قدرها 0.3% عن عام 2017 ،كما تبين وجود زيادة بعدد الركاب والمسافرين والوفود (21.5) مليون وفد في سنة 2018 مقارنة بالعام السابق مسجلة زيادة وبنسبة (11.4%) بسبب زيادة عمل الحافلات مع فتح خطوط جديدة للنقل الداخلي وفتح خط للنقل الدولي بين بغداد - عمان واعتماد تقنية (GPS)، ومن جانب اخر بلغت زيادة كمية البضائع المنقولة بالشاحانات (المملوكة) (750) الف طن خلال سنة 2018 وبنسبة 124.6% عن سنة الاساس التي كانت كميتها (334) الف طن بسبب زيادة عدد النقلات للشاحنة الواحدة وكذلك الحال بالنسبة الى كمية البضائع المنقولة بالشاحانات غير المملوكة حيث بلغت نسبة الزيادة 161.3% خلال عام 2018 عن 2017 وذلك بسبب زيادة عدد التنقلات للشاحنة الواحدة و كما لوحظ انخفاض بعدد الشاحانات العاملة لنقل البضائع (غير المملوكة) حيث بلغت (1800) شاحنة خلال 2018 وبأنخفاض بلغ نسبته 5.3% عن سنة الاساس التي كان عددها (1900) شاحنة بسبب انخفاض التعاقد مع الشركات الاهلية العاملة و كما شهد عدد العاملين بالنقل الدولي أنخفاض بلغ نسبته 15% عن سنة السابقة ويعزى سبب الانخفاض الى التقاعد والاستقالة وانهاء الخدمات والوفاة وحركة النقل للعاملين .

جدول (38)
مؤشرات الأداء لنشاط النقل البري للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع المملوكة للشركة العامة للنقل البري	493	429
عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع غير المملوكة للشركة العامة للنقل البري	1900	1800
عدد المشتغلين في النقل البري للبضائع	2707	2313
كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة العامة للنقل البري(الف طن)	334	750
كمية البضائع المنقولة بالشاحنات غير المملوكة للشركة العامة للنقل البري (الف طن)	509	1330
عدد العاملين بالنقل الدولي (بري) (الف عامل)	112	308
عدد المسافرين بالنقل الداخلي (بري) (مليون مسافر)	14.1	14.5
عدد الحافلات العاملة في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود	634	636
عدد الركاب والمسافرين والوفود (مليون راكب ومسافر)	19.3	21.5

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات/ 2018

شكل (27)

كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للأعوام 2017- 2018(الف طن)

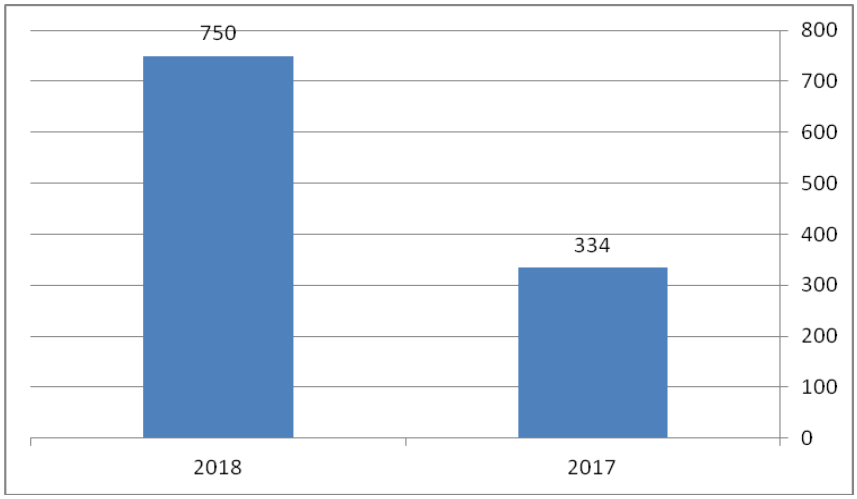

الهدف الخامس : تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية

بلغت أطوال خطوط سكك الحديد العاملة (2893) كم لعامي 2017 و2018 كما بلغت أطوال الخطوط الرئيسية 1967 بنسبة (58.7%) من مجموع أطوال خطوط السكك العاملة في العراق في حين الخطوط الفرعية لم تتجاوز أطوالها (676) كم وبنسبة (23.4%) علماً بأن أطوال الخطوط المزدوجة بلغت (520) كم وبنسبة (18%) ، أما بالنسبة الى عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد فقد سجلت البيانات أن هنالك حوالي (4901) عامل في عام 2018 مقابل (5205) عامل سنة 2017 وبنسبة إنخفاض مقدارها (5.8%) .

جدول (39)

مؤشرات الأداء لنشاط سكك الحديد للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
مجموع أطوال خطوط السكك العاملة في العراق (كم)	2893	2893
أطوال الخطوط الرئيسية (كم)	1967	1697
أطوال الخطوط الفرعية (كم)	676	676
أطوال الخطوط المزدوجة (كم)	520	520
عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد (عامل)	5205	4901

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات / 2018

شكل (28)

أطوال الخطوط الرئيسية والفرعية والمزدوجة للسكك الحديد للاعوام 2017-2018 (كم)

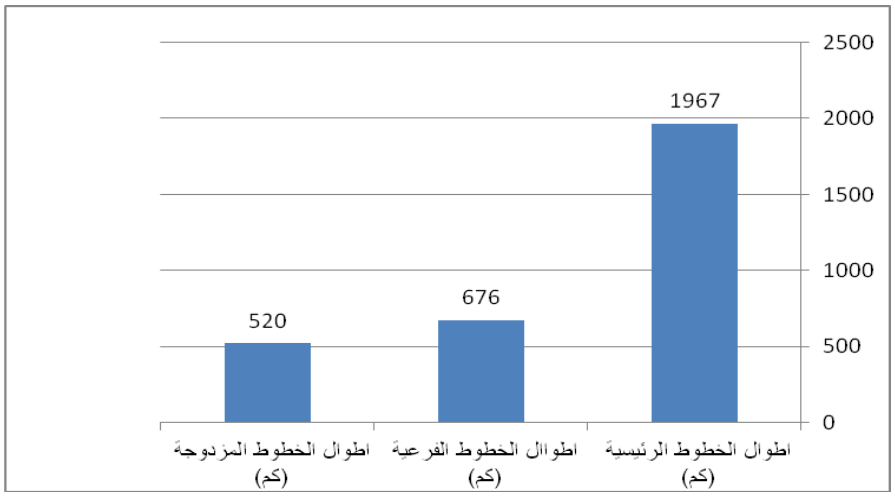

شكل (29)

عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد للأعوام 2017 - 2018

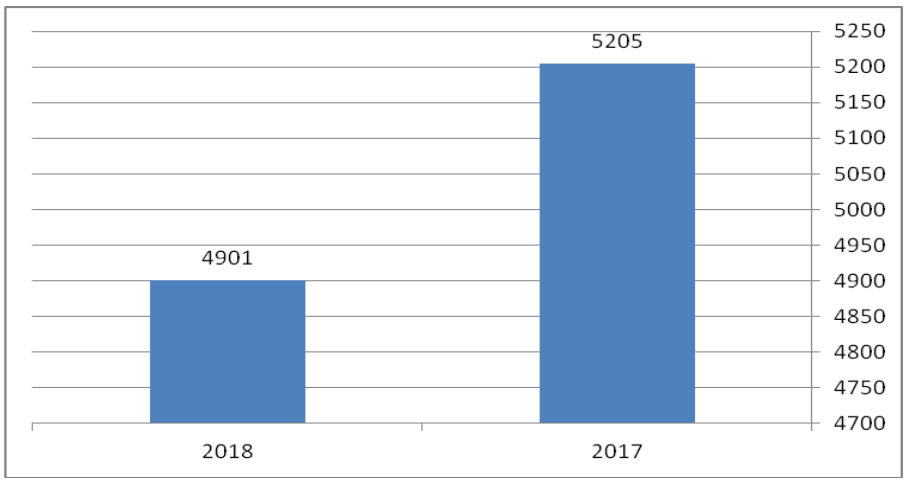

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط النقل وكما يلي :

1. تأخير إجراءات فحص البضائع الواصلة الى المؤانئ وحجز البضائع داخل الموانئ لمدة طويلة .
2. قلة أجهزة السونار لفحص البضائع والحاويات في الموانئ وعطلها المستمر .
3. عدم تشريع قانون السلطة البحرية وسلطة الموانئ وزيادة نسبة التلوث البحري.

4. نقص الاجراءات في تنظيم الطرق والشوراع المؤدية الى الموانئ ومنها طريق أم قصر - صفوان وأم قصر - الزبير كما ان الطرق المؤدية الى ميناء ام قصر الشمالي والجنوبي ترابية وغير مؤهلة مما يعيق إنسيابية حركة الشاحنات .
5. محدودية الغاطس لمدخل القناة الملاحية لشط العرب والتي تمثل العائق الكبير لدخول البواخر الى ميناء المعقل وميناء ابو فلوس .
6. رفض أكثر الوزارات التعاقد مع شركة النقل البحري لنقل الحمولات لعدم وجود عقود حكومية طويلة الامد تغذي خطة تكامل الشحن للبواخر.
7. عدم وجود أرصفة جديدة لنقل البضائع شمال شط البصرة لغرض سحب جميع الحمولات من الموانئ الى شمال شط البصرة دون مرورها داخل المدينة .
8. عدم وجود طائرة شحن خاصة للخطوط الجوية العراقية تقوم بعمليات الشحن ممايؤدي الى تردي العائدات وعدم تحقيق أرباح للشركة حيث إن معظم الواردات ينقل بطائرات الشحن للنواقل الاجنبية .
9. عدم وجود خطة تسويقية وإعلامية لشركة الخطوط الجوية لجذب الزبائن وتشجعيهم على نقل الشحنات على طائرات الشركة .
10. الاجراءات الكمركية المعقدة التي تؤدي الى تدني نسب الشحنات المنقولة .
11. دخول شركات أخرى منافسة على الكثير من القطاعات التي تقدمها العراقية مع تخفيض في الاسعار مما ادى الى عزوف الكثير من المسافرين على السفر بخطوط الجوية العراقية .
12. تقادم عدد كبير من الشاحنات العاملة ضمن إسطول الشركة العامة للنقل البري.
13. قدم واستهلاك كل من خطي (بغداد- موصل) و(بغداد - بصرة) اللذين يمثلان العمود الفقري لحركة النقل في الشركة العامة للسكك الحديد ناهيك عن تقادم جميع وحدات الشاحنات العاملة لدى الشركة .

ب . الاتصالات

يساعد نشاط الإتصالات في بناء مجتمع معرفي من خلال تهيئة بنية تحتية قوية ومتطورة ومجتمع قادر على التواصل باستخدام احدث تقنيات الاتصالات ويعد البريد ايضاً أحد الدعائم الرئيسة لقيام الدولة حيث يساعد في تمكين العلاقات بين الجماعات والأفراد في داخل البلد ويربطهم بالعالم الخارجي ويؤكد علماء التاريخ والحضارة بأهمية نشاط الإتصالات والبريد على مدى عصور الحضارة الانسانية وذلك لأستخدام خدماته في مختلف الأنشطة الأقتصادية مما يؤثر على تقدم الامم وازدهارها من خلال تكامل جميع خدمات هذا النشاط .

الهدف الاول: رفع مساهمة قطاع الاتصالات فى الناتج المحلى الاجمالى

سجلت الكثافة الهاتفية لخطوط الهاتف النقال إنخفاضاً عما كانت عليه عام 2017 حيث بلغت 102.7 في عام 2018 وكذلك الحال بالنسبة الى عدد خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات) (2021.4) الف خط في سنة 2018 مقابل (2062.4) ألف خط سنة 2017 وبأنخفاض قدره (2%) وذلك بسبب إستبدال البدالات القديمة ببدالات جديدة والشروع بتنفيذ وانجاز مشروع شبكة النفاذ الضوئي في بغداد والمحافظات للبدالات لعام 2018. ومن جانب آخر تشكل نسبة الهواتف المخصصة للمساكن حوالي (88.2%) تليها المحلات والمكاتب بنسبة (6.7%) ونسبة الهواتف التابعة للدوائر الحكومية (5.1 %) من مجموع الأرقام المشغولة، أما عدد أبراج الاتصالات فقد شهدت إرتفاع بنسبة (7.3%) حيث بلغت (340) برج في عام 2018 مقابل (317) برج عام 2017 كما شهدت عدد البدالات زيادة بنسبة (0.7%) عما كان عليه في عام 2017 وتعزى هذه الزيادة الى وجود أكثر من بدالة داخل بناية بعض البدالات في كل من المحافظات (الانبار ، كربلاء ، واسط ، المثنى ، البصرة) إضافة الى زيادة شبكة النفاذ الضوئي بعدد (7) داخل بدالات محافظة بغداد.

ومن الجدير بالذكر إنه بلغت تخصيصات الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات (31.755) مليار دينار لعام 2017 في حين إنخفضت الى (16.169) مليار دينار في عام 2018 ، وذلك بسبب إنجاز (6) مشاريع من أصل (12) مشروع لعام 2017.

جدول (40)

مؤشرات قياس أداء نشاط الاتصالات للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لخطوط الهاتف النقال	107.7	102.7
عدد خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات بالالف)	2062.4	2021.4
إجمالي خطوط الهاتف اللاسلكي في العراق	634426	934050
عدد مكاتب الخدمة الهاتفية في العراق	198	203
عدد أبراج الاتصالات	317	340
عدد البدالات	276	278

المصدر:- هيئة الاعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات ، 2018

شكل (30)

عدد أبراج الاتصالات للأعوام 2017 - 2018

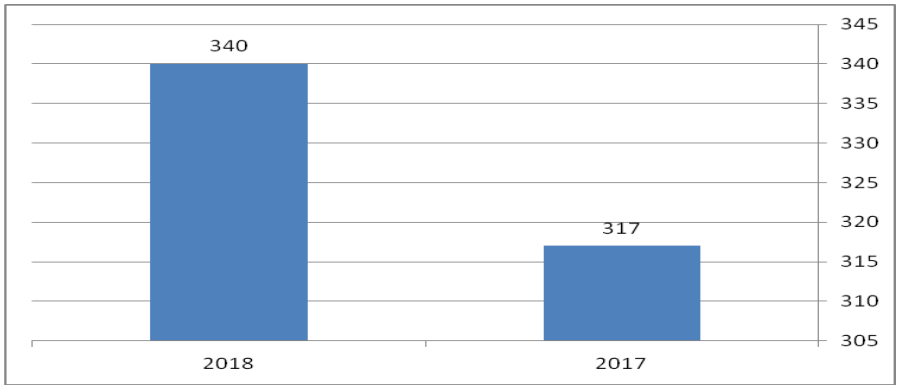

الهدف الثاني مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

من خلال متابعة المؤشرات ادناه يمكن ملاحظة إنخفاض عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق وبنسبة (20%)، إما خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق فقد إرتفعت بنسبة (4.9%) عما كان عليه في العام السابق.

جدول (41)

عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال واللاسلكي للاعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق (مليون خط)	19.2	15.3
عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق (الف خط)	185.1	194.2

المصدر : هيئة الاعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات / 2018

الهدف الثالث : تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية

شهدت عدد المكاتب البريدية بنسبة (0.7%) في عام 2018 عما كان عليه في عام 2017 وفي المقابل إنخفضت عدد الصناديق البريدية في عام 2018 وبنسبة (15.7%) عما كان مخطط له في عام 2017 وكذلك الحال بالنسبة لعدد الطرود البريدية الدولية.

جدول (42)

عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام 2017،2018

المؤشر	2017	2018
عدد المكاتب البريدية	279	281
عدد الصناديق البريدية	48386	40791
عدد الطرود البريدية الدولية	14525	9600

المصدر : هيئة الاعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات 2018

شكل (31)

عدد المكاتب البريدية للاعوام 2017-2018

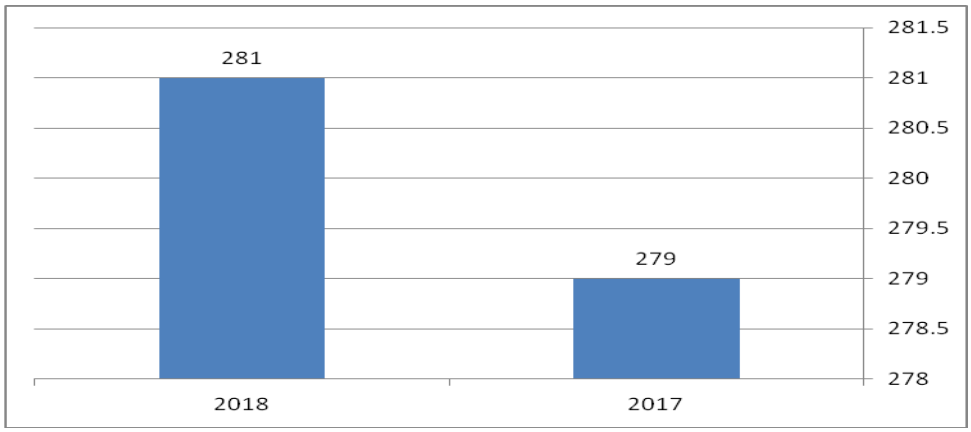

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط الاتصالات وكما يلي :

1. عدم إمكانية إحكام السيطرة الحكومية المطلقة على الاتصالات والانترنيت عن طريق إستخدام بوابات النفوذ الدولية للاتصالات والانترنت بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية وبهدف حماية آمن وسيادة البلد .
2. التجاوز على مشاريع الاتصالات نتيجة ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.

3. ضعف إمكانية إيجاد مصادر تمويل بديلة عن الموازنة الاستثمارية في تنفيذ أعمال البنى التحتية.
4. تضرر عدد كبير من منظومات مجمعات الاتصالات ومكاتب البريد في محافظات نينوى والانبار وديالى نتيجة العمليات العسكرية والارهابية .
5. تقاطع الادوار بين الجهات المعنية لادارة النشاط ومراقبته وعدم إقرار القوانين المنظمة لعملها وما يترتب على ذلك من تعدد جهات القرار وعدم وضوح سياسة العمل .

ج . قطاع الخزن

يتمتع العراق بمقومات إقتصادية قد تفتقر لها الكثير من دول العالم ومن أهمها الموقع الاستراتيجي والاراضي الواسعة الصالحة للزراعة ، وتعتبر الحبوب من أهم الاغذية للأنسان التي لعبت دورا كبيرا في تطور الحضارات الانسانية ومن خلال قطاع الخزن يمكن تنفيذ خطة تسويقية سنوية للمحاصيل الاستراتيجية لعموم محافظات البلاد وشراء وتسويق الناتج المحلي بالأضافة الى تهيئة الطاقات المخزنية الكافية .

الهدف : تأمين خزين استراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة اشهر في الاقل

من خلال المؤشرات أدناه إرتفعت التخصيصات المالية السنوية لوزارة التجارة لعام 2018 حيث بلغت (26.908) مليار دينار بعد ان كانت (13.493) مليار دينار لعام 2017.

لم تحدث أي إضافات في الطاقة الخزنية المفقودة في المحافظات المتضررة من الارهاب اذ بلغ مقدار الطاقة الخزنية المفقودة من السايلوات (الحنطة والشلب) (526) الف طن للاعوام 2017 و2018 وكذلك الحال بالنسبة الى الطاقات الخزنية للحبوب حيث بلغت (1884) الف طن للاعوام 2017 و2018 .

جدول (43)
مؤشرات الأداء لقطاع الخزن للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
الطاقات الخزنية للحبوب سايلوات (الف طن)	1884	1884
الطاقات الخزنية المفقودة للسايلوات في المحافظات المتضررة من الارهاب (الف طن)	526	526
عدد السايلوات ومخازن خزن الحبوب في العراق (سايلو ومخزن)	301	301
عدد الكوادر المتخصصة في إدارة قطاع الخزن	511	511

المصدر: وزارة التجارة ،دائرة التخطيط والمتابعة - قسم التجارة الداخلية والخارجية /2018

أهم التحديات التي تواجه تحقق اهداف قطاع الخزن وكما يلي :

1. تضرر أغلب السايلوات في المحافظات المحررة (صلاح الدين - الانبار - نينوى) من قبل العمليات الارهابية والتي تمثل مخازن استراتيجية .
2. كثرة العطلات الفنية وبشكل مستمر مما يؤدي الى التأخير في عملية إستلام وتجهيز الحبوب الى المطاحن مع تحميل الشركة مبالغ مالية اضافية لاغراض الصيانة والمحافظة على ديمومة العمل فيها .
3. خزن الحبوب (الحنطة) في الساحات والبناكر ، ويعتبر هذا خزن غير نظامي أو تأجير مسقفات ومواقع تعود الى دوائر وشركات أخرى لغرض إستيعاب الحنطة المسوقة والمحولة للمواقع .
4. قدم وإندثار أغلب المخازن وسايلوات الشركة العمودية وهي ذات طاقات خزنية قليلة لاتتناسب مع الزيادة الحاصلة في السكان لكل محافظة .

6 . قطاع الثقافة والسياحة والآثار

سعت الدول الى وضع الخطط الاستراتيجية لأستثمار مكنوناتها الثقافية وإمكاناتها السياحية على وفق رؤى وأهداف يراد تحقيقها ، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى زيادة الاهتمام في هذا القطاع وهو ما تم تلمسه في زيادة التخصيصات الاستثمارية حيث بلغت (1743.559) مليون دينار لعام 2018 بعد إن كانت (677.789) مليون دينارعام 2017.

أ . الثقافة

تعتبرالثقافة ركن اساسي من اركان التنمية المستدامة الشاملة حيث توفر المناخ المناسب للأبداع في المجالات الثقافية والفنية وحماية حقوق المؤلف وتوثيق الروابط والصلات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية والعربية والاجنبية ، وقد بلغت المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية حوالي (25) مشروع للأعوام 2017و2018.

الهدف الاول : إستنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع

من خلال متابعة المؤشرات نلاحظ تباين بنسب الانجاز في المؤشرات المخطط لها، فبعض المؤشرات حققت انجاز يفوق المخطط وكما مبين في المؤشرات ادناه.

جدول (44)
مؤشرات الأداء للنشاط الثقافي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية	530	440
عدد المشاركات في الندوات والفعاليات والاحتفالات	288	177
عدد الاصدارات والدوريات (مجلة ، مكتبة،صحيفة)	99	126
عدد المعارض الفوتوغرافية والفنية	124	110
عدد المعارض لأصدارات الكتب والكتب المترجمة	98	69
عدد الكتب الثقافية المطبوعة	70	61
عدد الافلام والمسرحيات المنتجة	34	19
عدد عروض الازياء داخل وخارج العراق	3	23
عدد الباحثين والمطالعين والمواطنين الذين تم تزويدهم بالبيانات	14452	21735
عدد الكتب والاطاريح والرسائل الجامعية والدوريات (التي تملك رقم ايداع في وزارة الثقافة)	10262	9756
عدد الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية بالملفات والخرائط	14570	25686
عدد الكتب المشتراة لدعم المكتبة الوطنية	51	31
عدد الحفلات الموسيقية والأماسي	628	695
عدد المعارض والمطبوعات الخاصة بالأطفال	52	78
عدد الأصدارات الخاصة بالاطفال(المجلات)	31	15
عدد المهرجانات والفعاليات الفنية والمسرحيات الخاصة بالطفل	84	78
عدد الدورات الخاصة بالاطفال	1	4
عدد الكتب والمجلات التي تم تجليدها وترميمها	3531	8000

المصدر:- وزارة الثقافة، دائرة الشؤون الادارية ، 2018

شكل (32)
عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية للأعوام 2017 - 2018

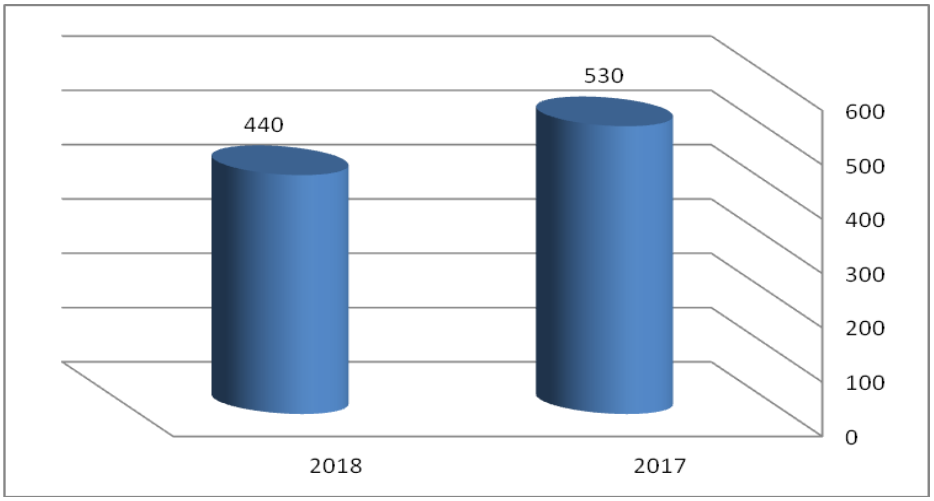

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط الثقافي وكما يلي :

1. قلة التخصيصات المالية المرصدة لأغلبية الدوائر أذ ان نظام التمويل الذاتي لبعض الدوائر والذي يحدد ميزانية الدوائر بمبالغ بسيطة قياساً بحجم العمل الفني .
2. استهلاك اغلب المكائن الطباعية لبعض الدوائر مما يتسبب في نقص أصداراتها وقلة التسويق في الكتب والمجلات التي تجلب مردود مالي لتلك الدوائر.
3. قلة الاهتمام بالأسواق الخاصة للصناعات الشعبية والتي كانت مصدر لترويج الموروث الثقافي .
4. تراجع اهتمام المواطن بشراء الكتب والمجلات نتيجة التطورالحاصل في شبكة الاتصالات العالمية (الانترنيت) مما سهل على المواطن الحصول على المعلومة بوقت اقصر واسرع .
5. قلة وضعف الاهتمام بالكوادر الفنية مما ادى الى هجرة اكبر عدد من الفنانين والمبدعين .
6. غلق بعض المراكز الثقافية خارج العراق مما اثر سلباً بالفنانين والمبدعين العراقيين المغتربين وكذلك اثر سلباً على نشر وتسويق الثقافة العراقية وفي مجال تبادل الثقافات.
7. عدم تشجيع الشركات والمستثمرين في رفد وبناء المشاريع التي تخدم العمل الثقافي.
8. قلة الاتفاقيات الدولية التي تلعب دوراً رئيسياً في رفد وتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي.
9. قلة النشاطات الاعلامية والمسموعة في ترويج ونشر النشاطات والفعاليات الثقافية.

ب . السياحة والاثار:-

يمتلك العراق إرثاً حضارياً وامتداداً رسالياً يمتد لآلاف السنين قامت على ارضه اقدم الحضارات في العالم مما يؤهله لأن يكون مصدر جذب للسياحة الثقافية والتراثية ،حيث تساهم السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعدد المصادر والموارد وعدم الاعتماد على النفط فقط ، ويمكن تحقيق التنمية في هذا القطاع من خلال حركة الاستثمار وانشاء مشاريع سياحية لتنمية الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

الهدف الاول : رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي .

يركز هذا الهدف على تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي وتشجيع الاستثمار من خلال زيادة أعداد المرافق السياحية وتوجيه النشاط السياحي بالمستوى الذي يتناسب مع ارتفاع أعداد الزوار الاجانب الوافدين للسياحة في العراق ومن خلال رفع مستوى كفاءة القوى البشرية العاملة .

جدول (45)

مؤشرات النشاط السياحي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد المشاركات الخارجية (الاجتماعات والمؤتمرات) لهيئة السياحة مع الدول الاخرى	10	12
عدد مشاركات هيئة السياحة في المعارض والاسواق الخارجية	6	5
عدد مشاركات هيئة السياحة في معارض واسواق داخل العراق	5	4
عدد الدورات التدريبية لتنمية قدرات مهارات العاملين (تدريب وتاهيل) في هيئة السياحة	17	12
عدد الدورات التدريبية والتطويرية خارج هيئة السياحة	15	64
عدد الطلاب المقبولين في معاهد هيئة السياحة	322	356
عدد البرامج الخاصة للتدريب العملي لطلبة المعاهد السياحية	3	1
عدد الاجازات الممنوحة لتصنيف المرافق السياحية وتشمل (فنادق ، مقاهي ، سينمات ، قاعات ، مطاعم ، مخازن ،مكاتب)	123	87
عدد إجازات ممارسة المهنة الممنوحة من هيئة السياحة وتشمل (فنادق ، مقاهي ، سينمات ، قاعات ، مطاعم ، مخازن ،مكاتب)	913	738
عدد الزوار الوافدين ضمن المجاميع السياحية لمختلف الجنسيات لحساب الشركات الضامنة	757.4	716.4
عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	1618	1666

المصدر: - وزارة الثقافة / هيئة السياحة لعام 2018 .

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء ،إحصاءات التجارة لعام 2019.

شكل (33)

مؤشرات الاداء للنشاط السياحي للأعوام 2017 - 2018

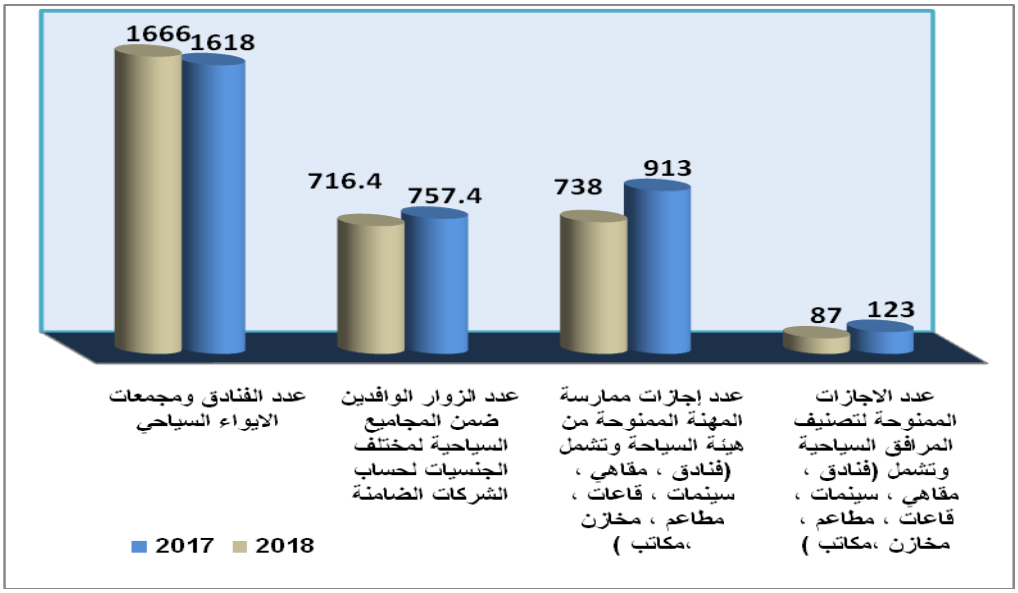

على الرغم من ان خطة التنمية الوطنية قد ركزت على تنمية هذا القطاع لما يشكله من فرصة مهمة لتنويع الاقتصاد العراقي ، لكن مازالت بعض مؤشرات اهدافه تشهد حالة من التذبذب إذ نلاحظ ان عدد الدورات التدريبية والتطويرية خارج هيئة السياحة قد بلغت (64) دورة بعد ان كان المخطط له (49) دورة فقط ، أما بالنسبة للمشاركة في المعارض والأسواق داخل العراق فقد بلغت (4) مشاركات في حين المخطط له (8) مشاركات ، ويعود سبب هذا التراجع في بعض مؤشرات السياحة الى انها تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في المجال السياحي نتيجة قلة المعاهد المتخصصة بالسياحة والفندقة حيث يوجد في الوقت الحاضر (7) معاهد فقط اثنان منها في بغداد و(5) في المحافظات .

الهدف الثاني: الحفاظ على الإرث الحضاري – التأريخي وإحياء المعالم الأثرية

يسعى هذا الهدف الى الحفاظ على الموروث التأريخي من خلال اعادة تأهيل وتطوير المواقع الأثرية وسن القوانين والتشريعات التي تحرم التجاوزات عليها ،إذ ان وجود معالم أثرية مؤهلة ومحمية يعد عامل اساسي في تحقيق الجذب السياحي .

جدول (46)

المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الإرث الحضاري التأريخي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد اللجان المشتركة لهيئة السياحة مع الوزارات الاخرى.	**7**	**7**
عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات لهيئة السياحة	**1408**	**1372**
عدد الجولات التفتيشية في بغداد والمحافظات لمتابعة مستوى الخدمة في المرافق السياحية ومدى توفر الشروط فيها.	**9664**	**11155**

المصدر:- وزارة الثقافة / هيئة السياحة ،2018

نلاحظ من خلال المؤشرات اعلاه ، ان عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات بلغت (1372) جولة تفتيشية خلال عام 2018 والذي شكل تراجع نسبي عن العام السابق في حين ان عدد الجولات التفتيشية التي تتابع مستوى الخدمة في المرافق السياحية قد شهدت تزايداً حيث وصلت الى حوالي (11155) جولة عام 2018 بعد أن كانت لا تتجاوز (9664) جولة عام 2017 .

شكل (34)

عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات للأعوام 2017- 2018

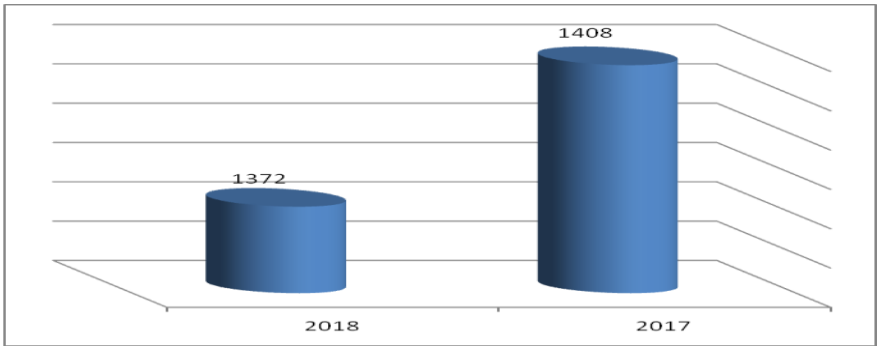

الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

يسعى هذا الهدف نحو تشجيع الاستثمار الخاص في المرافق السياحية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والمحفزات المالية وتهيئة البنى التحتية امام الاستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار.

جدول (47)

مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد المرافق الخاصة بالقطاع المختلط والمشاركة في ادارة المرافق السياحية	16	11
عداد فرص العمل في القطاع السياحي والتي تحد من الفقر	1554	892
عدد الزوار الوافدين للعراق غيرالمستوفية اجورهم من هيئة السياحة	2702184	1802596
عدد الاجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة	103	90
عداد المرافق السياحية حسب نوع المرفق وتشمل (فنادق ، مقاهي ، سينمات ، قاعات ، مطاعم)	156	196

المصدر:- وزارة الثقافة/ هيئة السياحة ،2018.

عموماً شهدت مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع السياحي تراجع نسبي خلال عام 2018 عن العام 2017 ، إذ لم يشهد مؤشر(أعداد فرص العمل في القطاع السياحي) نمواً متزايداً ، إذ بلغت فرص العمل (892) فرصة عمل عام 2018 مسجلةً بذلك تراجعاً عن العام السابق والتي كانت تصل الى حوالي (1554) فرصة عمل ، وكذلك الحال بالنسبة الى مؤشر(عدد الأجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة) ، إذ شهدت ايضاً تراجعاً نسبياً في عدد الأجازات قدره (13) وحدة عن السنة السابقة .

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط السياحي وكما يلي :

1. استمرار العجز المالي لهيئة السياحة مما انعكس سلباً على تنفيذ الخطط والبرامج .
2. عدم وجود تصنيف مستقل للقطاع السياحي في حسابات الناتج المحلي الاجمالي.
3. تأخر تنفيذ مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في الجانب السياحي .
4. عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (150) لسنة 2009 المتضمن استيفاء مبلغ (10) دولار لحساب هيئة السياحة عن كل زائر عربي أو اجنبي ضمن المجاميع السياحية لحساب الشركات العراقية الضامنة.
5. قدم قانون تنظيم شركات السفر والسياحة رقم 49 لسنة 1983 ، الذي لايتلام مع التطورات والتغيرات الحاصلة في النشاط السياحي.
6. ارتفاع اجورالوحدات الكهربائية والضرائب للمرافق السياحية (الفنادق).
7. ضعف الخدمة السياحية المقدمة بسبب عدم اعتماد سياسة التشغيل المقترنة بالتخصص.

7 . قطاع المباني والخدمات

يحضى قطاع المباني والخدمات (السكن، ماء الشرب والخدمات) بأهمية في خطة التنمية الوطنية 2018-2022 وذلك لحيوية هذا القطاع بالنسبة للسكان، اذ هدفت الخطة الى تأمين تغطية كاملة لمياه الشرب وتحسين نوعيتهُ ومعالجة مياه الصرف الصحي قبل طرحها الى النهر والتخفيف من أزمة السكن الحالية ويتبين ذلك من خلال المؤشرات الموضوعة لاحقاً التي تتابع تحقق الاهداف الموضوعة لكل نشاط .

أ . نشاط السكن

يتميز قطاع الاسكان في العراق بالديناميكية والارتباط المباشر مع كافة القطاعات الاقتصادية في البلد ودورهُ في تحفيز الاقتصاد العراقي وما له من اثر بنواحي اخرى من الحياة لذا فان سياسة الاسكان لاتقتصر فقط على ضمان سقف يأوي اليه كل انسان اذ ان برامج الاسكان ومبادرات السكن لها تأثيرات في الاقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وبخاصة الحضرية منها ، ولها اثار في صناعة البناء ومدى قدرتها على تحفيز الاقتصاد وتقليل البطالة .

الهدف الاول : تـأمين (100) الـف وحدة سكنية علـى أن تنفذ وفقـا للطـرق والتقنيـات الحديثة المستخدمة في انشاء الوحدات السكنية

شهدت مؤشرات قطاع السكن للاعوام 2017-2018 تذبذباً في نسب الانجاز ففي الوقت الذي شهدت اغلب المؤشرات تراجعا في عام 2018 تزايدت البعض الاخر ومنها قيمة المواد الانشائية المستخدمة في تشييد الابنية وعدد الاجازات الممنوحة لبناء العمارات السكنية وكما مبين في الجدول السابق .

جدول (48)
مؤشرات قطاع السكن للأعوام 2017 - 2018

المؤشر	2017	2018
قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنيـة (مليارديـنار)	819.5	875.2
عدد العاملين في أبنيـة القطـاع الخـاص	41885	36379
عدد الابنية المنجزة للقطاع الخاص	11922	9888
عدد دور السكن الجديدة	8836	7324
عدد الاجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة	18793	16134
عدد إجازات بناء العمارات السكنية الجديدة	5	11
عدد اجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص	24107	20676
عدد المقترضين من صندوق الاسكان	11895	4927

المصدر : - إحصاء أبنية القطاع الخاص لسنة 2017، 2018
- احصاءات اجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص 2017،2018

- بلـغ عـدد إجـازات البنـاء والتـرميم الممنوحـة للقطـاع الخـاص (20676) إجـازة اي إنخفضت بنسبة (14.2%) عن سنة الاساس 2017 حيث بلغت (24107) إجازة ، وإنخفاض الكلفة التخمينية بنسبة 7.2% مقارنـة بعام 2017 حيث بلغت (2) تريليون دينار في حين بلغت (1.8) تريليون دينار عام 2018.
- تشير النتـائج بأنخفاض عدد الاجـازات الممنوحـة لبنـاء دور سكن الجديدة والتـي بلغت (16134) إجـازة لعـام 2018 وبنسـبة (96.1%) مـن مجمـوع الاجـازات الممنوحـة للأبنية الجديدة في عام 2017 والتي كانت (18793) إجازة وبنسبة 97% .

شكل (35)

عدد إجازات بناء العمارات السكنية وإجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص للاعوام (2017-2018)

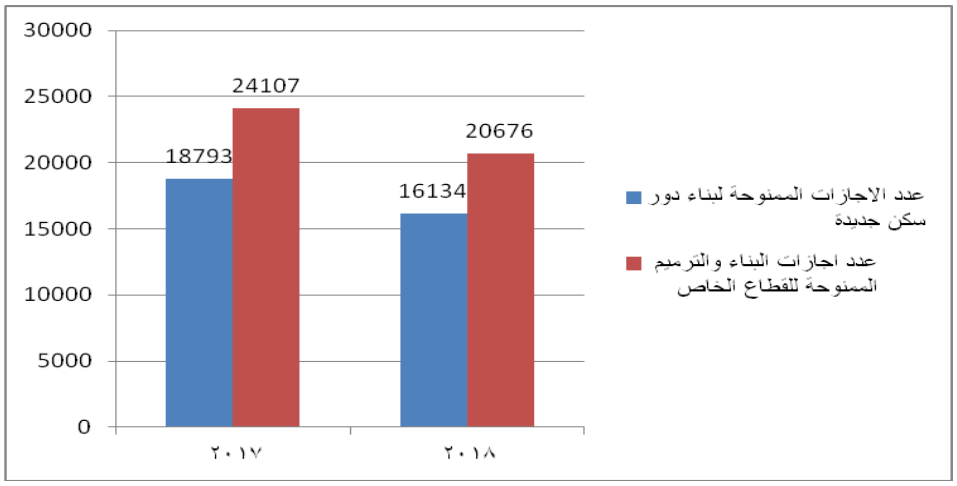

- سجلت نسبة إنخفاض بعدد المشاريع الرئيسية المنجزة وغير المنجزة خلال سنة 2018 حيث بلغت (399) مشروع بنسبة 2.4% مقارنة بعام 2017 التي كانت تبلغ (409) مشروع .
- إنخفضت التخصيصات السنوية لنشاط السكن لعام 2018 حيث بلغت (114.576) مليار دينار أي بنسبة 2.28% في حين كان يمثل (326.673) مليار دينار في عام 2017 بنسبة مقدارها 6.91% من إجمالي التخصيصات السنوية لقطاع المباني والخدمات.

شكل (36)

عدد الوحدات السكنية العشوائية لعام 2018

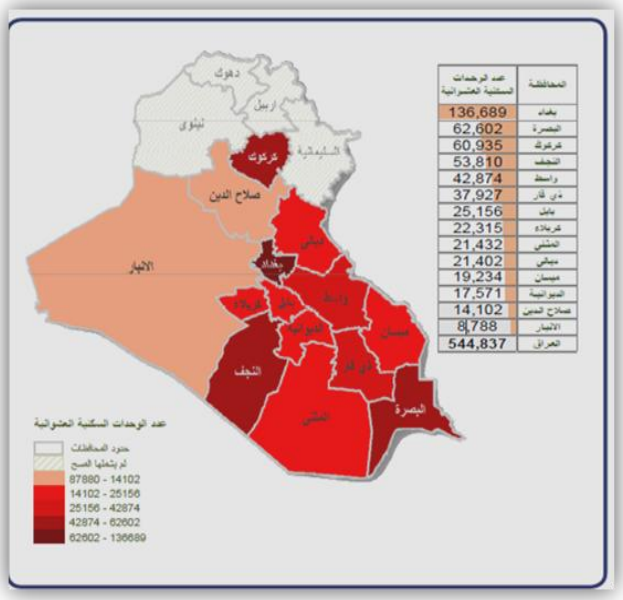

ومن الجدير بالذكر فقد بلغ عدد الوحدات السكنية العشوائية (544837) وحدة سكنية ، وتشكل مانسبته (15.3%) من مجموع الوحدات السكنية في العراق وشكلت العاصمة بغداد لوحدها ما يقارب (25.1%) من مجموع المساكن العشوائية ، تلتها البصرة بنسبة (11.5%) فيما شكلت محافظتا الانبار وصلاح الدين أقل نسبة في عدد المساكن العشوائية بنسبة (1.6%) و(2.6%) في كل منهما على التوالي لعام 2018.

شكل (37)

توزيع الدور السكنية الاقتصادية التي تبنتها إستراتيجية التخفيف من الفقر حسب المحافظات لعام 2018

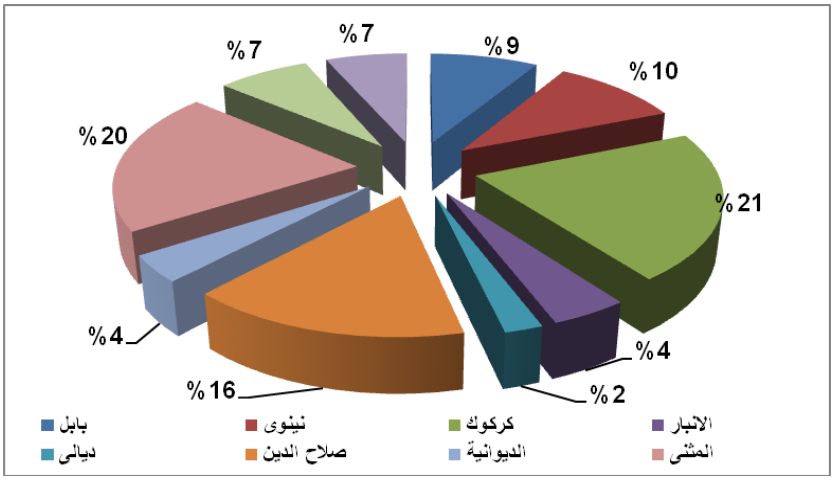

جدول (49)

توزيع عدد الدور السكنية الاقتصادية التي تبنتها إستراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 حسب المحافظات

الجهة	بابل	نينوى	كركوك	الانبار	ديالى	صلاح الدين	الديوانية	المثنى	ذي قار	ديوان الوقف الشيعي
عدد الدور	420	500	1030	212	105	762	185	1000	356	316

ملاحظة / في عام 2018 تم انهاء (5) عقود في وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة للبناء (894) وحدة سكنية في المحافظات (الديوانية ، ذي قار ، المثنى) .

شكل (38)

توزيع الوحدات السكنية العشوائية حسب المحافظة 2018

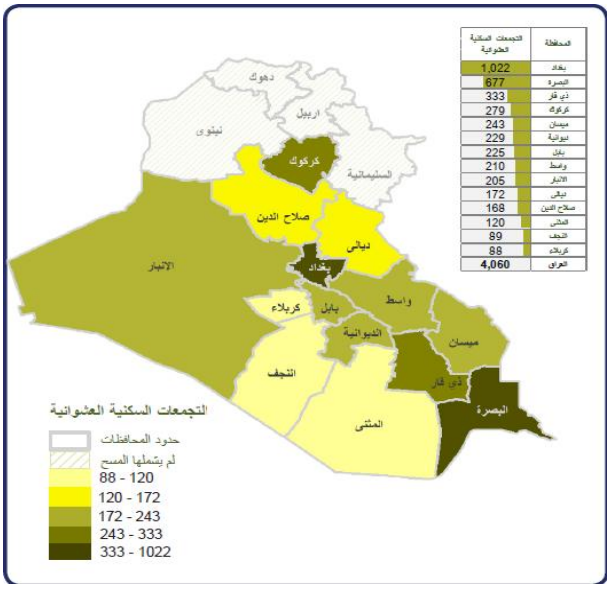

بلغت نسبة إستعمالات الارض (السكني) لتجمعات السكن العشوائي (27%) ونسبة إستعمالات الارض (غير السكنية) (73%) وان أعلى نسبة للاستعمال للجنس غير السكني كانت في مناطق خضراء بلغت (35%) .

من ضمن الاجراءات المتخذة على صعيد الاطار القانوني والمالي فقد

تمت المصادقة على مسودة قانون معالجة التجاوزات السكنية بالقرار رقم (288) بتاريخ 2017/7/4 من قبل مجلس الوزراء واعداد مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط ومنظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهبيتات) حول تقديم الدعم الفني للمشروع ومن المؤمل توقيعها ، كما أعدت مسودة قانون صندوق تطوير العشوائيات لتسهيل توفير التمويل لمشاريع الترقية والتطوير لتجمعات السكن العشوائي في المدن العراقية وترميم وتاهيل الدور السكنية فيها.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط السكن وكما يلي:

1. عدم توفر الأراضي المخدومة بالبنى التحتية.
2. عدم تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع السكن أو الاستثمار في قطاع السكن إذ لا يوجد مزايا تفضيلية للمستثمرين في قطاع الإسكان.
3. أرتفاع تكاليف البناء والتي لا تتناسب مع دخول الإفراد مما يعني الحاجة إلى استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في التخفيف عن أعباء الأسر كتحمل الحكومة تكاليف الفائدة أو تقديم الإعانات والدعم والتخفيف من الضرائب أو أي وسيلة أخرى من شأنها أن تسهم في حل مشكلة السكن.
4. مشكلة تجزئة الوحدات السكنية والذي يأتي مخالفاً لمعايير السكن ممايؤدي الى إزدياد الضغط على خدمات البنى التحتية القائمة .
5. تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الاراضي والاسكان مما يؤدي الى صعوبة رسم السياسات الاسكانية
6. عدم استخدام التقنيات الحديثة في إقامة المجمعات السكنية والاقتصاد على البناء التقليدي.
7. محدودية القدرات التمويلية المتاحة لتمويل انشاء المجمعات السكنية سواء كانت من الموازنة الاتحادية او المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الاسكانية وذلك بسبب تعقيد الاجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الاسكان .
8. ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية .

ب . نشاط الماء والصرف الصحي

تقدم المؤسسات القائمة على هذا القطاع خدمات مهمة وضرورية لسكان مدينة بغداد والمحافظات الاخرى، ولكن في واقع الحال تعاني هذه المؤسسات من الكثير من المشاكل التي تؤثر سلبا على كمية ونوع الخدمة المقدمة. لذلك وضعت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 أهداف من شأنها تحسين أداء هذه المؤسسات والارتقاء بالخدمات المقدمة.

الماء والصرف الصحي في بغداد

1. خدمات الماء

الهدف الاول : ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول الى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر/يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر/ يوم في مراكز الاقضية والنواحي.

جدول (50)

نسبة المخدومين بالمياه الصالحة للشرب ومتوسط نصيب الفرد منها للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب (لتر/يوم)	496	400
مدى رضا المواطنين عن الخدمة المقدمة (%)	70	75
نسبة المخدومين بمياه الشرب %	100	100

المصدر : أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة، 2019.

شكل (39)

نسبة السكان المخدومين بمياه الشرب ومدى رضا الناس بالخدمة للاعوام 2017-2018

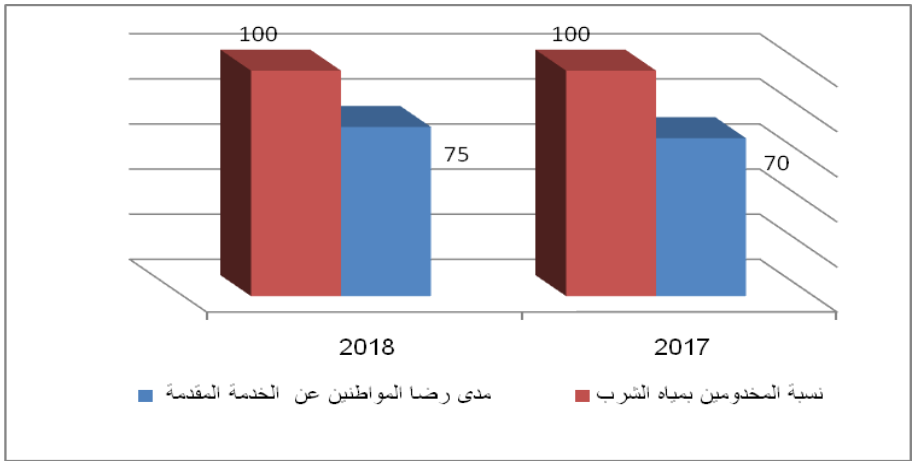

شكل (40)

متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب للاعوام 2017-2018 لتر/ يوم

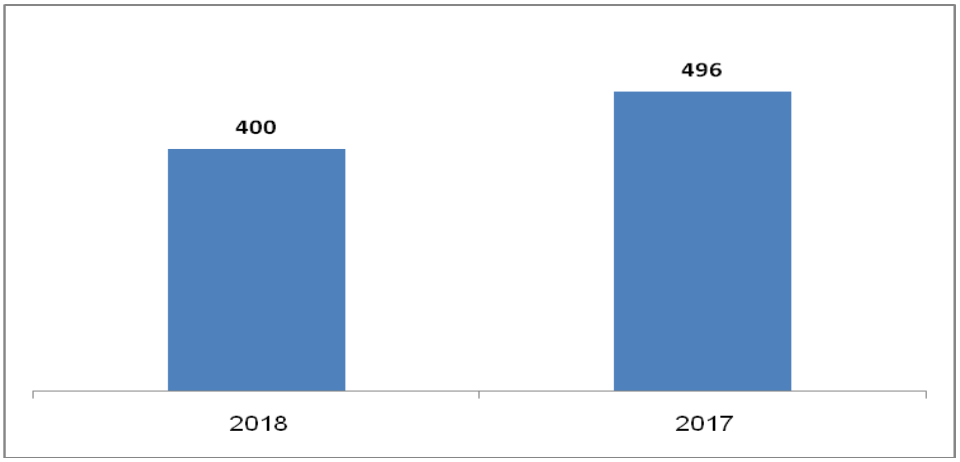

على الاغلب تقترب أمانة بغداد من تحقيق المستهدفات السنوية لنشاط مياه الشرب ، ففيما يخص الهدف الاول ، فأن مؤشر (متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب لتر/ يوم) ومؤشر نسبة المخدومين بمياه الشرب قد تم فعلا تحققهم في العام 2018. بينما سجل مؤشر (مدى رضا المواطنين عن الخدمة المقدمة) حوالي (75%) والتي لا زالت بعيدة عن القيمة المخططة والذي يُطمح الوصول الى (100%).

الهدف الثاني : تحسين نوعية الماء الصالح للشرب

فيما يخص الهدف الثاني والخاص بنوعية الماء المنتج تبين المؤشرات مطابقة الماء المنتج للمواصفات العالمية كما تم التخطيط له في الخطة، مع وجود إنحراف سلبي طفيف بين المخطط والفعلي لمؤشر ملائمة الكوادر الفنية للاحتياج.

جدول (51)

مؤشرات تحسين نوعية الماء الصالح للشرب للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نوعية المياه المنتجة من محطات إنتاج المياه	مطابقة	مطابقة
مدى مطابقة المياه المنتجة للمواصفات العالمية (%)	100	100
مدى ملائمة الكوادر الفنية للاحتياج (%)	80	85

المصدر : أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة،2019.

الهدف الثالث : تقليل الضائعات بما لايقل عن 10% من سنة الاساس

يركز هذا الهدف على تقليل الضائعات والهدر في الماء المنتج، وكما تبين المؤشرات فأن نسبة الضائعات في مياه الشرب هي (29%) كمعدل فعلي لعام 2018 مع ملاحظة ان المقدار نفسه في سنة الاساس بينما تم التخطيط الى تقليل النسبة بما لا يقل عن (10%) من السنة الاساس وهذا مايستوجب العمل عليه في السنوات اللاحقة وايضا يتوجب العمل على توعية المجتمع وتفعيل القوانين اللازمة ليتم تحقيق الاهداف الموضوعة.

جدول (52)
مؤشرات خفض الضائعات في الشبكة والعوامل المؤثرة عليها للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نسبة الضائعات في الشبكة %	29	29
معدل الهدر بالماء المنتج 1000م^3 / سنة	287	294
عدد القوانين والتشريعات الرادعة للمتجاوزين	1	1
عدد البرامج التوعوية الهادفة باهمية المياه الصالحة للشرب	3	5
مدى التزام المواطنين بالتعليمات الخاصة بتقليل الاسراف (%)	50	50

المصدر : أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة،2019.

شكل (41)
معدل الهدر بالماء المنتج للاعوام 2017-2018 (1000م^3/سنة)

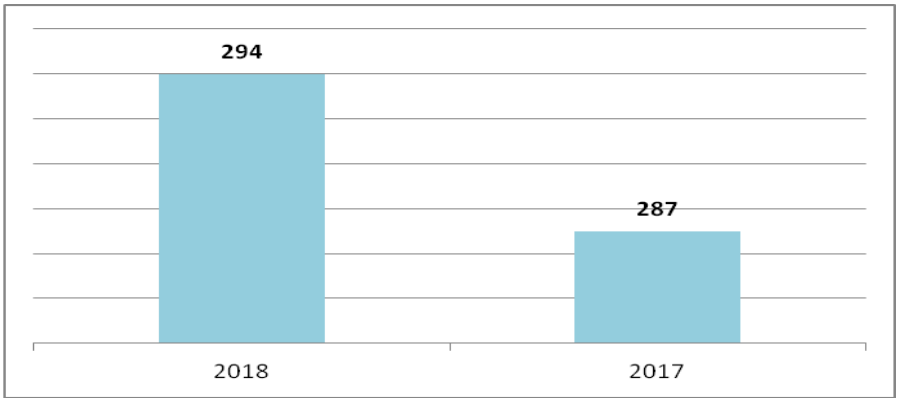

2. خدمات الصرف الصحي

الهدف الاول : زيادة نسبة المخدومين الى 97% في بغداد و 72.66% في المحافظات

لنشاط خدمات الصرف الصحي في بغداد هدفين رئيسين في خطة التنمية الوطنية،الاول يخص تقديم الخدمة لسكان العاصمة اي زيادة نسبة المخدومين الى

(97%) والثاني يخص معالجة مخلفات الصرف الصحي قبل طرحها الى النظم البيئية (الانهر والتربة) ويتضح من البيانات السابقة أن النسبة الفعلية للسكان المخدومين في العام 2018 هي (92%) والتي تقترب من تحقيق القيمة السنوية المخططة من قبل أمانة العاصمة (100%).

جدول (53)

نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي ومدى رضاهم عن الخدمة المقدمة للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه العادمة والمشتركة (%)	91	92
مدى رضا المواطنين عن خدمات الصرف الصحي المقدمة (%)	88	90
عدد المشاريع الجديدة	1	1

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائات البيئية للعراق، قطاع المجاري لعام 2018
- أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة،2019.

شكل (42)

نسبة المخدومين بشبكات المجاري العادمة ومدى رضا المواطنين عن الخدمة للاعوام 2017-2018

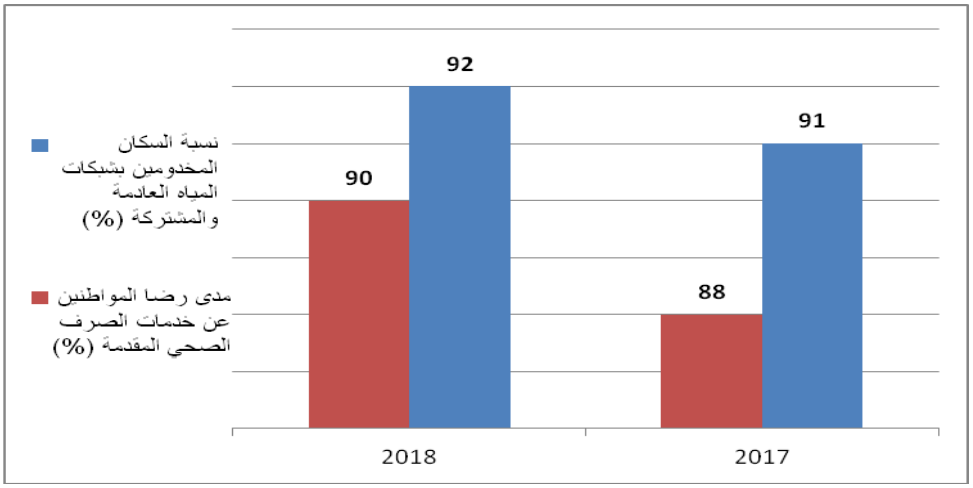

الهدف الثاني : طرح مياه معالجة الى النهر مطابقة للمواصفات القياسية

من خلال متابعة المؤشرات يمكن ملاحظة ان هنالك إنحراف سلبي عن قيم المؤشرات الفعلية وبقاء عدد محطات المعالجة المؤهلة ثابتاً (4) محطات دون حدوث أي زيادة خلال الاعوام 2017-2018 ويمكن القول بان هنالك ما يقارب (50%) من هذا الهدف ولم يتم تحقيقه بالفعل في عام 2018.

جدول (54)

نسبة المياه المعالجة الى المتولدة للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نسبة المياه المعالجة الى المياه المتولدة (%)	61.9	60

المصدر :

- أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة،2019.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائات البيئية للعراق، 2018

شكل (43)

نسبة المياه المعالجة الى المتولدة للاعوام (2017-2018)

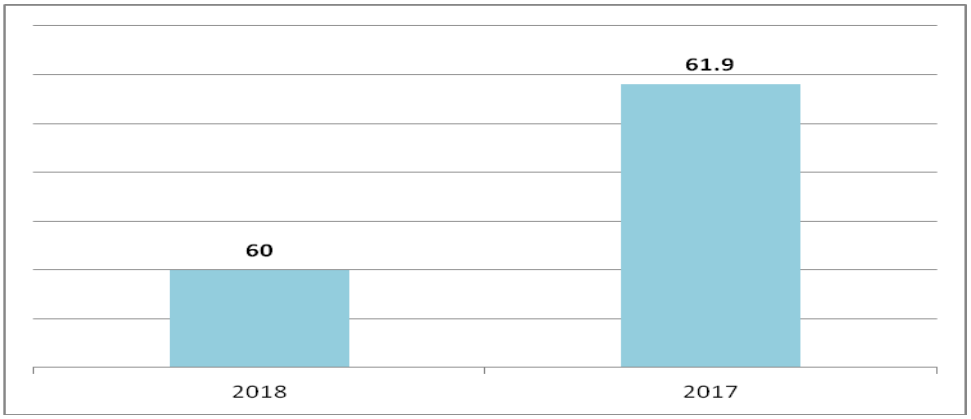

الماء والصرف الصحي في المحافظات

1 . خدمات الماء

الهدف الاول : ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول الى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر/يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر/يوم في مراكز الاقضية والنواحي

جدول (55)

مؤشرات قياس خدمات الماء الصالح للشرب للاعوام 2017-2018

مؤشر ات	2017	2018
متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب لتر/يوم	350	350
مدى رضا المواطنين عن الخدمة المقدمة (%)	50	55
نسبة المخدومين بمياه الشرب (%)	78	78

المصدر :

- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط والمتابعة، 2019.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائات البيئية للعراق 2018

وفقا لبيانات مؤشرات الاداء نجد إرتفاعاً في مدى رضا المواطنين عن الخدمة المقدمة بينما نجد أن متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب ونسبة المخدومين بمياه الشرب لم يشهدان أي تغيير خلال الاعوام 2017-2018 .

الهدف الثاني : تحسين نوعية الماء الصالح للشرب

فيما يخص الهدف الثاني والذي يتناول نوعية المياه المنتجة الصالحة للشرب أكدت وزارة البلديات ان المعدل العام للمقبولية للعديد من الفحوصات التي إجريت على الماء المنتج داخل الدوائر المختصة بالخدمة والمنتشرة في كافة المحافظات للعام 2018 كانت معدلاتها مقبولة وفقا للمعايير العالمية اذ بلغت نسبة المقبولية بفحص العكورة حوالي (80.11%) ونسبة المقبولية بالنسبة لتركيز الاملاح (80.37%) ونسبة المقبولية بالفحص البكتريولوجي (99.31%) ونسبة المقبولية بفحص الكلور المتبقي (99.63%).

الهدف الثالث : تقليل الضائعات بما لايقل عن 10% من سنة الاساس

من المفترض ان تقل نسبة الضائعات بما لايقل عن 10% من سنة الاساس كما ينص الهدف الثالث ووفقا للبيانات الواردة بالجدول السابق فأن نسبة الضائعات في سنة الاساس هي نفسها في سنة 2018 (20%) وهذا ما يوضحه ايضا بقية المؤشرات حيث ان أغلب الاقضية والنواحي تعاني من مشكلة التجاوز، بالاضافة الى الخلل الهيكلي في عدد القوانين ومدى تأثيرها على تقليل التجاوز وحل المشاكل. وينطبق هذا الوصف على البرامج التوعوية الهادفة بأهمية المياه الصالحة للشرب.

جدول (56)

مؤشرات خفض الضائعات في الشبكة والعوامل المؤثرة عليها للاعوام 2017-2018

مؤشر ات	2017	2018
نسبة الضائعات في الشبكة (%)	20	20
معدل الهدر بالماء المنتج (%)	10	10
مدى تأثير القوانين في تقليل أعداد المتجاوزين (%)	50	30
مدى التزام المواطنين بالتعليمات الخاصة بتقليل الاسراف (%)	60	60

المصدر : وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط والمتابعة، 2019.

شكل (44)

مدى تأثير القوانين في تقليل أعداد المتجاوزين (%)

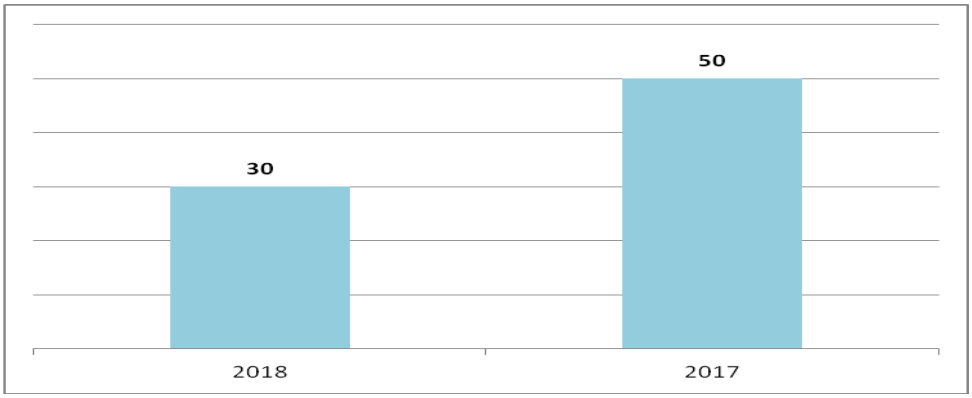

2 . الصرف الصحي

الهدف الاول : زيادة نسبة المخدومين الى 97% في بغداد و 72.66% في المحافظات

لم يشهد هذا الهدف أي تقدم محرز، ويتبين هذا من خلال مؤشر نسبة المخدومين بشبكات المياه العادمة والمشتركة الذي يشير الى نفس قيمة سنة الاساس بالاضافة الى بعده عن القيمة المخططة اذ من المفترض أن تزداد نسبة المخدومين الى 72.66% في المحافظات مع نهاية الخطة عام 2022.

جدول (57)

نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة ومدى رضا المواطنين عن الخدمة للاعوام 2017-2018

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة (%)	21	21
مدى رضا المواطنين عن خدمات الصرف الصحي المقدمة (%)	60	62

المصدر :

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائات البيئية للعراق، قطاع المجاري لسنة 2018
- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط والمتابعة، 2019 .

شكل (45)

نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة ومدى رضا المواطنين عن الخدمة للاعوام 2018-2017 (%)

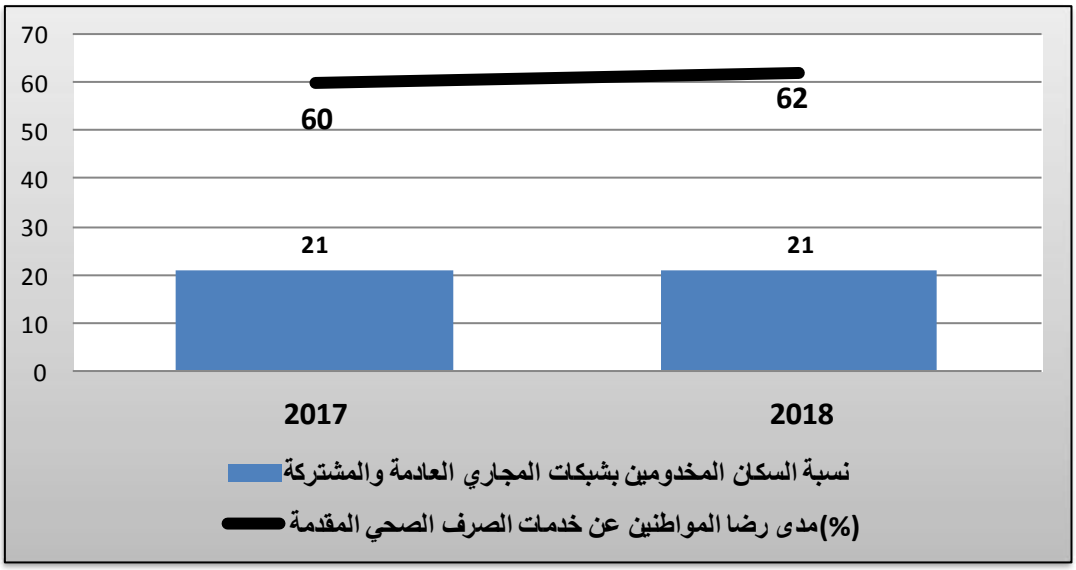

الهدف الثاني : طرح مياه معالجة الى النهر مطابقة للمواصفات القياسية

نلاحظ ازدياد نسبة المياه المعالجة الى المياه المتولدة اذ بلغت (48.11%) مقارنة بسنة الاساس (29.8%) وهذا مايدل على وجود تحسن ملحوظ في هدف معالجة مياه الصرف قبل طرحها الى النهر.

جدول (58)

نسبة المياه المعالجة الى المتولدة وعدد محطات المعالجة المؤهلة للاعوام 2018-2017

مؤشر قياس الاداء	2017	2018
نسبة المياه المعالجة الى المياه المتولدة (%)	29.8	48.11
عدد محطات المعالجة المؤهلة*	54	59

المصدر :
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائات البيئية للعراق، قطاع المجاري لسنة 2018 ا
- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط والمتابعة،2019 .

* تم زيادة عدد محطات المعالجة بواقع محطة واحدة في كل من (اطراف بغداد، القادسية و البصرة) بالاضافة الى زيادة 2 محطة في محافظة واسط.

شكل (46)

نسبة المياه المعالجة الى المتولدة وعدد محطات المعالجة المؤهلة للأعوام 2017 - 2108

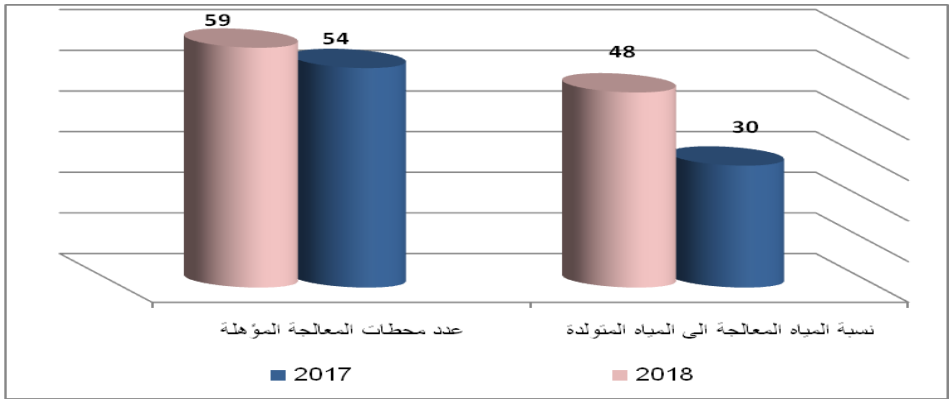

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط الماء والصرف الصحي وكما يلي :

1. قلة التخصيصات السنوية المرصدة لتنفيذ مشاريع الماء والصرف الصحي سواء في الموازنة الاستثمارية لانشاء المشاريع الجديدة او الموازنة التشغيلية لتأمين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للادامة والصيانة.
2. التجاوز على الخطوط الناقلة للماء وتقادم الخطوط الناقلة مما يؤدي الى ارتفاع نسب الضائعات في الماء وتلوث المياه الواصلة الى المستهلك.
3. وجود اشتراكات غير رسمية من المواطنين على شبكات الماء مما يسبب زيادة الهدر ناهيك عن عدم إستحصال الواردات منه.
4. صعوبة وطول اجراءات تخصيص الاراضي للمشاريع المائية من السلطات البلدية وحصول تجاوزات على اراضي المشاريع من قبل المواطنين.
5. تذبذب التيار الكهربائي وانخفاض عدد الانقطاعات لتشغيل المشاريع بصورة مستمرة يوميا وبالطاقات الفعلية لها.
6. إعتماد المشاريع والوحدات المجمعة على المولدات لضمان استمرارية التشغيل وبالتالي الحاجة المستمرة الى الوقود لتأمين تشغيل المولدات.
7. إنخفاض مناسيب الماء في الانهر الرئيسية و الانهر الفرعية.
8. انعدام الدرجات الوظيفية الجديدة لتشغيل بعض المشاريع أو الوحدات المجمعة.

8 . قطاع التنمية المكانية

يعد التباين التنموي المكاني من أكثر المشاكل التي تواجه التنمية الشاملة في العالم، فالاختلاف وعدم التوازن في تحقيق التنمية بصورة متساوية يؤدي الى ايجاد فجوات واختلافات بين الاقسام الجغرافية داخل الدولة .

وعليه يذهب هذا المحور في محاولة تحقيق التنمية بصورة متوازنة بين أجزاء العراق سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي .

الهدف الاول / الحد من ثنائية التنمية المكانية وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات :

يعد هذا الهدف هدف محوري ويعالج المشكلة بصورة مباشرة ويمكن ملاحظة التقدم المحرز في هذا الهدف من البيانات السابقة ، ومن خلال متابعة مؤشرات اداء هذا الهدف كمؤشر التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات نرى التباين في مستويات التخصيصات الاستثمارية والتي تعود بصورة أساسية الى الاحتياجات التنموية التي تطلبها المحافظات ، وكما مبين أدناه:

جدول (59)

عدد مشاريع تنمية الاقاليم للمحافظات حسب سنوات الخطة

المحافظات	2017	2018
بغداد	137	138
نينوى	18	365
كركوك	225	220
ديالى	129	130
الانبار	162	181
بابل	306	302
كربلاء	157	157
واسط	81	82
صلاح الدين	181	148
النجف	142	141
ديوانية	223	226
المثنى	61	60
ذي قار	307	311
ميسان	247	172
البصرة	623	622
المجموع	**2999**	**3255**

المصدر : دائرة الاستثمار الحكومي ، 2019 .

شكل (47)

عدد مشاريع تنمية الاقاليم للمحافظات

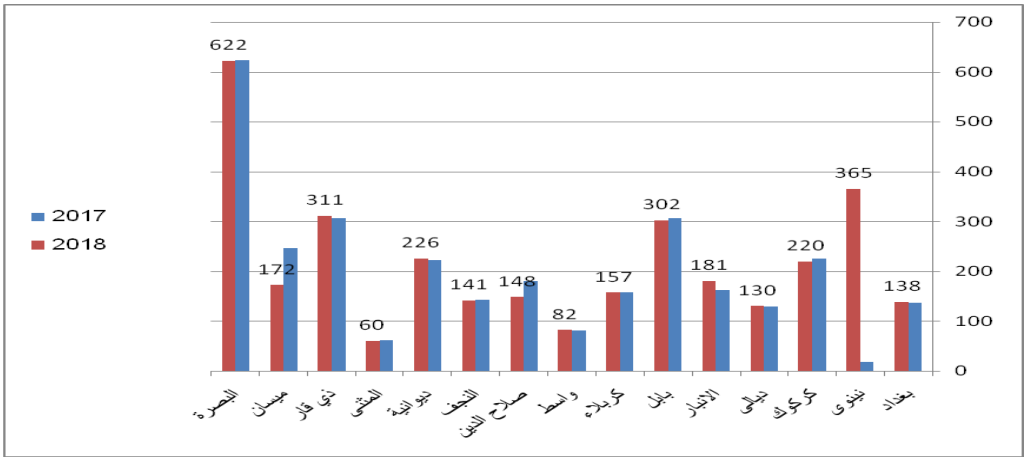

جدول (60)

التباين في التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات حسب سنوات الخطة (مليار دينار)

المحافظات	2016		2017		2018	
	التخصيصات المالية	الاهمية النسبية %	التخصيصات المالية	الاهمية النسبية %	التخصيصات المالية	الاهمية النسبية %
بغداد	301	16.60	271	26.10	270	13.03
نينوى	130	7.15	36	3.52	194	9.35
كركوك	139	7.67	15	1.51	102	4.93
ديالى	50	2.78	33	3.25	46	2.23
الانبار	78	4.34	32	3.17	189	9.14
بابل	72	3.99	64	6.19	117	5.65
كربلاء	41	2.26	52	5.07	68	3.30
واسط	94	5.17	65	6.32	93	4.52
صلاح الدين	130	7.16	51	5	142	6.88
النجف	52	2.91	50	4.81	81	3.90
ديوانية	47	2.63	39	3.81	60	2.93
المثنى	30	1.70	16	1.61	44	2.12
ذي قار	90	4.96	86	8.27	90	4.36
ميسان	92	5.10	122	11.77	164	7.92
البصرة	465	25.58	99	9.60	409	19.73
المجموع	1818	100	1039	100	2077	100

المصدر: تقارير تخصيصات المشاريع الاستثمارية والمصروف الفعلي منها للاعوام 2013-2017 / دائرة الاستثمار الحكومي/ وزارة التخطيط.

جدول (61)

توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب المحافظة (ميكا واط / ساعة)

المحافظات	2017	2018
بغداد	1091148	9991941
نينوى	408100	2960160
كركوك	259845	1921427
ديالى	251845	2910924
الانبار	191195	1257064
بابل	283365	1987730
كربلاء	165388	2083224
واسط	224535	1780817
صلاح الدين	185571	947217
النجف	208247	3004512
ديوانية	160384	1137656
المثنى	108880	521055
ذي قار	208039	2539901
ميسان	110982	1564340
البصرة	305926	4985935
المجموع	4163450	39593993

المصدر : - الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق ، 2016 .

-دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، تقرير فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في المحافظات ، 2019 .

جدول (62)

كمية الانتاج والمبيعات للماء الصافي في مشاريع المديرية العامة للماء ودائرة ماء بغداد حسب المحافظات لسنة 2017-2018 (مليون م^3)

	المحافظة	الطاقة التصميمية	الطاقة المتاحة	الانتاج المخطط	الانتاج الفعلي	نسبة المتحقق %	الضائعات	الموزع مجاناً	الماء المباع
مشاريع المديرية العامة للماء	نينوى	1360	1001	982	935	95	94	47	795
	كركوك	517	186	183	174	95	17	9	148
	ديالى	511	486	477	454	95	45	23	386
	صلاح الدين	428	360	353	336	95	34	17	286
	بغداد	468	456	447	426	95	43	21	362
	الانبار	508	386	379	361	95	36	18	307
	واسط	530	413	405	386	95	39	19	328
	بابل	346	263	258	246	95	25	12	209
	كربلاء	575	321	315	300	95	30	15	255
	النجف	572	266	261	249	95	25	12	212
	القادسية	494	300	294	280	95	28	14	238
	المثنى	177	168	165	157	95	16	8	134
	ذي قار	482	229	225	211	94	21	11	179
	ميسان	182	176	172	169	98	17	8	144
	البصرة	403	254	249	237	95	24	12	201
المجموع		7555	5265	5165	4921	95	494	246	4184
دائرة ماء بغداد		1407	1278	1200	1174	98	294	590	21078
المجمعات المائية		5087	3498	-	3269	-	-	-	2779
المجموع الكلي		14049	10041	6365	9364	-	788	836	28041

المصدر : تقرير مشاريع الماء لسنة 2018 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2019 .

جدول (63)

نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات لسنة 2017-2018 (%)

المحافظة	2017	2018
نينوى	59.2	59.2
كركوك	66.6	72.5
ديالى	45.2	46.5
الانبار	27.2	44.3
امانة بغداد	95	95
اطراف بغداد	40.3	41.8
بابل	41.8	41.8
كربلاء	66.7	71.1
واسط	54.3	55.9
صلاح الدين	32.5	29.6
النجف	76.1	76.1
القادسية	46.3	43.7
المثنى	43.5	43.5
ذي قار	47.9	48.4
ميسان	79.4	80.5
البصرة	81.5	83.5
الاجمالي	61.9	63.5

المصدر : تقرير الاحصاءات البيئية للعراق : قطاع الخدمات البلدية لسنة 2018 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2019 .

شكل (48)

نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات لسنة 2017-2018

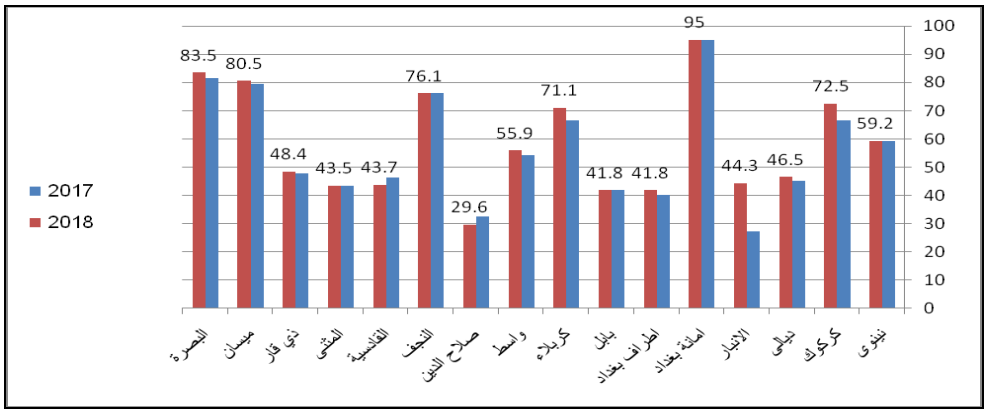

الهدف الثاني / تعزيز البنية الريفية

بالاطلاع على البيانات نرى ايضا التفاوت في البيئة الريفية عن الحضرية فمتابعة مؤشر نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة والمحافظة نرى ان المحافظات الجنوبية وخاصة البصرة قد حصلت على اعلى النسب وحققت التوازن بين البيئتين الحضرية والريفية في نفس الوقت في نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب والتي قد بلغت 90% على مستوى البيئتين تلاها محافظة ميسان والتي بلغت نسبة المخدومين فيها حوالي 91% موزعة بين الحضر والريف خلال العام 2017 .

اما في العام 2018 نرى ان المحافظات الجنوبية ما زالت اكثر توازناً ومحافظة على الاستقرار بين البيئتين في نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب (ميسان والبصرة) وفي نفس الوقت سجلت محافظة ذي قار اقل نسبة في المؤشر اعلاه في بيئة الريف خلال العام الاخير .

جدول (64)

نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة والمحافظة للاعوام 2017- 2018

المحافظة	البيئة 2017		المجموع 2017	البيئة 2018		المجموع 2018
	حضر	ريف		حضر	ريف	
نينوى	95	75	87.1	96	72	86.6
كركوك	92	83	89.7	92	83	89.7
ديالى	100	79	89.3	100	75	87.3
الانبار	90	70	80	90	70	80
امانة بغداد	100	0.0	100	100	0.0	100
اطراف بغداد	60	40	50.5	60	40	50.5
بابل	80	57	68.1	80	50	64.5
كربلاء	96	86	92.7	96	86	92.7
واسط	90	65	80	95	80	89
صلاح الدين	72	56	63.2	75	43	57.4
النجف	98	82	93.4	98	82	93.4
القادسية	81	62	72.9	82	63	73.9
المثنى	89	66	76.4	89	66	76.4
ذي قار	70	78	72.9	86	23	63.4
ميسان	92	88	91	93	89	92
البصرة	90	90	90	90	90	90
الاجمالي	90.3	68.9	83.4	91.7	63.3	82.6

المصدر : تقرير الاحصاءات البيئية للعراق : كمية ونوعية المياه لسنة 2018 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2019 .

شكل (49)
نسبة سكان الريف المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب المحافظة للاعوام 2017- 2018

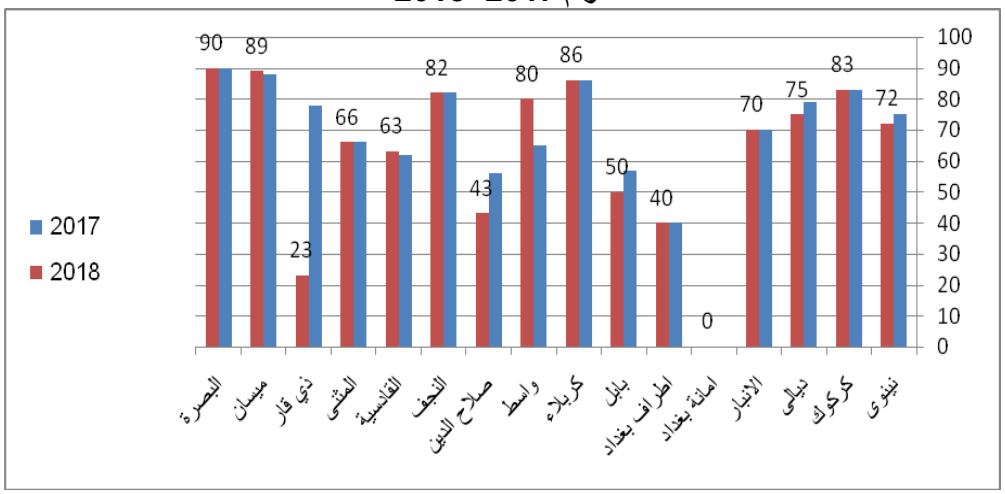

الهدف الثالث / تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن

من خلال البيانات أدناه لا نجد اي تقدم محرز بشكل كبير فالفروقات ما زالت بين سنتي 2017-2018 قليلة ومحدودة عدى القليل من المحافظات كمحافظة الانبار في مجال السكان الحضر المخدومين بشبكات المجاري (العادمة ، المشتركة) والتي أصبحت نسبة المخدومين حوالي 28% بعد ان كانت لا تتجاوز 15% في عام 2017 .

جدول (65)
النسبة المئوية لسكان الحضر المخدومين بشبكات المجاري (العادمة،المشتركة) وشبكات مياه الامطار (الامطار ، المشتركة) لسنة 2017- 2018

المحافظة	شبكات المجاري (العادمة ، المشتركة) 2017	شبكات المجاري (العادمة ، المشتركة) 2018	شبكات مياه الامطار (الامطار ، المشتركة) 2017	شبكات مياه الامطار (الامطار ، المشتركة) 2018
نينوى	3.8	3.8	21.9	28
كركوك	5	5	60	60
ديالى	5	5	27	29
الانبار	15	28	60	80
أمانة بغداد	95.6	92	100	100
أطراف بغداد	39	40	39	40
بابل	12	12	6	6.3
كربلاء	55.6	55.6	58	58
واسط	20	20	30	30
صلاح الدين	26	26	23	23
النجف	84	84	74	74
القادسية	21	21	17	17
المثنى	48	48	50	50
ذي قار	70	61	45	43
ميسان	98	98	98	98
البصرة	42	42	47	47
الاجمالي	51	50	58	59.5

المصدر : تقرير الاحصاءات البيئية للعراق : قطاع المجاري لسنة 2018 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2019

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف التنمية المكانية وكما يلي :

1. تركز اعداد كبيرة من السكان في مراكز المدن مما يؤثرعلى تقديم الخدمات الضرورية بشكل مناسب وعدم حصول المواطنين على اغلب الخدمات الضرورية .
2. هجرة السكان من الريف الى المدينة اثر على القطاع الزراعي في اغلب المحافظات من ناحية وعلى المدينة من ناحية اخرى فادى ذلك الى قلة الايدي العاملة المشتغلة في الزراعة والى ترييف المدينة .
3. عدم توفر فرص العمل بشكل متوازن وتدني المستوى المعيشي وانخفاض مستوى دخل الفرد وخاصة في المناطق الريفية .
4. عدم توزيع الاستثمارات جغرافيا وعدم الاخذ بنظر الاعتبار الميزة النسبية للوحدات الادارية .
5. عدم الاستقرار السياسي والامني والذي يعد من المحددات الاساسية لاتخاذ القرار الاستثماري والتنموي .
6. ضعف القطاع المالي والمصرفي .
7. اختلاف التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات وعدم اعطاء الاولوية الى المحفظات المتضررة .

خامساً : التنمية البشرية والاجتماعية

1 . قطاع التربية والتعليم الجامعي

يعد قطاع التربية و التعليم مجالا للاستثمار في الرأسمال البشري، انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على اساس تربوي وعلمي في ظل النمو السكاني المرتفع ومحدودية الامكانات المادية والبشرية والتقنية ، أذ بلغت التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم (198.360) مليار دينار لعام 2018 بعد ان كانت (62.092) مليار دينارفي عام 2017 ، اما عن المشاريع الاستثمارية فقد بلغت (305) مشروع استثماري لعام 2018 يقابلها (274) مشروع في عام 2017.

أ . التعليم قبل الجامعي

الهدف الاول : زيادة نسب الالتحاق وكما يأتي:

- ✓ **زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 30% في سنة الهدف**
- ✓ **زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 99%.**
- ✓ **زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 70% .**
- ✓ **زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 45%.**
- ✓ **زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 7%.**
- ✓ **زيادة اسهام التعليم الاهلي في توفير فرص التعليم العام والعالي وبما لا يقل عن 20%.**

سعت خطة التنمية الوطنية (2018-2022) الى الاهتمام بهذا القطاع من خلال تطوير قطاع التربية والتعليم ،لكن مع ذلك لم يسجل معدل الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي تقدم محرز فقد سجل (94%) في عام 2017 والذي كان من المفترض ان يصل الى (95%) ، اذ لا تزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم التعليم في انحاء البلد.

اما بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية فقد شهد الاخيرارتفاع في معدل الالتحاق والذي قد وصل الى (58%) .

جدول (66)

مؤشرات قطاع التربية للأعوام 2017 - 2018

2018	2017	المؤشرات
11	11	معدل الالتحاق الصافي لرياض الاطفال (%)
25	24	طفل / معلم (رياض اطفال) (حكومي واهلي)
2.1	2.1	معدل التسرب في التعليم الابتدائي (حكومي واهلي) (%)
37	37	تلميذ/ شعبة (ابتدائي) (حكومي واهلي)
22	21	تلميذ/ معلم (ابتدائي) (حكومي واهلي)
94	94	معدل الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي (%)
58	56	معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية (%)
19	18	طالب/ مدرس (ثانوي) (حكومي واهلي)
37	37	طالب/ شعبة (ثانوي)
2.3	2.3	معدل التسرب في التعليم الثانوي(حكومي واهلي) (%)
520	476	عدد مدارس رياض الاطفال الاهلية
30279	30561	عدد الاطفال المسجلين في رياض الاطفال الاهلية
1366	1032	عدد المدارس الابتدائية الاهلية
262371	198498	عدد التلاميذ الموجودين في المدارس الابتدائية الاهلية
1016	813	عدد المدارس الثانوية الاهلية
142746	112683	عدد الطلبة الموجودين في المدارس الثانوية الاهلية
3.2	1	معدل الالتحاق الصافي في التعليم المهني (%)

المصدر:- الجهاز المركزي للأحصاء/ مديرية الاحصاء الاجتماعي لعام 2018 .

- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي لعام 2018.

شكل (50)

معدل الالتحاق الصافي (رياض الاطفال، الابتدائية، الثانوية، المهني) للأعوام 2017 - 2018

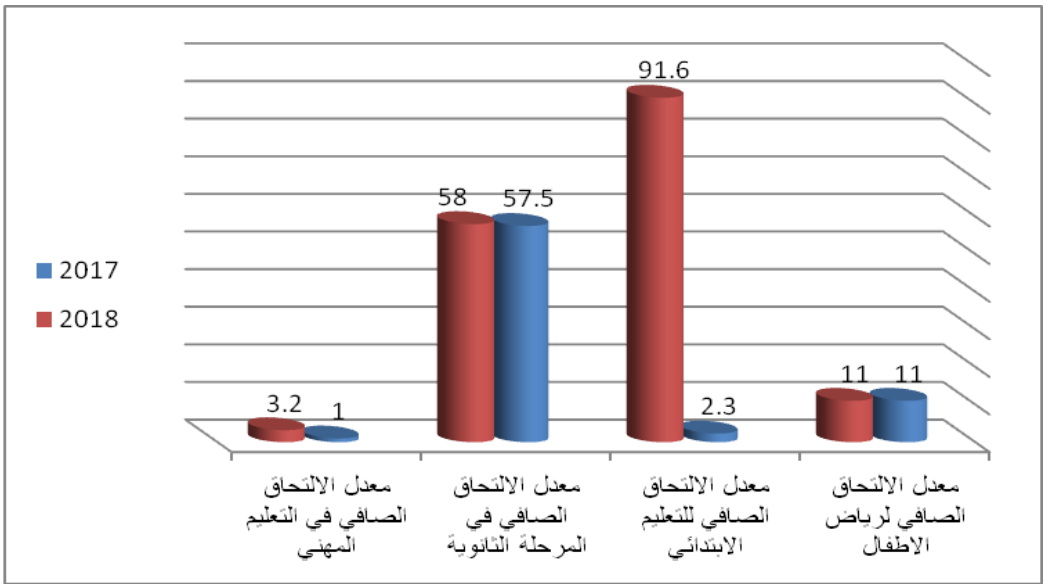

الهدف الثاني: توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لأستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة.

نلاحظ من متابعة المؤشرات ان عدد مدارس رياض الاطفال (حكومي واهلي) بلغ (1259) مدرسة عام 2018 مسجلاً تقدم محرز عن العام السابق ، وهو ما ينطبق ايضاً حول عدد المدارس الثانوية (حكومي واهلي وديني) حيث وصلت الى حوالي (8139) مدرسة بعد ان سجلت (7485) مدرسة في عام 2017.

جدول (67)

عدد مدارس رياض الاطفال،الابتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد مدارس رياض الاطفال (حكومي واهلي)	1195	1259
عدد المدارس الابتدائية	15965	17235
عدد المدارس الثانوية	7485	8139

المصدر : - الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي لعام 2018 .

شكل (51)

عدد مدارس رياض الاطفال والابتدائية والثانوية للأعوام 2017،2018

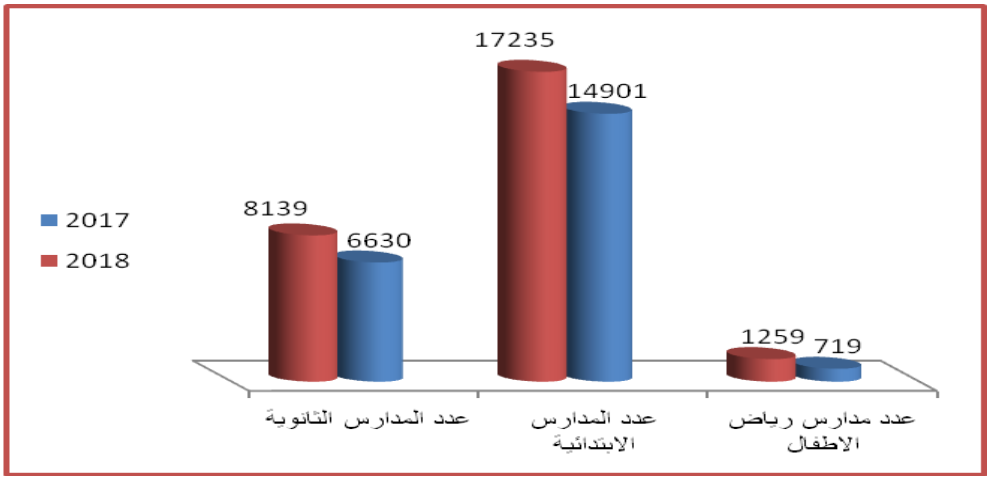

الهدف الثالث :- تحسين كفاءة النظام التعليمي

بينت المؤشرات السابقة ان عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي (حكومي وأهلي وديني) قد بلغت في عام 2018 (168330) هيئة تعليمية وتدريسية والتي سجلت تزايد يفوق المخطط له والذي كان من المتوقع الوصول الى (154080) هيئة تعليمية وتدريسية.

جدول (68)

مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد الهيئات التعليمية لرياض الاطفال (حكومي واهلي)	8304	8542
عدد الهيئات التعليمية الابتدائية	286097	290664
عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي	164744	168330
عدد المشاركات للملاكات التعليمية في الدورات التدريبية الى العدد الكلي (ابتدائي)	55889	73812
عدد المشاركات للملاكات التعليمية في الدورات التدريبية الى العدد الكلي (ثانوي)	41512	52940

المصدر : - الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي لعام 2018 .
- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي لعام 2018.

شكل (52)

عدد الهيئات التعليمية لرياض الاطفال والابتدائية والثانوية للأعوام 2017 - 2018

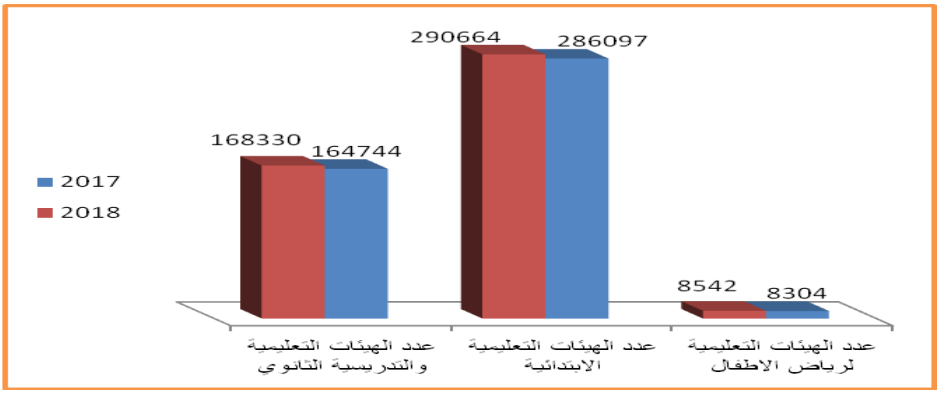

الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة

من خلال البيانات السابقة نلاحظ تزايد الاهتمام في الجانب التعليمي وخاصة في مدارس الموهوبين، اذ قد تزايد عدد المدارس مع تزايد ملحوظ في عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدارس خلال عام 2018 عن العام السابق له ، والذي يؤكد ان هناك توجه حقيقي نحو خلق بيئة مدرسية جاذبة لتعليم الموهوبين .

جدول (69)

عدد مدارس الموهوبين (إبتدائي) والطلاب الملتحقين للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد مدارس الموهوبين (إبتدائي)	6	7
عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الموهوبين (ابتدائي)	310	380

المصدر : - الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي لعام 2018 .
- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي لعام 2018.

شكل (53)

عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الموهوبين (ابتدائي) للأعوام 2017- 2018

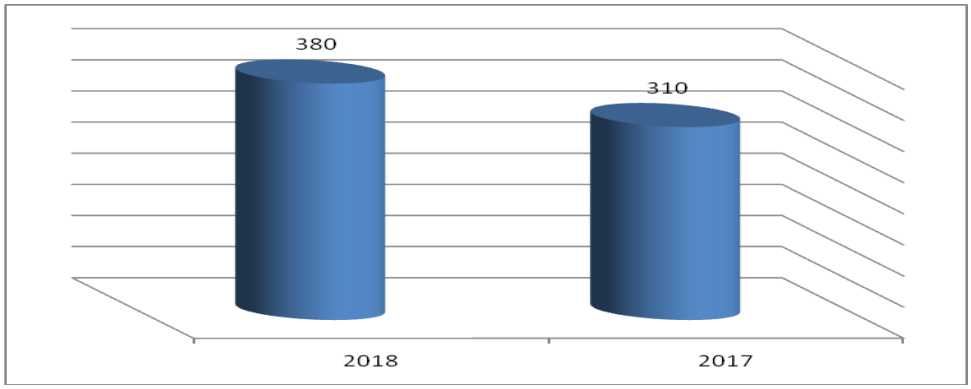

الهدف الخامس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني

من خلال مطالعة البيانات السابقة نلاحظ التطور الحاصل في التعليم المهني حيث بلغ عدد المدارس المهنية (314) مدرسة في عام 2018 بعد ان كانت لا تتجاوز (305) مدرسة وكذلك الحال بالنسبة الى عدد الطلبة الموجودين في المدارس اذ بلغوا (50603) طالب وطالبة عام 2018، بعد ان كانوا تقريبا (50039) طالب وطالبة في العام السابق وكما موضح في الجدول السابق.

جدول (70)

عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام 2017 - 2018

المؤشرات	2017	2018
عدد المدارس المهنية	305	314
عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية	50039	50603
نسب التسرب في التعليم المهني (%)	%3	%3

المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي لعام 2018 .
- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي لعام 2018.

شكل (54)

عدد المدارس المهنية للأعوام 2017- 2018

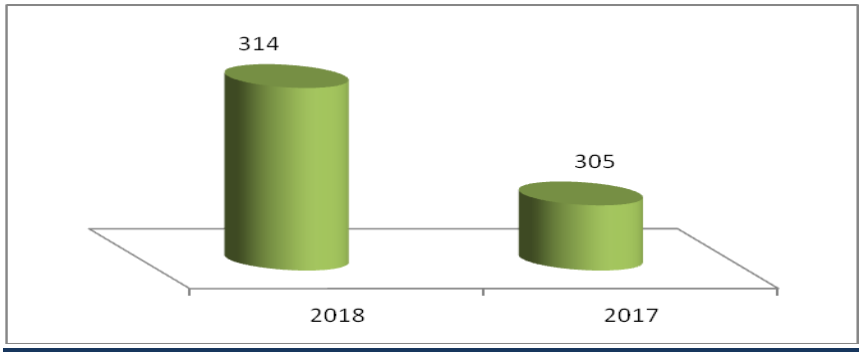

الهدف السادس : دعم مشاريع محو الامية

بالاطلاع على المؤشرات أدناه لوحظ أن الأمية مازالت تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق، فلا زالت تسعى الدولة الى زيادة عدد مراكز محو الأمية للقضاء على هذه الآفة المجتمعية إذ تعد مراكز محو الامية من أهم آليات القضاء على مشكلة الامية ،فقد بلغ عدد مراكز محو الامية (35595) مركز، وبلغ عدد المحاضرين (42316) محاضر لعام 2018.

جدول (71)

عدد مراكز محو الامية والمحاضرين للأعوام2017- 2018

المؤشر	2017	2018
عدد مراكز محو الامية	**34581**	**35595**
عدد المحاضرين في مراكز محو الامية	**36440**	**42316**
عدد مراكز محو الامية في الحضر	**18511**	**19017**
عدد مراكز محو الامية في الريف	**16070**	**16578**

المصدر : وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي لعام 2018.

ب . التعليم الجامعي

الهدف الاول :- تطوير الجانب الاكاديمي للجامعات العراقية

بلغ عدد الطلبة العراقيين والعرب المقبولين في الدراسات العليا (15359) طالب وطالبة لعام 2018 في حين بلغ (13366) طالب وطالبة عام 2017، وبلغ عدد الذكور(7975) طالب في حين بلغ عدد الاناث (7384) طالبة لنفس العام . وبلغ عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا (39141) طالب وطالبة لعام 2018 وبلغ عدد الاناث (19029) طالبة وعدد الذكور(20112) طالب مقابل (35055) طالب وطالبة عام 2017.

شكل (55)

عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا من العراقيين والعرب للأعوام 2017 - 2018

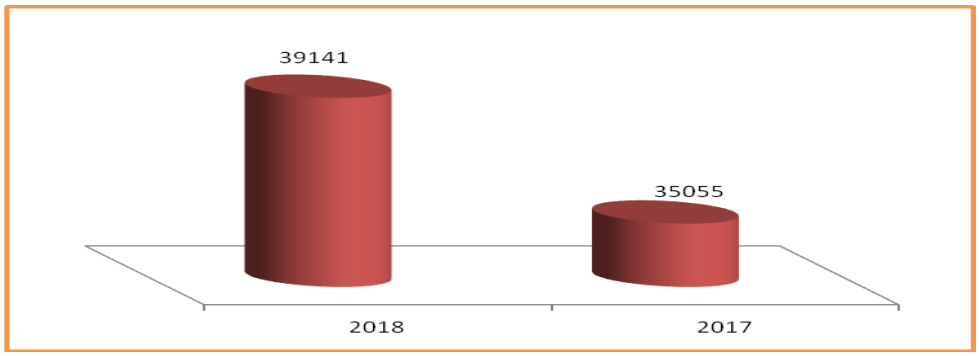

- بلغت نسبة التدريسيين والذي لم يمضي على تعيينهم 6 سنوات والذين دخلو ورش عمل تدريبية في مهارات وأساليب البحث العلمي حوالي (8.39%) الى العدد الكلي منهم .
- عدد التدريسيين الذين يمتلكون شهادات دولية في طرائق التدريس (165) تدريسي.
- عدد البحوث المطبقة في القطاع الخاص وجرى التعاون بين القطاع الخاص والجامعات (243) بحث تطبيقي.

الهدف الثاني :- تحسين التصنيف الدولي للجامعات

- بلغ عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلايفيت (1978) بحث ، وعليه فأن نسبة البحوث المنشورة من قبل التدريسيين على عدد البحوث الكلي المنشورة حوالي (5.41%).
- فيما يخص تطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لأستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية فقد بلغت نسبة المؤتمرات الدولية (4.57%) مؤتمر من مجموع المؤتمرات المقامة في الجامعات.
- عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجامعات الاجنبية الرصينة بلغت (62)إتفاقية ، وعدد المؤتمرات المشتركة مع الجامعات الاجنبية (139) مؤتمر.
- بلغت نسبة الابنية والمختبرات والمراكز البحثية ذات المواصفات الدولية الى عدد الابنية والمختبرات والمراكز البحثية الكلي (25%) .
- بلغت نسبة القاعات الدراسية المجهزة بالمستلزمات التعليمية الحديثة على عدد القاعات الكلي (32.57%) والتي تساهم في تحسن المستلزمات التعليمية في القاعات الدراسية .
- حسب تصنيف (URAP) للجامعات العالمية شهد العراق دخول جامعة واحدة وهي جامعة بغداد في عام 2018.

الهدف الثالث:- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

- عدد المشاريع التي كان للجامعة دور فيها سواء بالتدريب أوتسهيل الموافقات حوالي (325) مشروع.

الهدف الرابع:- اعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة .

- نسبة الاعمار للبنى التحتية والابنية الجامعية المتضررة جزئياً او كلياً هي (16.19%).
- نسبة تجهيز الآثاث والمتطلبات المادية للجامعات الى العدد الكلي (88%).
- عدد البرامج الثقافية والاجتماعية حول الاندماج المجتمعي (38) برنامج.

من خلال البيانات السابقة نلاحظ ان نسبة المتحقق من الهدف الاول هي (25%) . بينما نجد ان نسبة المتحقق من الهدف الثاني (16.66%) إعتماداً على الانشطة والمؤشرات التي تم تحقيقها ، ونسبة المتحقق من الهدف الثالث (8.33%) ، أما بالنسبة للهدف الرابع فقد كانت النسبة (22.5%) اي ان النسبة الكلية للأنجاز هي (72.49%).

شكل (56)
نسبة المتحقق من أهداف لقطاع التعليم العالي لعام 2018

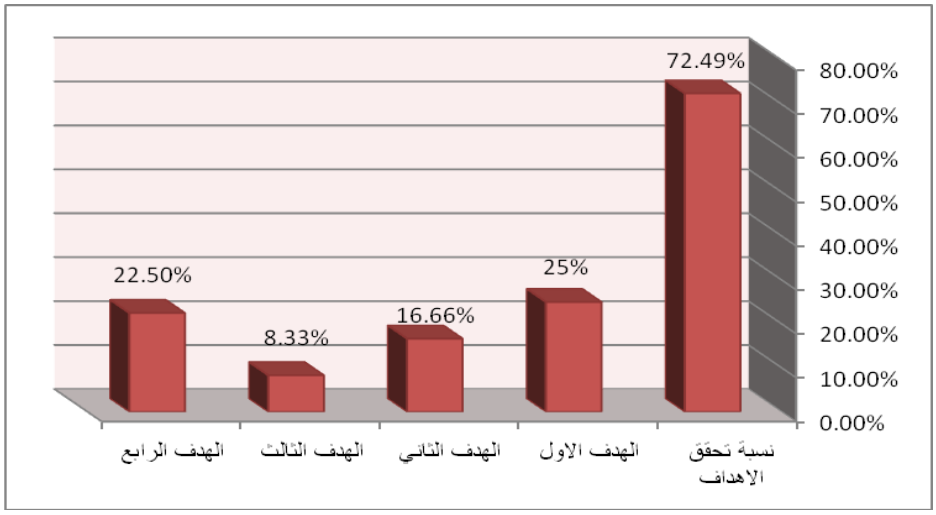

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التربية والتعليم وكما يلي :

1. تفاقم مشكلات البنى التحتية المتمثلة بالعجز الكبير في الأبنية المدرسية وتدني كفاءة المرافق الصحية والبيئية.
2. استمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع، والتفاوت بين المحافظات اضافة الى ارتفاع نسب الامية في المناطق الريفية والنائية، مع تدهور أكبر في مواصلة التعليم بالمناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية.
3. محدودية استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليمية.
4. إستمرار النقص في توفر التقنيات التربوية الحديثة مما حد من فرص الوصول الى مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.
5. ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.
6. محدودية البنى التحتية وضعف المستلزمات والمختبرات والأجهزة التعليمية الحديثة مقابل زيادة كبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة.
7. ضعف الشراكة في المؤسسات التعليمية بين القطاعين العام والخاص.
8. ضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الاجنبية وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الاجانب في الجامعات العراقية.
9. قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر.
10. قلة الوعي والمعرفة بأساليب البحث العلمي الحديثة.

ج . قطاع الصحة

تعد الصحة من عوامل نجاح التنمية واستدامتها اذ انها ترتبط بنواة التنمية وهو البشر والمجتمع فالذي يتمتع بمؤشرات صحة جيدة يكون اكثر قدرة على التعلم وقابلية على الانتاج والتطوروعلية ركز هذا القطاع على ستة أهداف ترتبط جميعها في تحسين الواقع الصحي للفرد والمؤسسة الصحية وكما يلي :-

الهدف الاول : تحسين وتحديث النظام الصحي

من خلال متابعة مؤشرات إطار وتحسين وتحديث النظام الصحي نجد إن هنالك زيادة في عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية التي تحتوي على أسرة بنسبة (3%) وإرتفاع عدد المستشفيات الاهلية بنسبة (4%) عن العام السابق ، أضافة الى ذلك حصول إرتفاع في مؤشر معدل إشغال الاسرة عن العام السابق وقد خطط لها لتصل الى (68) لكن نجد هنالك إنحراف عن المستهدف بنسبة (16%) أما فيما يتعلق مؤشر(معدل سرير/1000 نسمة) فقد حافظ المؤشر على مستوى واحد خلال العامين 2017 و2018 وبلغ (1.2) سرير لكل 1000 نسمة لكن المؤشر ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بالمستهدف (1.4). وبالتالي يمكن القول إن توفر هذه الركائز الاساسية للخدمات الصحية يشكل عنصراً مهما لتحسين صحة الفرد والمجتمع.

اما في ما يخص أعداد الكوادر الطبية المؤهلة لرفع كفاءة المؤسسات الصحية لوحظ ان هناك أنخفاض في أعداد المقبولين على الدراسات العليا في الاختصاصات الطبية أذ كان عدد الطلبة المقبولين في التخصص الاخير حوالي (1065) طالب عام 2018 بعد ان سجلت البيانات حوالي (1380) طالب عام 2017.

جدول (72)

مؤشرات تحسين وتحديث النظام الصحي للاعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية التي تحتوي على أسرة	273	281
عدد المستشفيات الاهلية	127	135
عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية	2658	2765
معدل إشغال الاسرة (%)	49	57.2
معدل سرير /1000 نسمة	1.2	1.2
أعداد المقبولين على الدراسات العليا للاختصاصات الطبية	1380	1065
معدل وفيات الاطفال الرضع دون السنة لكل 1000 ولادة حية	18.6	18.6
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	23.1	22.8
معدل وفيات الامهات لكل 100000 نسمة	31	33.5
نسبة الولادات الذين أوزانهم أقل من (2500)غم %	6.6	7.1
عدد الاطباء الكلي	31451	35807

المصدر : تقرير وزارة الصحة لعام 2018

شكل (57)

عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية والمستشفيات الاهلية ومراكز الرعاية الصحية الاولية للاعوام 2017-2018

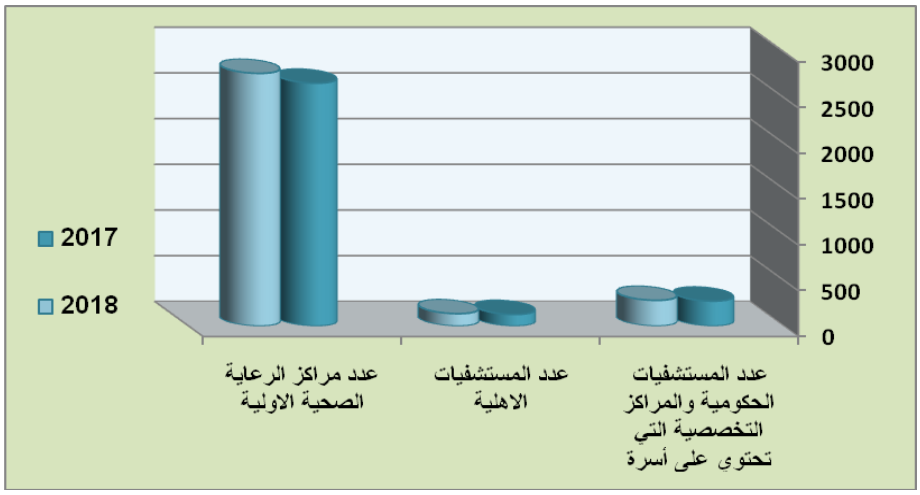

شكل (58)

معدل وفيات الاطفال لكل 1000 ولادة حية ووفيات الامهات لكل 1000 نسمة للاعوام 2017-2018

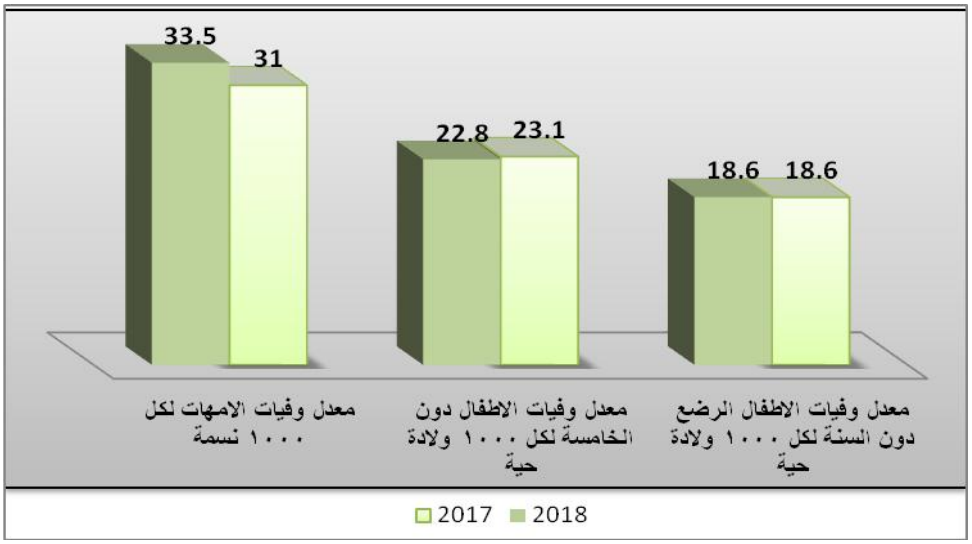

من خلال متابعة المؤشرات السابقة نجد ان هناك تفاوت في البيانات ، فهناك مؤشرات حققت تقدم محرز كما في مؤشر عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية والتي حققت تزايد بمقدار (8 مستشفيات) خلال عام 2018 ، ومن جانب آخر نشاهد أزدياد معدل الوفيات للامهات لكل الف نسمة بمقدار (2.5) وحدة خلال عام 2017 ، بالتالي

ووفق ما تقدم يمكن ان نقول أن الجهود المبذولة من الحكومة كبيرة في محاولة تحسين النظام الصحي بزيادة عدد الكوادر والمستشفيات لكن مع ذلك يوجد تردي في المستوى الصحي والذي يتطلب من الحكومة جهود أكبر في مجال التوعية وزيادة أجراءات الوقاية الصحية .

الهدف الثاني : تحسن نظام الوقاية الصحية

تظهر المؤشرات تدني مستوى الخدمات المقدمة للوقاية الصحية من الامراض ولا سيما فيما يتعلق بالتغطية التحصينية للاطفال والامهات الحوامل الامر الذي ينعكس على عدم تحقق هدف تحسين الوقاية الصحية ، أذ نجد هناك تراجع في بعض مؤشرات الوقاية الصحية وخاصة مؤشر (شلل الاطفال G3) والذي يعد من اللقاحات المهمة التي تعكس مدى خدمات الوقاية الصحية وسجلت البيانات إن هناك تراجع في نسبة التطعيم بمقدار (14) وحده خلال عام 2018 .

جدول (73)

مؤشرات الوقاية الصحية للاعوام 2017-2018

المؤشر	2017	2018
نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي للفئة العمرية (اقل من ستة اشهر) (%)	41	37
نسبة الاطفال الملقحين بلقاح B.C.G (%)	94	94
نسبة الاطفال الملقحين ضد الحصبة المنفردة (%)	85	84
نسبة الاطفال الملقحين ضد شلل الاطفال G3 (%)	86	72
نسبة الزيارات الاولى والرابعة فأكثر للحوامل (%)	91	87
نسبة الزيارات الاولى والرابعة للرضيع (%)	134	127
نسبة الزيارات الاولى والثالثة للطفل (%)	36	34

المصدر : تقرير وزارة الصحة لعام 2018

شكل (59)

نسبة لقاح البي سي جي ولقاح الحصبة المنفردة ولقاح شلل الاطفال G3 للاعوام (2017- 2018)

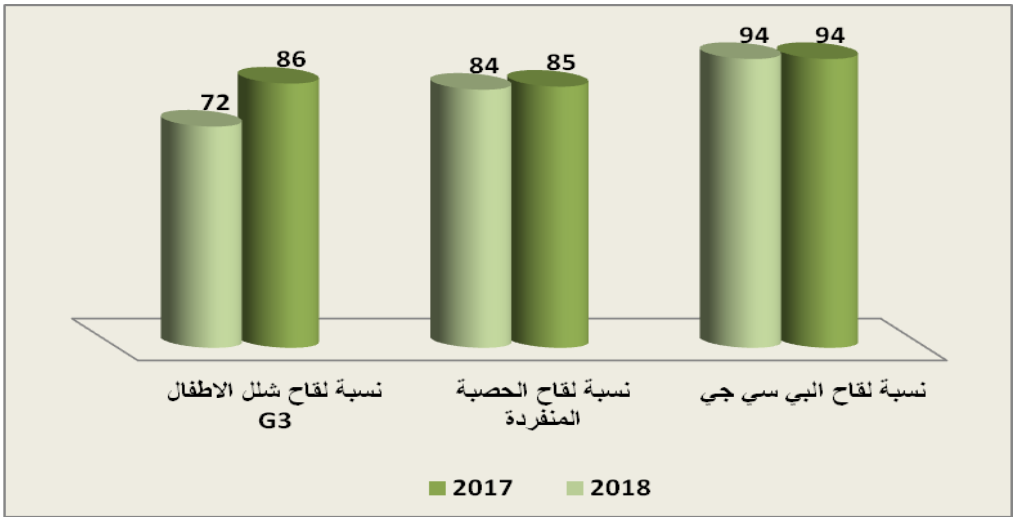

الهدف الثالث : تحسين اليات تقديم الخدمات الصحية

شهدت مؤشرات الموارد البشرية في القطاع الصحي إنخفاضا نسبيا في بعض الكوادر المتخصصة ، ونلاحظ من خلال الجدول أدناه ان معدل طبيب / 10000 نسمة قد إنخفض بنسبة قليلة وكذلك الحال بالنسبة الى معدل طبيب أسنان / 10000 نسمة قد إنخفض عن السنة السابقة وايضا إنخفض عدد زيارات المرضى المراجعين الكلي للعيادات الاستشارية والعيادات الخارجية ووحدات الطوارئ والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الصحية الاولية بنسبة إنخفاض بلغت (0.73%) عن العام السابق.

جدول (74)

مؤشرات تحسين أليات تقديم الخدمة الصحية للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
معدل طبيب /10000 نسمة	9.4	9.1
معدل طبيب اسنان / 10000 نسمة	2.8	3.1
معدل صيدلي/10000 نسمة	3.3	3.3
معدل ذوي المهن الصحية /10000 نسمة	19	19.4
نسبة ملاك تمريض / طبيب %	2.3	2.3
نسبة الولادات التي تجري بأشراف ذوي الاختصاص %	93.7	91.1
عدد زيارات المرضى المراجعين الكلي	61345825	60893124

المصدر : تقرير وزارة الصحة لعام 2018

شكل (60)

مؤشرات تحسين اليات تقديم الخدمات الصحية للاعوام 2017- 2018

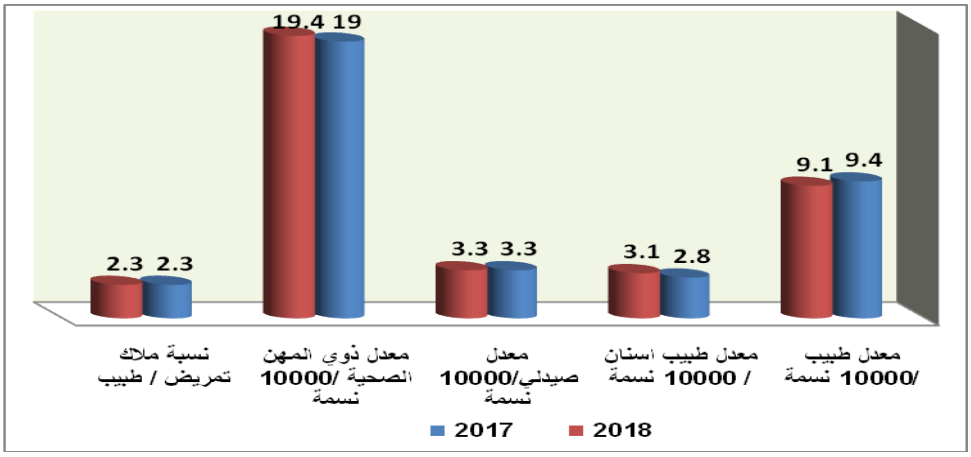

الهدف الرابع: خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية

من خلال متابعة مؤشرات خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية لوحظ ان مؤشر نسبة الوفيات المبكرة للامراض غيرالانتقالية الرئيسية للاعمار (30- 70 سنة) وهي (أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والسكري والامراض التنفسية المزمنة) قد إرتفع إرتفاعاً طفيفاً إذ بلغ (3.1) لعام 2018.

أما فيما يخص مؤشر معدل الاصابة بالتدرن لكل 100000 نسمة فقد إنخفض إنخفاضاً ملحوظاً وأعلى من المستهدف البالغ (20.24%) لعام 2018 وذلك بسبب فاعلية برامج مكافحة التدرن في حين يشير مؤشر معدل إنتشار الملاريا لكل 10000 نسمة الى عدم تسجيل أية إصابة بهذا المرض للعامين 2017و2018 مما يحد من إنتشار هذا المرض.

جدول (75)

مؤشرات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
نسبة الوفيات المبكرة للامراض غيرالانتقالية الرئيسية للاعمار (30-اقل من 70 سنة) (%)	3	3.1
معدل الاصابة بالعوز المناعي لكل 100000 نسمة	0	0.29
معدل الاصابة بالتدرن لكل 100000 نسمة	21	19
معدل الاصابة بالتهاب الكبد B لكل 100000 نسمة	5.2	5.2
معدل انتشار الملاريا لكل 10000 نسمة	0	0

المصدر : تقرير وزارة الصحة لعام 2018

شكل (61)

الوفيات المبكرة ومعدل الاصابة بالعوز المناعي للأعوام 2017-2018

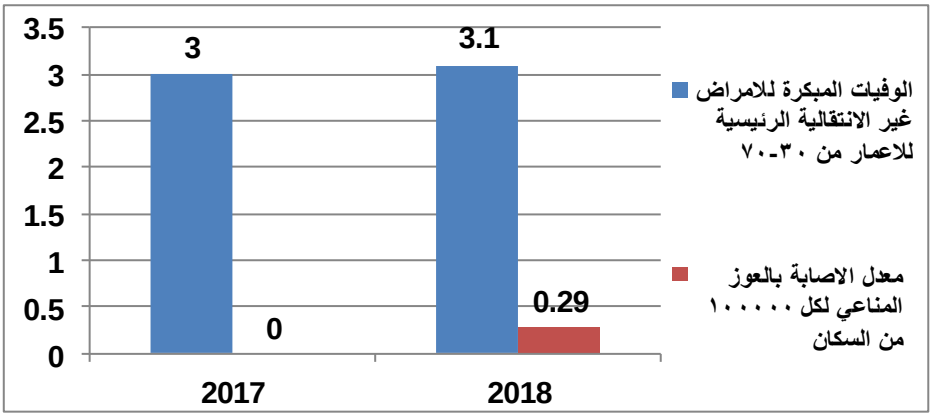

الهدف الخامس: تعظيم الموارد المالية والنهوض بإقتصاديات الصحة

نظراً لاهمية التمويل في تنفيذ البرامج والخدمات الصحية لكن نجد إن هنالك إنخفاض في إجمالي التخصيصات السنوية للمشاريع الصحية من إجمالي تخصيصات نشاط قطاع المباني والخدمات، اذ بلغت (108075) مليون دينار عام 2018 بينما كان (189187) مليون دينار، مما أثر بشكل سلبي وواضح على القطاع الصحي . وإنخفاض الاهمية النسبية إذ بلغت (2.15%) عام 2018 بعد إن كانت (4%) عام 2017.

أما فيما يخص مشاركة الدول والمنظمات المانحة في دعم وتطوير القطاع الصحي في تمويل أنشاء وتأهيل وتوسيع المستشفيات وقطاعات ومراكز الرعاية الصحية فقد إرتفع الى (56) مشروع لعام 2018 بعد إن كان (85) مشروع لعام 2017.

جدول (76)

التخصيصات السنوية للمشاريع الصحية والاهمية النسبية للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
إجمالي التخصيصات السنوية للمشاريع الصحية من إجمالي تخصيصات نشاط قطاع المباني والخدمات (مليون دينار)	189187	108075
الاهمية النسبية للمشاريع الصحية من نشاط المباني والخدمات (%)	%4	%2.15

المصدر : تقرير وزارة الصحة لعام 2018

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصحي وكما يلي :

1. تقادم التقنيات والبنى التحتية للمؤسسات الصحية وضعف بعض الكوادر البشرية .
2. إستمرار الازمات السياسية والاجتماعية للبلد وتراكمات آثار الحروب والهجمات الارهابية .
3. تواضع إجراءات تطوير وتحديث مراكز الرعاية الصحية الاولية .
4. عدم الاهتمام بمستوى مخرجات تعليم الملاكات الطبية الصحية .
5. ضعف مشاركة القطاع الخاص .
6. يتم اعداد موازنة الصحة ويتم اقرارها على اساس سنوي وهذا يؤدي الى صعوبة في التخطيط والتنفيذ .
7. محدودية التخصيصات المالية المرصدة واللامركزية في نقل الصلاحيات للقطاع .
8. قلة ومحدودية تخصيصات الادوية والمستلزمات الطبية والاجهزة الطبية والمختبرية .
9. الزيادة الكبيرة في الطلب على الخدمات الصحية الناتجة عن زيادة اعداد السكان .
10. قلة المقاعد وانعدامها في بعض الفروع الطبية مما يقلل فرصة القبول لها .
11. عدم فتح قسم من الدراسات في جميع الجامعات مما يقلل فرص التقديم لها من الاطباء في المحافظات .
12. هجرة الكفاءات من الاطباء الاختصاص بسبب سوء الاوضاع المادية والامنية .

3 . قطاع التنمية الاجتماعية

تقوم مؤسسات الرعاية الإجتماعية في العراق بتقديم الخدمات لشرائح معينة في المجتمع من ذوي الإحتياجات الخاصة وهم (الأيتام ، المعوقين، المسنين والمقعدين، العاجزين كلياً) كما تسهم بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين الذين تحيط بهم مشكلات اجتماعية واقتصادية يعجزون عن مواجهتها والتغلب عليها وتبذل كل جهد من أجل إعتمادهم على إمكاناتهم الذاتية، للأسهام في وقاية المجتمع من الانحرافات والمشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية التي تعرقل مسيرته وتعوق تقدمه وتعمل من أجل تحويل قواه البشرية المعطلة بسبب الإعاقة البدنية أو النفسية أو العقلية أو لظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة إلى طاقات منتجة من خلال رعاية وتدريب وتأهيل الأفراد في دور ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة.

الهدف الاول : خفض نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص

من خلال المؤشرات الخاصة بهذا الهدف لوحظ التراجع فهنالك إنخفاض في عدد وحدات الرعاية الاجتماعية حيث كان عددها (99) وحدة في عام 2017 وتراجعت الى (95) وحدة في عام 2018 بنسبة إنخفاض بلغت (4%). ونلاحظ أيضا إن عدد وحدات

الرعاية الاجتماعية قد ازداد في عام 2018 فيما يخص كل من دور رعاية المعوقين ودور الدولة ودور الحنان للعاجزين عن عام 2017 يقابلها إنخفاض بدور المسنين والمقعدين بنسبة (0.5%) عن عام 2017، وكذلك يمكن ملاحظة إنخفاض في عدد العاملين الموجودين في وحدات الرعاية الاجتماعية حيث كان عددهم (2605) عامل خلال عام2017 وتراجع الى (2428)عامل خلال عام 2018 بنسبة إنخفاض (6.8%).

جدول (77)

مؤشرات الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
المبالغ المصروفة لشبكة الرعاية الاجتماعية (مليار دينار)	1.8	1.9
عدد وحدات الرعاية الاجتماعية	99	95
عدد المستفيدين من رواتب شبكة الرعاية الاجتماعية	6303261	1141383
عدد الباحثين ضمن شبكة الحماية الاجتماعية	1223	1223
عدد العاملين الموجودين في وحدات الرعاية الاجتماعية	2605	2428
عدد القروض الممنوحة للفئات الهشة	380	430
عدد المعاقين الذين تم شمول معينيهم براتب	19301	3581

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي 201-2018

شكل (62)

التوزيع النسبي لوحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لعامي 2017-2018

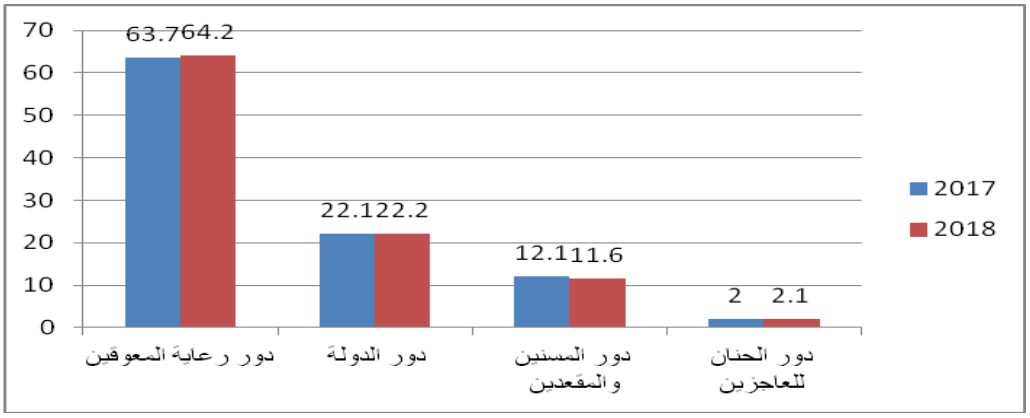

اما بخصوص المبالغ المصروفة للمشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية نجد هنالك زيادة في هذه المبالغ حيث بلغت (1.932) مليار دينار خلال عام 2018 بعد ان كان (1.826) مليار دينار في عام 2017، شكلت منها المبالغ المصروفة للاناث (31.8%) لعام 2018 بعد ان كان (31.7 %) في عام 2017.

شكل (63)

عدد المستفيدين برواتب شبكة الرعاية الاجتماعية للأعوام 2017-2018

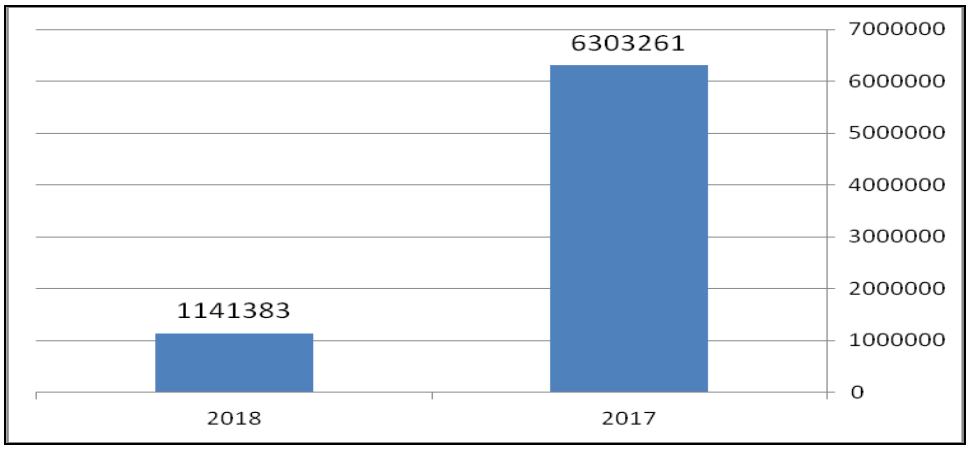

الهدف الثاني : رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية

إرتفعت عدد معاهد المعاقين الى (54) معهد في عام 2018 بعد ان كانت (53) في عام 2017 مما يؤشر على الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة بهذة الفئات والتي في حاجة الى دعم متواصل .

جدول (78)

مؤشرات ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
عدد الموظفين المتفرغين بصفة معين	4671	6226
عدد المعينين المتفرغين من غير الموظفين	39252	42833
عدد مراكز تأهيل التوحد في بغداد والمحافظات	1	1

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي 2017-2018

الهدف الثالث : خفض معدلات جنوح الاحداث

من خلال متابعة المؤشرات لوحظ إنخفاض في عدد الباحثين الاجتماعيين للاحداث الى (59) باحث خلال عام 2018 بعد ان كان (62) في عام 2017 وكذلك الحال بالنسبة الى عدد القوى الاجرائية لدور ومدارس الاحداث فقد كانت (496) في عام 2017 والتي تلاها إنخفاض الى (478) إجراء عام 2018.

جدول (79)

عدد الباحثين والقوى الاجرائية للاحداث للاعوام 2017- 2018

المؤشر	2017	2018
عدد الباحثين الاجتماعيين للاحداث	62	59
عدد القوى الاجرائية لدور ومدارس الاحداث	496	478

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي 2017-2018

شكل (64)

عدد الباحثين الاجتماعيين في مراكز الاحداث للاعوام 2017-2018

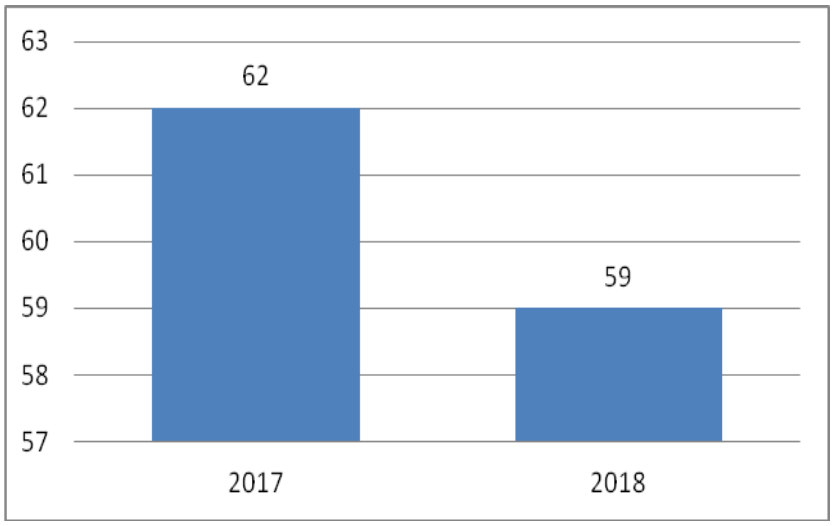

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التنمية الاجتماعية وكما يلي:

1. قلة برامج التوعية والتأهيل المجتمعي.
2. تأخر إقرار الموازنة الاستثمارية وإطلاق الصرف الخاص بتنفيذ المشاريع الاستثمارية .
3. عدم تشريع قانون الحماية الاجتماعية .
4. المشاركة الضعيفة للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الفئات الهشة.
5. تأخر الاجراءات الادارية الخاصة بالمخاطبات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة .

سابعاً : الاستدامة البيئية للتنمية

تواجه المؤسسات المعنية برسم السياسات والبرامج والخطط الاستراتيجية العديد من المشاكل تأتي في مقدمتها تلك التي تتعلق بضعف قاعدة البيانات والمعلومات البيئية و ذلك يعود الى اسباب من اهمها تهميش هذا القطاع وقلة التخصيص المالي لفترة طويلة مما ادى الى تفاقم المشاكل البيئية وتراكمها. ولكي يتم التخفيف من حدة هذه المشاكل وضعت خطة التنمية اهداف من شأنها التحسن التدريجي في هذا القطاع وكالاتي:

الهدف الأول: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي

يقصد من هذا الهدف تحويل المياه المستهلكة (منزلية، تجارية، صناعية...الخ) الى نوعية مياه مقبولة بيئيا طبقا للمعايير القياسية لنوعية مياه الصرف المعالجة وتكمن اهمية هذه العملية في المحافظة على نوعية الاصول البيئية لكي لا تتسبب المخرجات الناتجة عن عملية الصرف الصحي بتلوث النظم البيئية النهرية. وتتم هذه العملية بواسطة أمانة بغداد في بغداد وفي بقية المحافظات من خلال الدوائر التابعة لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات.

جدول (80)

كمية المياه العادمة المتولدة والمعالجة للاعوام 2016 - 2018

السنوات	كمية المياه العادمة المتولدة ($م^3$/يوم)	كمية المياه العادمة المعالجة ($م^3$/يوم)	النسبة المئوية للمياه المعالجة
2016	2319987	1105677	47.7
2017	3323067	1496697	45
2018	2820000	1550330	55

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ومؤشرات التنمية SDG ذات البعد البيئي،2019.

يتبين من خلال الجدول السابق ان هنالك تحسن ملحوظ في تحقق هذا الهدف اذ إرتفعت نسبة المياه المعالجة من المتولدة من (45%) عام 2017 لتصل الى (55%) عام 2018.

الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وأثاره

تعاني اغلب المحافظات العراقية من مشاكل بيئية عديدة من اهمها تردي نوعية الهواء وذلك ناتج عن العديد من الاسباب ندرج من ضمنها (الحروب، الصناعة النفطية، استخدام الوقود الاحفوري للطاقة، آلية التخلص من النفايات...الخ) يضاف الى ذلك ان كمية المساحة المزروعة والمسؤولة عن تنقية وتحسين نوعية الهواء انخفضت خلال الفترة الاخيرة ونتيجة لذلك ارتفعت ملوثات الهواء المتنوعة وكالاتي:

جدول (81)

إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحة المزروعة ونسبة الغابات من مساحة العراق للعامين 2017-2018

السنوات	كمية الغاز المحروق في الشعلات مليون $م^3$ ق	إستهلاك العراق من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون HCFCs (طن)	الأراضي المزروعة (مليون دونم)	المجموع الكلي لمساحة الغابات الطبيعية والصناعية ($كم^2$)
2017	16639	1664	11.4	13625
2018	16833	1685	6.3	13625

المصدر :

- الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامةذات الاولوية في العراق ومؤشراالتنمية SDG ذات البعد البيئي،2019.
- وزارة النفط ، التقرير السنوي 2018.

يتبين من القيم المثبتة في الجدول السابقة ان خلال العامين المذكورين هنالك تأثير مزدوج للنظام البيئي المقصود (الهواء) فمن ناحية يرتفع مؤشر استهلاك العراق للمواد المستنفذة لطبقة الاوزون من (1664) طن عام 2017 الى (1685) طن عام 2018 وايضا في هنالك زيادة في كمية الغاز المحروق في الشعلات (بأعتباره اكبر مصدر يؤثر على نوعية الهواء) من (16639) مليون $م^3$ ق عام 2017 الى (16833) مليون $م^3$ ق عام 2018 . ومن الناحية الاخرى انخفظت كمية المساحة المزروعة من (11.4) مليون دونم الى (6.3) مليون دونم خلال العامين 2017 و 2018 مع ثبات مساحة الغابات الطبيعية والاصطناعية عند (13625) $كم^2$ خلال العامين المذكورين.

الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

أغلب مناطق العراق تقع ضمن توصيف الجهات العالمية ذات التنوع البيولوجي المهم، ما يجعلها جديرة بالحماية والمحافظة عليها كونها مناطق حساسة تضم تنوعا احيائيا كبيراً. واستنادا الى هذا الوصف يمكن متابعة واقع النضم الايكولوجية وكالاتي:

جدول (82)

مساحة الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر والكثبان الرملية والمتملحة والمتغدقة (دونم) للعامين 2017 – 2018

السنوات	الاراضي الصحراوية	الاراضي المهددة بالتصحر	الكثبان الرملية	الاراضي المتملحة والمتغدقة	المجموع
2017	26778562.5	93752354	4241838.6	13516319.2	138289074.3
2018	26778563.1	93731314	4241838.6	13516319.2	138668034.9
نسبة التغير%	2.2	0.02	0	0	0.2

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ومؤشرات التنمية SDG ذات البعد البيئي،2019.

فيما يخص هذا النظام البيئي ففي خلال العامين 2017 و 2018 هنالك تغير نحو الزيادة اي ان هنالك زيادة في الاراضي المتعرضة للتصحر في حين من المفترض ان يكون هنالك تحسن في هذا المجال من خلال تثبيت التربة.

اما فيما يخص الادارة المتكاملة لموارد المياه والتي يقصد بها (عملية تعزز التنمية والادارة المنسقتين لموارد المياه والموارد من الاراضي والموارد ذات الصلة من اجل زيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتج عن ذلك الى اقصى حد وعلى نحو منصف وبدون تعريض استدامة النظم الايكولوجية الحيوية للخطر). في هذا المجال تدعم الامم المتحدة للبيئة البلدان في مراقبة الهدف (6) من اهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الغاية (6-5) والتي تنص على تنفيذ الادارة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون عبر الحدود حسب الاقتضاء بحلول عام 2030 وتدعم الغاية استخدام موارد المياه على نحو يتسم بالانصاف والكفاءة وهو امر اساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك للاستدامة البيئية. ومن خلال ذلك تم العمل من خلال وزارة الموارد المائية وضع درجات لتنفيذ الادارة المتكاملة للموارد المائية والتي كانت (35.1) خلال العامين 2017 و2018.

ومن جهة اخرى تم وضع الاهوار ضمن لائحة التراث العالمي، لما لها من اهمية مميزة اذ تضم الاهوار انواع كثيرة من الانباتات كالقصب والبردي والحيوانات كالاسماك والطيور واللبائن .

الهدف الرابع : التصدي لتغير المناخ وأثاره

وفقا لما ورد من وزارة الصحة والبيئة /القطاع البيئي/ دائرة التخطيط والمتابعة، فانها تنفذ ستراتيجيات وطنية خاصة بالمناطق المتأثرة نتيجة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة ونوع الضرر وكالاتي :

- العمل جاري على تقديم مشروع خطة التكيف الوطنية والممول من صندوق المناخ الاخضر لتنفيذ انشطة للقطاعات والمناطق الاكثر هشاشة تماشيا مع أهداف ومحاور البرنامج الحكومي.
- قدم العراق وثيقة مساهماته الوطنية تجاه اتفاق باريس وفي عام 2020 سيتم العمل وطنياً على تنفيذ هذه المساهمات بعد الانظمام لهذا الاتفاق حيث تعد هذه الوثيقة خطة ستراتيجية وطنية للتعامل مع قضايا تغير المناخ والذي من المتوقع العمل على تحديثها خلال هذا العام وبالتعاون مع الـ (UNDP).
- العمل جار على اعداد خارطة اجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.

أهم التحديات التي تواجه قطاع الاستدامة البيئية :

1. إعتبار الاهداف البيئية اهداف ثانوية مقارنة بالاهداف الاساسية خاصة وان هنالك مشاكل عديدة تخص حياة الانسان بشكل مباشر.
2. هنالك تراجع في كمية و نوعية المياه الواصلة الى العراق من (سوريا وايران وتركيا) بسبب استخدامها كمصرف لمخلفات مياه مبازل مشاريعها الزراعية ومياه الصرف الصحي.
3. تلوث المياه السطحية بسبب الآلية المتبعة لادارة المخلفات الصلبة والسائلة في المؤسسات الخدمية والتجاري.
4. التراجع الملحوظ في نوعية الهواء وذلك يعود لعدة اسباب من اهمها الصناعة النفطية و الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة التقليدية بالاضافة الى قلة الغطاء النباتي وعدم وجود مشاريع تشجير محيط المدن.
5. التدهور الملحوظ في التربة العراقية بشكل عام بسبب تملح وتغدق مساحات واسعة من الاراضي القابلة للزراعة.
6. مازل هنالك مساحات شاسعة تعاني من وجود مخلفات الحروب الخطرة التي لابد من معالجتها طبقا للمعيير البيئة.

الفصل الثاني

(التوصيات)

بعد مراجعة التقرير وبمشاركة الجهات المعنية تم التوصل الى اهم التوصيات التي تحقق أهداف القطاعات وكالآتي :-

- **السكان والقوى العاملة**

1. نشر الوعي حول برامج تنظيم الاسرة وخطورة الزواج المبكر.
2. تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من اجل تقليل معدل البطالة الاعتيادية والمقنعة في المؤسسات العامة.
3. تفعيل الخطط التي من شأنها تقليل التفاوت العددي والتنموي بين الريف والمدينة.
4. زيادة الالتزام بالتطوير المهني المستمر.
5. تطوير مراكز التدريب وتزويدها باالاحتياجات اللازمة.

- **إطار الاقتصاد الكلي**

القطاع المالي

1. إدخال الأنظمة المالية الحديثة وزيادة التعامل مع المصارف العالمية .
2. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنميته من خلال دراسة أنظمة هذه المصارف وتحديثها وإدخال الطرق العلمية الحديثة المتطورة.
3. توجيه الاستثمار نحو القطاعات الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص وإعتماد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
4. تنويع مصادر الطاقة وصادراتها لتجنب تذبذب أسعار النفط وآثارها على المالية العامة انفاقاً وايراداً.
5. توفير الحماية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وتقليل تلك الحماية تدريجياً.
6. الحد من العوامل المؤثرة في الاستثمارات وخاصة الضرائب والكمارك لخلق بيئة أعمال مواتية للنشاط الاستثماري الوطني والاجنبي.

القطاع النقدي

1. وضع سقف محدد وضيق لمقدار عجز الموازنة العامة سنوياً، وممارسة رقابة فعالة على تنفيذ الموازنة، وإدارة فعالة للموجود النقدي للخزينة.
2. إحتساب الآثار المحتملة على الاحتياطيات الأجنبية عند إعداد الموازنة العامة وأخذها بالحسبان لتبقى بمستوى الكفاية، وعدم تعريضها لمخاطر الانخفاض الحاد.

3. إستمرار البنك المركزي بمبادراته في دعم نمو القطاعات (الحقيقية) من خلال مبادرات الإقراض الزراعي والصناعي والإسكاني لتحفيز القطاعات غير النفطية وامتصاص جزء من زخم الركود الاقتصادي في البلد.
4. الحد من تراكم مستحقات القطاع الخاص المحلي والأجنبي المنفذ للمشاريع الحكومية لما يولده ذلك من مناخ غير مستقر وغير آمن للعمل والاستثمار في العراق.
5. أهمية إشراك البنك المركزي في إعداد الموازنة السنوية من أجل رفع الضغط عن احتياطي البنك المركزي ومواجهة التحديات المالية والنقدية بصورة سليمة ومشتركة.
6. لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي ينبغي تقنين حجم الاستيرادات والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه، وتوفير الظروف المناسبة لنموه.

القطاع التجاري

1. أعتماد سياسة إحلال الواردات الضرورية من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج هذه المنتجات وحمايتها من المنتجات المنافسة مع إعفاءات ضريبية ودعم مالي وفني على هذا النوع من الاستثمارات.
2. ضرورة تبسيط بعض الاجراءات وتفعيل القوانين ذات الشأن الاقتصادي ومنها قوانين حماية المستهلك والمنتج.
3. إقامة المجمعات والمدن الصناعية وإستكمال البنى التحتية لها لضمان وصول إمدادات الطاقة والمياه وهذا بدوره سوف يحافظ على ديمومة الانتاج.

- **القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار**

1. تبسيط الاجراءات الروتينية الخاصة بتسجيل الشركات واستحصال الموافقات الرسمية للمشاريع الاستثمارية عن طريق النافذة الواحدة والقضاء على الفساد الاداري والمالي لتقليل التكاليف الاستثمارية .
2. العمل على إستحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة لمعظم الشركات والمؤسسات الخاصة، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال توفير البنى التحتية اللازمة والحماية الامنية للمشروعات والمؤسسات العاملة في البلد.
4. تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل

العراقي لأجل رفد القطاع الخاص بأيدي عاملة متنوعة المهارات تتلاءم واحتياجات السوق.

5. العمل على تسهيل اجراءات منح إجازات الاستثمار وتخصيص الاراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح اعفاءات ضريبية وحماية جمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ الى الاسواق المحلية ومنافسة المنتج الاجنبي والاستحواذ على الاسواق المحلية.

- **التخفيف من الفقر**

1. إستمرار الالتزام الحكومي بقضايا الفقر والحرمان والحماية الاجتماعية .
2. توفر خرائط الفقر والتي يمكن لها تيسير الاستهداف الجغرافي على مستوى الاقضية والنواحي .
3. تعزيز كفاية الادارة المالية العامة وتحسين اليات الانفاق الحكومي.
4. العمل على اصلاح نظام الحماية الاجتماعية واقرار قانونها المرقم 11 لعام 2014 الذي احدث تغيراً بنيويا في نظام الحماية ومؤسساته واليات الاستهداف المبني على نسبة الفقر .
5. العمل على اصلاح نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) والتمهيد لربطه بنظام الحماية الاجتماعية .
6. توفر أنظمة القروض الصغيرة للاسر الفقيرة لتوفير عمل مدر لدخل مستدام لها .
7. تزايد الاهتمام بالتشريعات ذات الاثر المباشر على الفقراء ومنها قانون التامينات الاجتماعية وقانون المساكن لذوي الدخل المحدود .
8. العمل على دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتفعيل انشطته .
9. تمكين الفقراء من خلال تعزيز برامج التأهيل والتدريب وجعلهم منتجين في المجتمع.

- **التنمية القطاعية والمكانية**

القطاع الزراعي والموارد المائية

1. زيادة التخصيصات المالية الموجهه الى المشاريع الاستثمارية في الزراعية والموارد المائية ورصد التخصيصات المالية لمشروع تأهيل وتطوير الطيران الزراعي في العراق.
2. حماية المنتج المحلي من خلال السيطرة على المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية بالتزامن مع ذروة الانتاج المحلي.

3. دعم عملية التكامل الزراعي الصناعي (الصناعات الزراعية التحويلية والغذاية).
4. تفعيل إستراتيجيات مواجهة التصحر والكثبان الرملية والقضاء على الاوبة والامراض الزراعية.
5. زيادة الحملات التوعية بأهمية القطاع الزراعي .
6. تفعيل الاتفاقيات المحددة للحصص المائية بين العراق ودول الجوار.
7. توفير موارد مائية اخرى (غير الامطار والمتبقي من المخصص للزراعة) لغرض انعاش الاهوار.
8. تفعيل قوانين محاسبة المتجاوزين على الموارد المائية وضرورة اعطاء صلاحيات لسلطة الري لتأكيد العمل على رفع التجاوزات.

القطاع النفطي

1. إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتكرير والبحث والتنقيب.
2. الاستفادة من مصادر الثروة النفطية في تنويع وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطوير الصناعات البتروكيمياوية.
3. توفير الحماية للصناعات النفطية وإبعادها عن مخاطر العمليات الإرهابية وزيادة منافذ التصدير.
4. سد متطلبات الاستهلاك المحلي للنفط وزيادة مصانع التكرير.
5. تطوير الكوادر الفنية النفطية وزيادة قدراتهم.
6. سن القوانين الخاصة في إنتاج واستثمار الثروة النفطية في البلد.
7. توسيع شبكة انابيب المشتقات النفطية.

قطاع الكهرباء

1. تكثيف التوعية الاعلامية لترشيد الطاقة الكهربائية واستدامتها.
2. تأكيد مقترحات تبديل العدادات الحالية بالمقايس الذكية واعتماد السخان الشمسي والمصابيح الموفرة للطاقة (LED) واعتماد منظومات الطاقة الشمسية في المؤسسات الحكومية.
3. تفعيل البحوث التطبيقية ودعمها في مجال الطاقة والنفط ووضع حوافز لتلك البحوث
4. اشراك القطاع الخاص في ايجاد الحلول الملائمة وزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.
5. توفير الكميات المناسبة من الوقود للمحطات القائمة وزيادة الكفاءة الانتاجية.
6. تفعيل القوانين والتشريعات التي تحد من التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين على الشبكة.

7. تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة وتنفيذها في العراق، الصادرة عن هيئة المستشارين عام 2013 ،التي أعدت بالتعاون مع شركة (BOZZ&CO) والمنظمات الداعمة للعراق .

القطاع الصناعي

1. زيادة تمويل الموازنة الاستثمارية لمشاريع الشركات العامة ليزيد من امكانيات انجاز المشاريع وتمويل موازنتها التشغيلية وتطوير خطوطها الانتاجية .
2. توطين تكنولوجيا حديثة من اجل تقليل الضائعات وتوفير الوقت والمال والذي يؤدي الى تخفيض كلف الانتاج ورفع مستوى منافسة المنتجات المستوردة .
3. تعزيز دور القطاع الخاص للتوسع والتطوير في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
4. الحد من العمالة الفائضة والتي سوف تعيق امكانيات تحول الشركات من الخاسرة الى الرابحة.
5. العمل على تحسين البنى التحتية المخصصة لهذا القطاع .

نشاط النقل

1. تنفيذ برنامج التفتيش والفحص المسبق قبل التوريد في بلد المنشأ او المصدر من قبل الشركات والمختبرات العالمية.
2. توفير العدد الكافي من اجهزة السونار من قبل الشركة المتعاقدة مع الموانئ ووزارة المالية .
3. متابعة اقرار قانون السلطة البحرية والاسراع بتشريعه .
4. الايعاز الى وزارة الصحة والبيئة للتنسيق مع وزارة النفط والموانئ لاتخاذ الاجراءات الازمة للمحافظة على البيئة البحرية .
5. انشاء مساحات في الموانئ مخصصة للبضائع والحاويات وتتم الاجراءات من قبل الهيئة العامة للكمارك وبالتنسيق مع بقية الوزارات .
6. بناء مختبرات للمواد الغذائية / مفردات البطاقة التموينية في محافظة البصرة قرب الموانئ .
7. تطبيق قرار مجلس الوزراء باعتبار الشركة العامة هي الناقل الوطني العراقي للبضائع التابعة للوزارات .
8. التنسيق مع المديرية العامة للكمارك لاستحصال الموافقات الاصولية لغرض اعداد اجراءات سريعة وسهلة لاخراج البضائع الخاصة بالمواطنين وبأقصى قدر من الشفافية

9. اعادة تاهيل كافة اضرار البنى التحيتة التي تعرضت لها الشركة بسبب الاحداث التي مرت بها الدولة واعادتها الى الخدمة .
10. توسيع الاسطول البري بشراء شاحنات حديثة وتأمين المواد الاحتياطية الاستيرادية لاعادة تاهيل وتصليح الوحدات المتحركة .

قطاع الاتصالات

1. إنشاء منظومات تسمح بأستخدام الانترنت فائق السرعة .
2. تحديث البنية التحتية الاساسية للنشاط البريدي وتطوير خدمات البريد للوصول به الى مصاف الدول المتقدمة .
3. زيادة الكثافة الهاتفية .
4. الاسراع في إقرار القوانين المهمة ذات الصلة بهذا القطاع .
5. تطوير شبكة الكوابل الضوئية التي تغطي أغلب الاراضي العراقية من خلال تشجيع شركات القطاع الخاص وشركات الهاتف النقال لانها تعد العمود الفقري لمشروع الحوكمة الالكترونية .

قطاع الخزن

1. تسويق الإنتاج المحلي من الحنطة والشعير والشلب من الفلاحين والمزارعين اختياريا وفق أسعار رسمية مجزية من قبل الدولة وبموجب تعليمات وضوابط لتحديد مواصفات الحبوب مقرة من قبل الجهات العليا وبالتنسيق مع وزارة الزراعة من اجل تحسين وتطوير نوعيات المحاصيل الاستراتجية.
2. تأمين حاجة البلد من الحنطة والرز للاستهلاك البشري وفق نظام الحصص للفرد الشهرية بموجب البطاقة التموينية عن طريق الاستيراد.
3. سد قسم من حاجة الثروة الحيوانية من الحنطة والشعير المحلية لأغراض العلف.
4. تنفيذ عمليات استيراد الحبوب من الخارج لسد الحاجة الكاملة للبلد وفق نصيب الفرد الشهري ومن مناشيء متعددة ونوعيات جيدة من الحبوب تنسجم مع صناعة الخبز المنزلي وذوق المواطنين.
5. توفير الحاجة من الأدوات الاحتياطية لصوامع الحبوب والمعدات والأجهزة المختبرية ومواد التعقيم والتبخير ووسائل الخزن عن طريق الاستيراد من الخارج ومن مناشيء متعددة.

6. العمل على تحقيق الخزين الاستراتيجي حسب حاجة البلد لفترة ثلاثة أو ستة أشهر والمحافظة على سلامة خزين الحبوب من التلف والأضرار بفعل الظروف الطبيعية والقوارض والحشرات.
7. التنفيذ المباشر لمشاريع الشركة وخاصة المتعلقة بإنشاء طاقات خزنية بمختلف أنواعها صوامع حبوب ومخازن كونكريتية ومسقفات.
8. ربط المواقع التابعة للشركة كافة بالشبكة العنكبوتية (الانترنيت) بمركز الحاسبة الالكترونية الأم في الشركة، كما تم وضع كاميرات مراقبة للأماكن المهمة في المواقع كافة (الاستعلامات، المختبر، الميزان، ساحة التفريغ والتحميل).

قطاع الثقافة

1. زيادة التخصيصات المالية المرصدة.
2. دعم الاسواق الخاصة بالصناعات الشعبية لترويج الموروث الثقافي لتساهم في تسويق الكتب والمجلات التي تجلب مردود مالي.
3. ضرورة الاهتمام بالكوادرالفنية العاملة في المجال الثقافي .
4. التوسع في فتح المراكز الثقافية خارج العراق لنشر وتسويق الثقافة العراقية .
5. تشجيع الشركات والمستثمرين في رفد وبناء المشاريع الاستثمارية الثقافية .
6. عقد اتفاقيات دولية لتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي.

القطاع السياحي

1. تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (150) لسنة 2009 المتضمن استيفاء مبلغ (10) دولار لحساب هيئة السياحة عن كل زائر عربي أو اجنبي ضمن المجاميع السياحية لحساب الشركات العراقية الضامنة.
2. تنفيذ مشروع الحوكمة الالكترونية وربط جميع المرافق السياحية وشركات السفر والسياحة بالهيئة .
3. اصدار قرار لالزام المرافق السياحية بتشغيل خريجي المعاهد والكليات السياحية مقرونة بتعليمات وضوابط للاستفادة من الكوادر السياحية المتخصصة وتوفير سوق عمل ملائم لهم وتحسين الخدمة السياحية.
4. العمل على تطوير السياسة السياحية ودعم وتطوير الرحلات المخفضة المكلفة وتطوير عمل المكاتب الخارجية لايفاد الزائرين الى الداخل .
5. التنسيق مع الجامعات والمؤسسات البحثية المختصة لوضع استراتيجية لتطوير النشاط السياحي.

6. رعاية البحوث التي تتعلق بتطوير نشاط السياحة والسفر وقياس الاثار الاقتصادية لها.

السكن

1. تشجيع المصارف غير الحكومية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع الاسكانية المتوقفة من خلال تفعيل سياسة الاقراض للمستفيدين من المجمعات السكنية قيد التنفيذ او المتوقفة
2. إصدار التشريعات والقوانين التي تسهم في الحد من ظاهرة التجاوزات .
3. تشجيع الشركات الكبرى العاملة بالبلد من خلال المساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية ودور واطئة الكلفة كجزء من الخدمة المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع .
4. المصادقة على وثيقة إستراتيجة إعادة الإعمار (للمساكن) والتنمية (لقطاع السكن) في المناطق المحررة والمعّدة من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

الماء والصرف الصحي

1. توفير التخصيصات اللازمة للشروع بالمشاريع الاستثمارية الخاصة بخدمة الماء والصرف الصحي.
2. ضرورة فصل شبكة مياه الامطار عن شكة الصرف الصحي للاستفادة من مياه الامطار كونه مادة اولية خام يمكن استعمالة للاغراض المنزلية او الزراعية.
3. تفعيل القوانين للحد من ظاهرة التجاوزات على مشاريع المياه والصرف الصحي.
4. العمل على زيادة حملات التوعية لدى المواطنين فيما يخص تقليل الهدر.

- **التنمية المكانية**

1. وضع سياسات سكانية هدفها تحقيق توازن بين الريف والحضر بما يحقق افضل استثمار للسكان في تحقيق اهداف التنمية بافضل تشغيل لقوة العمل وخفض نسبة البطالة.
2. الارتقاء بنوعية قوة العمل خلال وضع برامج خاصة للتدريب تعمل على تهيئة قوة العمل وتاخذ على عاتقها دورا اساسيا في عملية التغيرات الهيكلية المطلوبة .
3. إستثمار السكان النشطين اقتصاديا في المحافظات من خلال خطة وطنية ومحلية لتحقيق أهداف التنمية المحلية لغاية سنة الهدف .
4. توفير القروض الائتمانية للعاطلين والعاطلات عن العمل ومساعدتهم في انشاء المشاريع الصغيرة وفي مختلف الانشطة الاقتصادية وخاصة في المحافظات الاكثر فقراً.

5. زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال محفزات قانونية مؤسساتية مالية ونقدية وتركز هذه الاستثمارات في المحافظات التي تعرضت الى العمليات العسكرية .

- **التنمية البشرية والاجتماعية**

قطاع التربية والتعليم

1. توفير الأبنية الكافية لأستيعاب الطلبة، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة .
2. دعوة المحافظات لزيادة نسب التخصيصات للمشاريع التربوية من تخصيصاتها المالية المستحصلة من برنامج تنمية الأقاليم المختلفة .
3. تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس الاهلية والمعاهد المهنية لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق الشروط القانونية والعلمية.
4. تطوير التدريب العلمي في التعليم المهني من خلال انشاء زيادة الأجهزة والمعدات والتقنيات لترصين المخرجات العلمية.
5. مواءمة أبنية المختبرات والمراكز البحثية للمواصفات العالمية.
6. الاستمرار في بناء قدرات العاملين في الميدان التربوي والتعليمي .
7. تعزيز حوكمة التعليم والاستدامة المالية لتحقيق التنافس والتميز المؤسسي.
8. تفعيل دور مجالس الاباء ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التمويل المالي المطلوب لأعمال التأهيل والتوسع للأبنية المدرسية القائمة.
9. الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة وجذبهم لمدارس المختصة وتقديم الرعاية المناسبة لهم من خلال استخدام التقنيات التعليمية الحديثة
10. مواكبة التوجهات الحديثة في تقويم المناهج الدراسية وبما يتلائم مع متطلبات سوق العمل.
11. تعزيز الشراكات في المؤسسات التربوية بين القطاعين الخاص والعام من خلال إلزام الشركات المتعاقدة مع الدولة بالمشاركة في اعمال التأهيل والتوسيع وتطوير الابنية المدرسية القائمة كجزء من الخدمات المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع..
12. تعزيز أمكانات وقدرات كوادر (الهيأة العليا لمحو الامية) في مواجهة الأمية والتصدي للأسباب المؤدية لأرتفاعها في بعض المحافظات.

13. تطوير آفاق المعرفة وزيادة البحوث المنشورة من قبل التدريسيين في المجلات والمؤتمرات العالمية وتطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لاستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية.
14. الاستفادة من الصيغ المطورة من نظم التعليم المستمر لمواصلة التعلم اثناء العمل، والنمو المهني مع ضمان الجودة.

القطاع الصحي

1. تطوير وتحديث البنى التحتية للمؤسسات والكوادر في القطاع الصحي.
2. رفع الوعي الصحي للمواطنين من خلال برامج تثقيفية وغيرها.
3. خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.
4. الحد من هجرة الملاكات الطبية والصحية الكفوءة.
5. ضرورة تحسين نظام الوقاية الصحية وتطويره على المستويين المحلي والوطني.
6. مراجعة الانفاق العام على الصحة لتحديد اوجه القصور ، واقتراح خيارات السياسة لتحسين نظام تقديم الرعاية الصحية والجودة وكفاءة الانفاق العام .
7. تحويل الانموذج الحالي المتمركز حول الرعاية في المستشفيات الى أنموذج الرعاية الصحية الاولية مع حلول فاعلة من حيث التكلفة.

قطاع التنمية الاجتماعية

1. تشريع حزمة مهمة من القوانين ذات العلاقة بعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كقانون الحماية الاجتماعية الجديد رقم (11) لسنة 2014 للحد من المتجاوزين على المال العام.
2. توفير دعم من المنظمات الدولية والعربية والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصالح في تنفيذ الاجندة التنموية لوزارة العمل.
3. البدء بتنفيذ مشروع إصلاح التدريب والتعليم المهني والتقني بالعراق بدعم الاتحاد الاوربي.
4. برامج وطنية للتأهيل النفسي للافراد والأسر في المناطق المحررة.
5. رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في إصلاح الاحداث والكبار وفقاً للمعايير الدولية.
6. دعم مستمر من قبل الوزارات الساندة (التربية والصحة ، الدفاع ، الداخلية ، مجلس القضاء الاعلى ، ديوان الوقف السني والشيعي) لدائرة الاصلاح في الوزارة .

7. إدمـاج أبعـاد النـوع الاجتمـاعي فـي تنفيـذ الاسـتراتيجيات والخطـط المتعلقـة بالتنميـة المستدامة.

- **قطاع الاستدامة البيئية**

1. زيادة التخصيص المالي المقدم لهذا القطـاع وخاصـة فـي حل مشكلة التلوث الاشعاعي والكيميائي للماء والتربة.
2. ضرورة التصحيح الهيكلي للبنى التحتية التي تساهم فـي تقليل درجـة تلوث النظم البيئـة المختلفة.
3. محاولـة الوصـول الـى اتفاقيـة مـع دول الجـوار تخـص الحصـص المائيـة لنهـري درجلـة والفرات وروافدهما وذلك للمحافظة على النظام المائي النهري من الشحة والتلوث.
4. العمل على زيادة المساحة المزروعة وزيادة مشاريع التشـجير لأن هذا من شـأنه تثبيت التربة والتخلص من مشكلة التصحر.

المصادر

اولاً: الكتب الوزارية

1. البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية و المالية ، العدد (408/7/4) في تاريخ 2019/5/13 والعدد (457/7/4) في 2018/5/9.
2. وزارة النقل / دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم المتابعة / العدد (20640) في 2019/6/19.
3. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة / صندوق الاسكان العراقي / القسم الفني / شعبة الهندسية العدد (9244) في 2019/5/6.
4. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة / دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم التخطيط/ العدد (ت /م/20895/6/6) في2019/7/11.
5. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة / دائرة الاسكان/ قسم الدراسات والتخطيط الاسكاني / العدد (5504/3) في تأريخ 2019/4/16.
6. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة / العدد (م.خ/1468) في 2019/7/15.
7. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التخطيط والدراسات/ قسم التخطيط/العدد 7835 في 2019/5/22.
8. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التخطيط والدراسات/ قسم التخطيط/ العدد (10692) في 2019/7/21.
9. وزارة الثقافة / هيئة السياحة / مكتب رئيس الهيئة / م رهـ 1100في 2019/8/26.
10. وزارة الاتصالات / دائرة التخطيط والمتابعة / قسم التخطيط / العدد (7612) في 2019/7/7.
11. وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة / قسم التجارة الداخلية والخارجية العدد (10662) في 2019/5/9.
12. وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية / ذي العدد 15550في 2019/8/8 .
13. وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الاحصاء ، العدد (19898/3/2/6) في 2019/5/20.
14. وزارة التربية / الهيئة العليا لمحوالامية 1671/3/4 في 2019/4/18.
15. أمانة بغداد ، دائرة التخطيط والمتابعة / العدد (19932) في 2019/7/28.
16. وزارة العدل / دائرة اصلاح الاحداث/ قسم التخطيط والمتابعة / العدد (ت.م/3206) في 2019/7/32 .
17. وزارة التعليم العالي /لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / العدد (ت م3 / 431) في 2020/1/19 .

ثانياً: تقارير :

1. تقريرالدراسات العليا في العراق للعام الدراسي 2017/ 2019/2018/ الجهاز المركزي للأحصاء / وزارة التخطيط .
2. تقرير احصاءات الاتصالات والبريد 2018/2017 /الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
3. تقارير الموازنة الاستثمارية والمبالغ المصروفة منها للاعوام 2018/2017 / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / وزارة التخطيط.
4. تقرير التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي 2017/ 2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
5. تقرير وزارة النفط 2018/2017/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
6. التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الكهرباء 2018/2017/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط. .
7. التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة/ البيئة 2018/2017/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
8. تقارير الاحصاءات البيئية في العراق 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
9. تقرير مؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ومؤشرات التنمية المستدامةSDG / 2018/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
10. تقارير مديرية الاحصاء الزراعي 2018/2017 /الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
11. تقرير إحصاء التعليم المهني في العراق للعام الدراسي 2017/ 2019/2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
12. تقرير إحصاء التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2017/ 2019/2018/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
13. تقرير إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2017/ 2019/2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
14. تقرير إحصاء رياض الاطفال في العراق للعام الدراسي 2017/ 2019/2018/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
15. تقرير نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
16. تقرير احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
17. تقريراحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
18. تقرير إحصاء نشاط النقل المائي في القطاع العام 2017/ 2018/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.

19. تقرير إحصاء نشاط النقل البري للمسافرين والوفود والبضائع في القطاع العام 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
20. تقرير إحصاء نشاط النقل الجوي في القطاع الحكومي 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
21. تقرير إحصاء نشاط سكك الحديد 2018/2017 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
22. تقريرإحصاءات إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص 2017 /2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
23. تقريرإحصاء أبنية للقطاع الخاص 2017 /2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
24. تقرير إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق 2017 /2018 الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
25. التقرير السنوي لأسواق السلع الاساسية في العالم 2018 / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / وزارة التخطيط.
26. تقارير أحصاءات التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات)/2018 / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
27. .تقرير اللمحة الإحصائية الخاصة بالعراق /2019/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
28. تقرير تقديرات سكان العراق 2018/2015/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
29. تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال / تقييم بيئة الاعمال في العراق 2020.
30. تقريرفجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في المحافظات /2019 / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط.
31. تقرير مشاريع الماء /2018/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.